The Muslim Brotherhood

الإخوان المسلمون

بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية



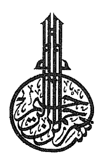
الدكتور محمد حبيب

سما
للنشر والتوزيع

التوزيع
المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع

الإخوان المسلمون
بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية

د. محمد حبيب



كتاب : الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية

المؤلف : د. محمد حبيب

اشراف عام : نجـــلاء قاســــم



25 امتداد ولي العهد حدائق القبة
تليفون: 24517300 - 01271919100
emil: samanasher@yahoo.com

التوزيع
المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع

80 ش طومان باي - الزيتون - القاهرة
تليفون : 24518068 - 01099998240
emil: aldawleah_group1@yahoo.com

الإخراج الداخلي :محمد الزمزمي

رقم الايداع : 2013 / 11903

الترقيم الدولي : 978-977-85046-2-0

إهــداء

إلى الشعب المصرى الذى صنع ثورة ٢٥ يناير التى أذهلت العالم وأثارت إعجاب الزعماء والقادة فى كل أرجاء الدنيا..

إلى الشهداء الذين فاضت أرواحهم فى ساحات وميادين مصر من أجل الحق والعدل والحرية..



الإخوان المسلمون
بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية

الفصل الثالث
تآكل الشرعية

الإخوان المسلمون
بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية

مقدمة

عانت جماعة الاخوان المسلمين على يد نظام حكم مبارك ألوانا شتى من القمع والقهر، تمثل فى التضييق والملاحقة والمطاردة والمحاكمات العسكرية والحبس الاحتياطي والحرب على الأرزاق..الخ..كانت سجون مبارك تحتفظ لديها بشكل دائم بعشرات ومئات، وربما الاف من الاخوان، خاصة فى الفترات التى كان الاخوان يقررون فيها خوض الانتخابات النيابية..ويكفى أن يقال إن عدد من تم حبسهم خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ بلغ نحوا من ٣٠ ألفا...وكان ذلك بهدف الضغط على الجماعة، وإرباك استراتيجيتها وإفشال خططها وبرامجها، والحد من انتشارها، والتقليل من تأثيرها على المستوى المجتمعى العام.

وقد قام نظام مبارك بتسليم ملف التعامل مع الاخوان - ومع كل المعارضين - إلى الأجهزة الأمنية، تحديدا مباحث امن الدولة التى كانت تتبع سياسة الطريق الواحدone way policy بحيث تضع الجماعة فى دائرة رد الفعل المحسوب.



كان للجماعة وظائف ثلاث؛ تربوية، دعوية، وسياسية..يقصد بالوظيفة التربوية الارتقاء بأفراد الإخوان ثقافيا وإيمانيا وأخلاقيا وانسانيا..ويقصد بالوظيفة الدعوية دعوة الاخرين من غير الاخوان إلى الالتزام بتعاليم الإسلام وقيمه وآدابه..ويقصد بالوظيفة السياسية الاهتمام بالشأن العام، ومنها المشاركة السياسية والنقابية والاجتماعية..وغنى عن البيان أن هذه الوظائف الثلاث تعمل بالتوازي مع بعضها، بل إن كل وظيفة تساعد الأخرى وتفيد منها..الوظيفة التربوية تمد أفراد الاخوان بما يعينهم على أداء الوظيفة الدعوية، والأخيرة تكسب الدعاة الصبر وتحمل المشاق والشجاعة والتضحية والبذل..الخ، وهى صفات لازمة وضرورية لتربية الأفراد..كما أن الوظيفتين التربوية والدعوية مفيدتان فى أداء الوظيفة السياسية، من حيث الثقافة والأخلاق والسلوك وامتلاك القدرة والكفاءة على التواصل الجيد مع الجماهير، والوظيفة السياسية بدورها تهيئ الفضاء القانوني والسياسى لأداء الوظيفتين الأخريين، خاصة فى ظل النظام القمعي الذى كانت تعيشه الجماعة، كما تعبر فى الوقت ذاته عن أن الإسلام نظام شامل؛ فيه السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والعقيدة والعبادة والأخلاق والسلوك والتخطيط والتنظيم والإدارة..إلخ، أو كما يقول الأستاذ البنا فى رسالة التعاليم التى تعد من أهم رسائله: «الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعا؛ فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء».

الأسرة الإخوانية (٥ أفراد) هى الوحدة البنائية الأولى، وتمثل المحضن التربوي للأفراد..حين يبلغ عدد الأسر الإخوانية فى مكان ما ثمانية، فإنها تمثل ما يسمى

بالشعبة، وهذه تكتسب الاسم الجغرافي للمكان..ومن الجمعية العمومية للشعبة يتم اختيار مجلس إدارة الشعبة..ويشكل عدد من الشعب ما يطلق عليه بالمنطقة، ويمثلها مجلس إدارة المنطقة..ويمثل الاخوان الموجودون فى أية محافظة ما يسمى بالمكتب الإدارى (١١ أو ١٣ فردا)، ويأتى بالانتخاب من مجلس شورى المحافظة الذى يتشكل - بنسبة معينة - من الجمعيات العمومية للمناطق المختلفة داخل المحافظة..ومن شورى المحافظات، يتشكل - بنسبة معينة أيضا - مجلس شورى جماعة الاخوان، الذى يمثل السلطة التشريعية والرقابية داخل الجماعة، ومنه يتم اختيار مكتب الإرشاد (١٦ عضوا)..ومن شورى الجماعة أيضا، يتم اختيار المرشد، ولا يصير مرشدا إلا إذا وافق عليه مجلس شورى التنظيم العالمى (٣٥ عضوا).

ويقوم مكتب الإرشاد بتشكيل ما يسمى بالأقسام الفنية، كأقسام : الأشبال، الزهراوات، الأخوات، الطلبة، البر، نشر الدعوة، الأسر والتربية، العمال والفلاحين، المهنيين، التنمية الإدارية، والسياسى..ولكل قسم من هذه الأقسام مسئول عنها يختاره مكتب الإرشاد، كما لكل خطته وبرنامج عمله..ويشرف على القسم عضو من مكتب الإرشاد.

رغم التضييق الذى كانت السلطة تمارسه على الجماعة، إلا أن الأخيرة نجحت فى أن يكون لها وجودها الفاعل فى النقابات العامة والفرعية، خاصة النقابات المهنية..كذلك كان لها حضورها فى الاتحادات الطلابية ونوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

كان مجرد التفكير فى إنشاء حزب، أن تعرض الجماعة نفسها للدخول فى معركة تكسير عظام مع السلطة..فالأحزاب تنشأ وفى وعيها وحلمها المنافسة على الوصول إلى سدة الحكم..ومعنى أن يفكر الاخوان آنذاك فى إنشاء حزب،



أنهم يريدون منافسة مبارك وحزبه على الحكم، وهو أمر كما يقولون دونه خرط القتاد..ولأن مبارك كان يعلم يقينا أنه حال توافر الحرية والشفافية والنزاهة فى أية انتخابات نيابية، أن الاخوان لابد أن يفوزوا فيها، فقد كان الرجل يستخدم كل درجات القسوة والعنف مع الاخوان للحيلولة دون ذلك..ولم يكن هذا الأمر مقصودا به الاخوان لمجرد أنهم إخوان، بل بسبب تنظيمهم القوى وانتشارهم على المستوى المجتمعى العام، وقدرتهم على التواصل مع الجماهير..ولو أن جماعة أخرى، ليبرالية أو قومية أو يسارية، كانت بهذه الصفات لتعامل معها مبارك بنفس الطريقة.

إن أقصى ما كانت تحلم به الجماعة هو أن تنال حرية الحركة والدعوة والتواصل مع الجماهير..نعم كانت تنافس غيرها فى العمل السياسى، لكنها كانت منافسة جزئية على عدد من مقاعد مجلس الشعب..وقد شاركت الجماعة فى انتخابات مجلس شعب ١٩٨٤ على قوائم حزب الوفد، وحصلت على حوإلى ٦ مقاعد..كما شاركت فى انتخابات مجلس ١٩٨٧، بالتحالف مع حزبى العمل والأحرار، وحصلت على ٣٦ مقعدا..وفى ١٩٩٠ قاطعت الجماعة والأحزاب - ما عدا حزب التجمع - الانتخابات البرلمانية..وفى ١٩٩٥، خاضت جماعة الاخوان الانتخابات، لكنها لم تفز الا بمقعد واحد كان على قائمة حزب العمل، حيث تم اعتقال كل المرشحين وتحويلهم إلى محاكمات عسكرية.

من نافلة القول التذكير بأن الثورة ليست فى فكر ولا منهج ولا أدبيات الاخوان..وما قاله الأستاذ البنا، الإمام المؤسس لجماعة الاخوان خير شاهد ودليل..فى رسالة المؤتمر الخامس، يقول الأستاذ البنا: «أما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها، وإن كانوا يصارحون كل حكومة فى مصر بأن الحال إذا دامت على هذا

المنوال ولم يفكر أولو الأمر فى إصلاح عاجل وسريع لحل هذه المشاكل، فسيؤدى ذلك حتما إلى ثورة ليست من عمل الإخوان المسلمين، ولا من دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال، وإهمال مرافق الإصلاح، وليست هذه المشاكل التى تتعقد بمرور الزمن، ويستفحل أمرها بمضى الأيام إلا نذيرا من هذه النذر، فليسرع المنقذون بالأعمال».

وتعتبر العناية بالتكوين والتدرج فى الخطوات من خصائص دعوة الإخوان، فيقول الأستاذ البنا فى الرسالة ذاتها: «وأما التدرج والاعتماد على التربية ووضوح الخطوات فى طريق الإخوان المسلمين، فذلك أنهم اعتقدوا أن كل دعوة لابد لها من مراحل ثلاث:

مرحلة الدعاية والتعريف والتبشير بالفكرة، وإيصالها إلى الجماهير من طبقات الشعب.

ثم مرحلة التكوين وتخير الأنصار، وإعداد الجنود، وتعبئة الصفوف من بين هؤلاء المدعوين.

ثم بعد ذلك كله مرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج.

وكثيرا ما تسيرهذه المراحل الثلاث جنبا إلى جنب نظرا لوحدة الدعوة وقوة الارتباط بينها جميعا، فالداعى يدعو، وهو فى الوقت نفسه يتخير ويربى، وهو فى الوقت عينه يعمل وينفذ كذلك.

ولكن لاشك فى أن الغاية الأخيرة أو النتيجة الكاملة لا تظهر إلا بعد عموم الدعاية، وكثرة الأنصار، ومتانة التكوين».

وعن علاقة الإخوان المسلمين بالحكم، يقول الأستاذ البنا فى رسالة المؤتمر الخامس: «ومع هذا فالإخوان أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال، فلابد من فترة تنشر فيها مبادىء الإخوان وتسود،



الفصل الأول



الصعود إلى قمة السلطة

كان للضربات القاسية والعنيفة والمتتالية التى وجهتها السلطة للجماعة تأثيرا مباشرا على تفكيرها وأدائها وطريقة إدارتها للأمور، فضلا عن علاقاتها بالآخرين..برز ذلك فى عدة مظاهر؛ أولها: الاهتمام الكبير بالتنظيم، من حيث نقاء الفكرة، وانضباط الحركة، وسلامة المنهج، والارتباط بالهدف، حتى يكون قادرا على امتصاص الصدمات، والثبات فى مواجهة الضربات، والقدرة على الاستمرار فى الحركة للوصول للهدف، ثانيها: عدم استطاعة الجماعة عقد اجتماع مجلس شوراها العام، أهم وأخطر أجهزتها، وتحويل كافة سلطاته وصلاحياته لمكتب الإرشاد، وبذلك لم تكن هناك رقابة ولا محاسبة على أعمال المكتب، بل كان للمكتب صلاحية تحديد التوجهات والسياسات العامة للجماعة واتخاذ كافة القرارات المصيرية دون رقيب أو حسيب، ثالثها: النمو غير الطبيعى للأفراد، ففى ظل التضييق والملاحقة والمطاردة والتعرض للمداهمة والقبض والاعتقال، علاوة على التعذيب النفسى والبدنى داخل مقار مباحث أمن الدولة ومعسكرات الأمن المركزى، رابعها: الحيلولة دون لقاء قيادة الجماعة بأفراد الصف، بسبب محاصرة هذه القيادة من ناحية، ومخافة دهم أماكن اللقاءات من قبل أجهزة مباحث أمن الدولة من ناحية أخرى، وهو ما أثر سلبا على تربية الأفراد وثقافتهم ونضج وعيهم وفهمهم،



خامسها: تضاؤل حجم المعلومات المتاحة للرأى العام عن الجماعة، خاصة فيما يتعلق بالبناء والنشاط الداخلى لها، مخافة استغلال ذلك من قبل الأجهزة الأمنية فى توجيه مزيد من الضربات، سادسها: تأجيل أى مقترحات أو مناقشات متعلقة بتطوير أداء عمل الجماعة، من حيث الشورى وتغيير اللوائح والنظم ووضع معايير بخصوص انتخابات القيادات..إلخ، وبالتإلى تحول جسم الجماعة إلى كتلة شبه صماء حرمت أفرادها القدرة على الابتكار والإبداع فى أى مجال، سابعها: تقزيم آمال وأحلام الجماعة، قيادة وأفرادا، بحيث صارت طموحاتهم محدودة ومتواضعة، وبالتإلى كان وصولهم إلى الحكم فى هذه المرحلة ضربا من الخيال.

(1)
الدكتور مرسى كما عرفته

خرجت من سجن مزرعة طرة بالقاهرة فى ١٩ يوليو عام ٢٠٠٠، بعد أن قضيت ٥ سنوات هى المدة التى حكمت بها علىّ المحكمة العسكرية العليا بتهمة الانتماء لجماعة الاخوان المسلمين «المحظورة»..وكانت الجماعة آنذاك تتهيأ لخوض انتخابات مجلس الشعب فى أكتوبر/ نوفمبر من نفس العام..قدمت الجماعة فى تلك الانتخابات حوإلى ٧٥ مرشحا، نجح منهم ١٧ نائبا فقط، كان الدكتور محمد مرسى أحدهم..لم أكن أعرفه من قبل..

فى أول اجتماع لمكتب إرشاد الجماعة، تم إسناد الإشراف على الكتلة البرلمانية التى تضم الـ ١٧ نائبا إلى، وذلك بسبب أنى كنت عضوا سابقا فى البرلمان ولدى خبرة فى هذا الميدان، كما انى كنت مشرفا فى الوقت ذاته على قسم المهنيين التابع للجماعة، حيث يستطيع هذا القسم بما لديه من كفاءات متنوعة ومتخصصة فى القانون والاقتصاد والتعليم والزراعة والصناعة والصحة والاسكان..الخ، أن يقوم بالتخديم على الكتلة البرلمانية كى تتمكن من الوفاء بدورها الرقابى والتشريعي على أكمل وجه ممكن..وكان علينا أن نختار واحدا من أعضاء الكتلة ليكون مسئولا عن الأعضاء، من حيث التنسيق والتعاون فيما بينهم، فضلا عن ضبط الأداء خلال تواجدهم



داخل البرلمان..كان المفترض أن يتم التشاور فى هذه المسالة مع اعضاء مكتب الإرشاد، لأنه فى النهاية صاحب القرار فى الاختيار، حيث أن هؤلاء النواب يتكلمون داخل البرلمان وخارجه باسم الجماعة..الا أن الذى حدث أن اتصل بى الدكتور محمد على بشر، عضو مكتب الإرشاد وكان مسجونا بذات التهمة، وطرح علىّ اختيار الدكتور مرسى كمسئول، على اعتبار معرفته به أيام أن كانا فى أمريكا..ولانى كنت أثق فى الدكتور بشر، فقد تكلمت مع اعضاء الكتلة الـ ١٧ مجتمعين حول استطلاع رأيهم فى الدكتور محمد مرسى..كان طرح الإسم مفاجئا لهم، خاصة أن هذه هى المرة الاولى التى يدخل فيها الدكتور مرسى البرلمان، ولا سابق خبرة له به..فإذا ما وضعنا فى الاعتبار أنه كان ضمن الكتلة البرلمانية أعضاء سابقون فى البرلمان، لأدركنا مدى المفاجاة التى وقعت عليهم..غير أن أعضاء الكتلة تصوروا أن طرحى لإسم الدكتور مرسى إنما هو تعبير عن رؤية مكتب الإرشاد..ولأن الأخير له منزلته ومكانته فى قلوب الإخوان، فقد قبلوا الأمر ورضوا به.

فى اجتماع مكتب الإرشاد التالى، برئاسة الاستاذ مصطفى مشهور -المرشد العام -، طرحت ما جرى مع أعضاء الكتلة، فإذا بالأستاذ المأمون الهضيبى - نائب المرشد - يستشيط غضبا ويوجه حديثه إلىّ قائلا: كيف يا دكتور تقوم بهذا الإجراء وأنت تعلم أن ثمة قواعد وأصول يجب أن تتبع فى الاختيار؟ قلت: معك حق..واعتذر لخطئى..حاول الاستاذ المامون ان يسترسل، فأوقفه الأستاذ مصطفى ، قائلا: كفاك يا مأمون..لقد اعترف الرجل بخطاه واعتذر، ونعتبر الامر منتهيا..لقد كان رأى المامون هو الصواب، فالشورى فى هذه المسالة وفى غيرها فيها الخير، كل الخير..ربما كان الرجل واخرون من اعضاء المكتب يرون من هو أولى وافضل من الدكتور مرسى بتولى المسئولية فى هذا المكان..عموما، غفر الله لنا ورحم الجميع رحمة واسعة وجمعنا بهم فى مستقر رحمته.

لم يكن إشرافى على الكتلة البرلمانية عملا شكليا، بل كان معايشة لصيقة فى كل ما يقوم به الأعضاء داخل المجلس وخارجه، من متابعة لوسائل الرقابة المختلفة، وإعداد لمشروعات القوانين، وما إلى غير ذلك..برز من الأعضاء د. جمال حشمت، د. محمد مرسى، د. حمدى حسن، ا. على فتح الباب، م. صابر عبد الصادق، وا. على لبن..

كان الدكتور مرسى يُضيِّق الخناق على بعض إخوانه..نسى أنه يتعامل مع إخوة كبار، يمثلون نوابا للشعب..وقد شكا لى بعضهم من ذلك..والحقيقة أن عددا منهم كانوا يعانون من حالة انفلات..

مكثت مع الكتلة البرلمانية ٦ أشهر تقريبا..إذ فى منتصف مايو ٢٠٠١، كنت أحضر لقاء مع بعض الإخوان فى إحدى قرى مركز الفتح بمحافظة اسيوط.. ويبدو أن اللقاء كان مرصودا من قبل مباحث الدولة..فما كدنا نبدأ اللقاء حتى داهمتنا قوات الامن، وألقت القبض علينا..تم عرضنا على نيابة أمن الدولة العليا التى أمرت بحبسنا احتياطيا ١٥ يوما، ثم ١٥ يوما أخرى، وهكذا.. تم الإفراج عنا فى ٢١ أغسطس ٢٠٠٢، وعدت مرة أخرى للإشراف على الكتلة البرلمانية..استمر العمل حتى يونية ٢٠٠٥، حيث انتهى الفصل التشريعي.

فى مايو عام ٢٠٠٤، بدأت أفكر فى إنشاء ما أطلقنا عليه «لجنة الخمسين للإصلاح السياسى»، تتكون من ممثلين عن الأحزاب الموجودة آنذاك..كان الهدف هو كسر طوق العزلة التى تحاول السلطة فرضه على جماعة الاخوان، علاوة على توحيد صف المعارضة فى مواجهة السلطة القمعية والمستبدة..وللإنصاف كان الأستاذ مهدى عاكف، المرشد العام، يدفع فى هذا الاتجاه ويتبناه بقوة. بينما الآخرون من أعضاء المكتب يرونه مضيعة للوقت ولا طائل من ورائه.

اخترنا لجنة من الإخوان للقيام بهذه المهمة الثقيلة، تضمنت الأساتذة: د. محمد حبيب، أحمد سيف الإسلام حسن البنا، د. محمد مرسى، على فتح الباب، و محمد عبد القدوس..

كانت الجولة الأولى مع حزب الوفد، حيث استقبلنا د. نعمان جمعة، رئيس الحزب آنذاك وأعضاء الهيئة العليا..وكانت الجولة الثانية مع الحزب العربى الناصرى، حيث حضر اللقاء الأساتذة: ضياء الدين داوود (رئيس الحزب)، محمد حامد محمود (نائب رئيس الحزب)، احمد حسن (الأمين العام)، وسيد شعبان (عضو نقابة المحامين).

بخلاف جو التوافق والحميمية الذى بدا فى الجولتين الأولى والثانية، كان المناخ الذى ساد الجولة الثالثة مع حزب التجمع مشحونا بقدر غير قليل من التوتر والانفعال، وكان ذلك متوقعا..حرص د. رفعت السعيد (رئيس الحزب) فى هذا اللقاء أن يحشد عددا كبيرا من اللجنة المركزية للحزب، حتى يعطى انطباعا بان موقف جميع أعضاء الحزب هو نفس موقفه العدائى من جماعة الاخوان، وليس كما يشاع ان ثمة انقسام داخل الحزب حول هذا الموضوع..حضر د. سمير فياض (نائب رئيس الحزب)، ا. حسين عبد الرازق (الأمين العام)، والأساتذة: فريدة النقاش، أمينة النقاش، انس البياع، محمد خليل، وغيرهم..عرضنا فكرتنا، وبدلا من إبداء الرأي حولها، إذا بأعضاء الحزب يوجهون سيلا من الهجوم ضد جماعة الاخوان بانهم أناس لا يوفون بعهودهم، كما ان مواقفهم من الأقباط والمرأة فيها عنصرية وتمييز بين ابناء الوطن بما يخل بمبدأ المواطنة، وأن الاخوان لديهم مشكلة مع الدولة المدنية..الخ، وأنه قبل الحديث فى موضوع «لجنة الخمسين للإصلاح السياسى»، لابد من الحديث فى هذه القضايا أولا، حتى يتسنى لهم كحزب

أن يحددوا موقفهم، إما أن يتعاونوا معنا أو يظلوا على موقفهم الرافض.. وهنا لاحظت أن د. مرسى الذى كان جالسا إلى جوارى، بدأ يزمجر ويتحفز للرد على الهجوم بهجوم مثله وأشد..سارعت فهمست فى أذنه قائلا: انتبه.. هم يريدون قلب الطاولة وإفشال اللقاء..وبالتالي علينا الا نحقق هدفهم.. فاهدأ قليلا..ثم وجهت حديثى إلى أعضاء حزب التجمع، وقلت: لا عليكم.. يمكننا أن نشكل لجنة مشتركة؛ ثلاثة منا وثلاثة منكم..ويعهد إلى هذه اللجنة مناقشة كل ما أثرتموه..قد يصلوا إلى حل خلال أسبوع أو شهر أو أكثر من ذلك، وقد لا يصلوا..لكن ما جئنا بصدده لا يحتمل التأجيل..إن سفينة الوطن تكاد تغرق بنا جميعا، وليس هناك أمامنا ترف الخيار؛ الرفض أو القبول..لا نريد أن نضيع وقتا..هذه مسئولية وأمانة وتاريخ امام هذا الجيل والأجيال القادمة..أسقط فى يد القوم، ولم يستطيعوا جوابا..بعد فترة صمت، تبادلوا فيها النظرات فيما بينهم، قال د. رفعت: الفكرة تحتاج إلى عرضها ومناقشتها فى حضور جميع أعضاء اللجنة المركزية، وليكن ا. حسين عبد الرازق هو همزة الوصل بيننا.

بعد أقل من شهر من هذا اللقاء، فوجئنا بحزب التجمع يدعو مجموعة الأحزاب إلى اجتماع لمناقشة تكوين جبهة معارضة لحزب السلطة بعيدا عن الإخوان..وكان معروفا تلك الجهة الموجودة فى خلفية المشهد والتى سعت إلى اجهاض فكرتنا عن طريق حزب التجمع الذى كان يمثل راس حربة، ليس فى مواجهة السلطة الحاكمة، ولكن فى مواجهة الاخوان (!)

بدأنا نستعد لخوض الانتخابات البرلمانية التى تجرى فى أكتوبر/ نوفمبر من عام ٢٠٠٥..كان واضحا أن الإدارة الأمريكية حريصة على إيجاد هامش من الحريات يسمح بإدماج الإخوان فى العملية السياسية..كانت الانتخابات على ثلاث مراحل، كل مرحلة تضم مجموعة من المحافظات ..وعلى النقيض من



انتخابات ٢٠٠٠، قمنا فى هذه الانتخابات بترشيح ١٦١ مرشحا، يمثلون حوإلى ٣٥ ٪ من جملة مقاعد البرلمان التى كانت تبلغ آنذاك ٤٤٤ مقعدا..كان الدكتور محمد مرسى (محافظة الشرقية) ضمن محافظات المرحلة الثالثة.. كانت السلطة تتوقع حصول الاخوان فى المراحل الثلاث على ٤٥ مقعدا كحد أقصى..فى المرحلة الأولى فاز الإخوان بـ ٣٤ مقعدا، وفى المرحلة الثانية فازوا بـ ٤٢ مقعدا..وإزاء هذه النتيجة، اتصل رئيس وزراء دولة الكيان الصهيونى بالرئيس الامريكى بوش (الابن) - والعهدة فى ذلك على الأستاذ هيكل - طالبا منه التدخل لدى مبارك للضغط على الاخوان فى المرحلة الثالثة..وقد حدث فعلا، اذ دخلت الأجهزة الأمنية مع الاخوان فى معركة تكسير عظام، كان من نتيجتها: ١٤ شهيدا، ٨٠٠ مصاب ومعوق، و ١٧٠٠ معتقلا..حصل الاخوان فى هذه المرحلة على ١٢ مقعدا فقط..ولم يفز الدكتور مرسى.

بشهادة د. أحمد نظيف، رئيس وزراء مصر الأسبق، قامت السلطة بتزوير ٤٠ مقعدا من حصة الإخوان..كان جملة ما حصل عليه الإخوان ٨٨ مقعدا، لكنهم فى الحقيقة حققوا ١٢٨ مقعدا من ١٦١ مرشحا، اى بنسبة حوإلى ٧٩ ٪..أما حزب السلطة، فقد حصل فقط على حوإلى ١٤٥ مقعدا فقط من ٤٤٤ مرشحا، أى بنسبة حوإلى ٣٠٪.

جاءت الانتخابات التشريعية فى فلسطين التى جرت فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦، بما لم يكن متوقعا، حيث اكتسحت حماس..وبدأت المعاناة، من جانب الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية، ومن قبل ذلك وبعده العدو الصهيونى.

كان معنى فوز الإخوان فى مصر بـ ٨٨ مقعدا، وحماس فى فلسطين بالاغلبية،

أن التيار الإسلامي فى الوطن العربى لو أتيح له خوض الانتخابات النيابية بحرية وشفافية ونزاهة، لاستطاع تحقيق الأغلبية التى تمكنه من تغيير الواقع السياسى والاقتصادي والاجتماعي والثقافى، الأمر الذى يشكل خطرا على المشروع الامريكى/ الصهيونى فى المنطقة..ومن هنا، وقف الغرب مع الأنظمة العربية المستبدة فى استبدادها وقمعها للإخوان.

فى هذه الآونة، توفى ثلاثة أعضاء من مكتب الإرشاد هم الأساتذة: أحمد حسانين (محافظة القليوبية)، حسن جودة (محافظة بنى سويف)، وأبو الحمد ربيع (محافظة سوهاج)، رحمهم الله جميعا وجمعنا بهم فى عليين..كان علينا أن نختار ثلاثة آخرين، دعما للمكتب..وقد وقع اختيارنا على الأساتذة: صبرى عرفة الكومى (محافظة الدقهلية)، د. محمد مرسى (محافظة الشرقية)، د. محمود حسين (محافظة اسيوط).

تم اختيار د. محمد مرسى مشرفا على القسم السياسى، الذى كان يضم ثلاث وحدات هى: الوحدة السياسية، الوحدة الإعلامية، والوحدة الاقتصادية، على اعتبار ان هذه الوحدات مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، وتؤثر كل واحدة منها فى الوحدتين الأخريين..وقد نالت الوحدة السياسية نصيبا لا بأس به، بخلاف الوحدتين الإعلامية والاقتصادية..وقد شارك الدكتور مرسى فى وضع المحور السياسى فى برنامج خطة الجماعة..كما شاركنى فى الإشراف على الكتلة البرلمانية التى تضم الـ ٨٨ نائبا.
أذكر أيضا مشاركته فى التحالف الوطنى من اجل الإصلاح والتغيير، الذى أنشأناه وقمنا بتدشينه فى ٣٠ يونية عام ٢٠٠٥..كان التحالف يضم ممثلين عن الإخوان، حزب العمل، حزب الوفد، والاشتراكيين الثوريين، وبعض الرموز الوطنية والشخصيات العامة، مثل، د. عبد الوهاب المسيرى، د. نادر



فرجاني، د. حسن نافعة، ا. ضياء رشوان، وآخرين..كان الهدف من إقامة التحالف الوطنى الانفتاح على القوى السياسية والوطنية، مواجهة استبداد السلطة الحاكمة من خلال الوقفات والتظاهرات والمؤتمرات الحاشدة، وذلك لخلق وعى شعبى عام..هذا فضلا عن الضغط على السلطة لإيقاف العمل بقانون الطوارئ..وقد لعب التحالف دورا كبيرا فى دعم القضاة نحو استقلال السلطة القضائية..وفى إحدى التظاهرات (١٨ مايو ٢٠٠٦) التى كانت تنادى باستقلال السلطة القضائية، تم إلقاء القبض على د. مرسى ود. عصام العريان، وآخرين، حيث أحيلوا إلى نيابة امن الدولة العليا التى أمرت بحبسهم احتياطيا، ولم يتم الإفراج عنهم الا فى نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر ٢٠٠٦.

أذكر كذلك، حضور د. مرسى معى هو وعصام العريان فى بعض اللقاءات التى جمعتنا مع بعض الوفود التى كانت تأتينا من الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث الأمريكية..كان هناك وفد امريكى من ١٥ باحثا التقانا نحن الثلاثة..وكانت الزيارة بهدف التعرف على رؤيتنا تجاه العدو الصهيونى.. وكانت النتيجة من وجهة نظر الوفد الامريكى مخيبة لآماله.

حين اعتقل المهندس خيرت أواخر عام ٢٠٠٦، اسند للدكتور مرسى جزءا من الاتصال بالإخوان فى الخارج..وقد تم هذا دون علم المكتب ودون علمى، رغم أنى كنت النائب الأول للمرشد..وقد أخبرنى د. مرسى أن الأستاذ عاكف هو الذى استدعاه فى منزله وكلفه بذلك..وحين قلت له سوف التقى الاستاذ عاكف واتحدث معه فى هذا الخصوص، لانه استلاب لسلطة مكتب الارشاد.. حينئذ رجانى د. مرسى ألا أفعل، لأن ذلك يعرضه لحرج شديد..وفعلا لم أتحدث مع الأستاذ عاكف..قلت فى نفسى هذه بتلك، فقد اخترت د. مرسى

ليكون مسئولا للكتلة البرلمانية عام ٢٠٠٠، دون استشارة مكتب الإرشاد.. وها هو الأستاذ عاكف يختاره لمهمة الاتصال بالإخوان فى الخارج عام ٢٠٠٧، دون استشارة مكتب الإرشاد..غير أنه كان هناك فرق بينى وبين الأستاذ عاكف، فقد أحطت المكتب علما بما كان منى، لكن الأستاذ عاكف - للأسف - لم يفعل (!)

أشرف د. مرسى بشكل مباشر على موقع إخوان أون لاين، وموقع الاخوان باللغة الانجليزية..وللأسف، كان أداء الموقعين ضعيفا ودون المستوى المتوقع بكثير..كما اسند اليه أيضا فى منتصف عام ٢٠٠٩، مسئولية إخوان القاهرة، وذلك لسبب سوف أتحدث عنه تفصيلا فى كتابى القادم الذى اخترت له عنوان «الإخوان والحق المر».



(2)
ثورة 25 يناير

لا يزال المشهد الرهيب يراوح مكانه فى عمق الذاكرة..مشهد الشعب المصرى خلال الـ ١٨ يوما الأولى من عمر الثورة، كان مذهلا ومدهشا ورائعا وعبقريا.. أظهر ما فى هذا الشعب اجمل ما فيه من نبل ومروءة وشهامة ورجولة وشجاعة وإقدام واقتحام و بذل وتضحية وفداء وإيثار وتكافل واخوة وتعاون..لقد انصهر الشعب المصرى فى ملحمة بطولية، أذهلت العالم وأثارت إعجاب الزعماء والقادة فى كل بلاد الدنيا..كان مشهد الشعب فى ميدان التحرير، وفى كل ميادين مصر، مفاجئا بكل المقاييس..وحدة وتماسك وثبات ومقاومة وتحدى فى مواجهة كل أشكال القمع..وقف الشيخ إلى جوار القسيس، والمرأة المحجبة بجانب المرأة السافرة، ألوان الطيف السياسى على اختلاف تنويعاتها، المسيس مع غير المسيس..سبيكة فولاذية استعصت على طغيان مبارك..فكانت التنحية..حافظت الثورة طوال الـ ١٨ يوما على سلميتها وطهرها ونقائها..

ساهم مجموعة من شباب الإخوان مع غيرهم فى التحضير لتظاهرة ٢٥ يناير..كان أقصى ما تطمح إليه النفوس، إيقاف العمل بقانون الطوارئ.. وإن كان ممكنا، إقالة وزير الداخلية..وفى يوم ٢٥ يناير خرج للمشاركة



فى التظاهر ما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ شابا من الإخوان، لكن على مسئوليتهم الخاصة..صحيح أنه لم تصدر اليهم تعليمات أو توجيهات بالمشاركة، لكنهم لم يُمنعوا..وفى جمعة الغضب وما بعدها، صدرت تعليمات قيادة الجماعة بالمشاركة، ونالهم ما نال الجميع، وقدموا الشهداء والجرحى والمصابين.. تجاوب الشعب المصرى بمختلف أطيافه مع الشباب..وكانت ثورة.

ذهب الدكتور مرسى والدكتور سعد الكتاتنى، مع ممثلى الأحزاب وبعض الشخصيات العامة والرموز الوطنية، لحضور الحوار الذى دعا إليه اللواء عمر سليمان، نائب الرئيس مبارك فى ذلك الوقت، مخالفين بذلك ما تم الاتفاق عليه مع رفاق الثورة انه «لا حوار الا بعد الرحيل»..قيل إنه طلب من مرسى والكتاتنى ان يتم سحب الشباب من ميدان التحرير، فى مقابل مشروعية الجماعة والإفراج عن الأخوين خيرت الشاطر وحسن مالك..لكن الشباب فى الميدان رفض ذلك..من جهتها،لم تصر قيادة الجماعة ولم تحاول إرغام الشباب على الانسحاب.

لا يستطيع احد ان ينكر الدور البطولى الذى قام به شباب الاخوان يوم الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١، المعروف بيوم «موقعة الجمل»..ولولا هذا الدور لكان للتاريخ مسار اخر..

كانت تلك اللحظات الفارقة فى تاريخ مصر مناسبة وملائمة للغاية لكى يتشكل مجلس رئاسى يدير شئون البلاد، ثم هيئة تأسيسية لكتابة دستور يعبر عن هذا التوافق العظيم..لكن رفاق الثورة ارتكبوا خطأ العمر..سلموا الثورة للمجلس العسكرى على طبق من فضة..والعسكري بثقافته وطبيعة تركيبته، لا يمكن أن يكون ثوريا..أسلوب حياته لا ينسجم مع طبيعة

الثورات..الضبط والربط والتسلسل القيادى جينات متغلغلة فى تكوينه الذهنى والنفسى والعصبى والوجداني..كانت هناك مشكلة ملحة تؤرقه وتؤرق الشعب المصرى، وهى التوريث..وجاءت الثورة لتطيح بالوريث وأحلامه.. وانتهت المشكلة..ليبق النظام إذن..لكن المجلس العسكرى فى حاجة إلى غطاء شعبى وسياسى يتناغم معه..وجد بغيته فى التيار الإسلامي، وفى القلب منه الإخوان..فالأخير يخضع لنفس ثقافة السمع والطاعة، لكن ممزوجة بشورى، طبقا لطبيعته المدنية، ومنهجه المحافظ غير الثورى ..ثم هو يبحث فى الوقت ذاته عن مؤسسة عسكرية قوية، لها سمعتها وهيبتها وتاريخها، تستطيع ان تبسط هيمنتها على البلاد، وتستطيع أيضا ان تواجه أى عنف أو بلطجة تابعة لداخلية وحزب نظام مبارك..والتقت الرغبتان.. لكن على حساب ألق الثورة ووهجها.

كانت أولى التفاهمات، مسالة التعديلات الدستورية..تسع مواد للاستفتاء عليها، حتى يتمكن المجلس العسكرى من بسط هيمنته بشكل شرعي على البلاد..وثار جدل كبير..كان السؤال المطروح: تعديلات اى دستور؟ الدستور الذى أسقطته الثورة وصار جثة هامدة؟! وهل يجوز إجراء عملية جراحية لجسد ميت؟! لكن المجلس العسكرى والاخوان كان لهما رأى اخر، وهو أننا نريد خلال ستة أشهر إجراء انتخابات برلمانية، لتبدأ عملية الاستقرار!! ومن الغريب والعجيب استحضار المادة الثانية من الدستور قبل وأثناء عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، والتى لم تكن مطروحة أصلا ضمن المواد التسع.. لكن الأمر كان واضحا وهو محاولة استثارة البسطاء من الناس للإقبال على الاستفتاء ب «نعم»، وكأننا فى معركة من اجل العقيدة!!

فى يوم السبت ١٩ مارس ٢٠١١، شهدت عملية الاستفتاء على التعديلات



الدستورية إقبالا شديدا غير مسبوق فى تاريخ مصر..وللإنصاف كانت الجماهير حريصة على الإدلاء بأصواتها، وهو ما دفعها للوقوف ساعات طويلة أمام لجان الاستفتاء دون شعور بكلل أو ملل، وكانت السعادة والبشر والمودة بادية على وجوههم وفى تصرفاتهم..من جهة أخرى، أحدثت هذه التعديلات شرخا فى المجتمع المصرى قسمه إلى فسطاطين؛ فسطاط إسلامى وآخر علماني..

فى ٣٠ مارس ٢٠١١، أصدر المجلس العسكرى إعلانا دستوريا من ٦٣ مادة، متضمنة المواد التسع التى تم الاستفتاء عليها..كان هذا الاعلان انقلابا حقيقيا على الاستفتاء..اذ لم يتم الاستفتاء عليه، ولم يؤخذ راى الشعب فى نظام الحكم الذى تضمنه، ولا مجلس الشورى الذى فرضه، ولا نسبة الـ ٥٠ ٪ عمال وفلاحين التى أصر على الاحتفاظ بها..لقد تم ذلك للأسف برضا أو بصمت التيار الإسلامي كله!!

وكما صمت التيار الإسلامي على الإعلان الدستورى، صمت أيضا عن الانتهاكات البشعة والجرائم التى ارتكبت فى عهد المجلس العسكرى، مثل كشف العذرية، ومذبحة ماسبيرو، ومحمد محمود (١)، ومجلس الوزراء، وإستاد بورسعيد، ومحمد محمود (٢)، والعباسية.

فى يوم الاثنين ٢ يناير ٢٠١٢، نشرت لى جريدة «الدستور» المصرية مقالا بعنوان «العااار» قلت فيه ما يلى:

«لقد كان إلقاء القبض على الفتيات من ميدان التحرير فى ٩ مارس ٢٠١١، وإلقائهن فى السجن الحربى، والاعتداء عليهن، وانتهاك اعراضهن تحت اللافتة القبيحة والقميئة المسماة بـ «كشف العذرية» جريمة فى

حق بنات ونساء مصر، ومن قبل ذلك وبعده فى حق الوطن والمجتمع كله..كان ذلك عارا أصابنا جميعا، ولطخ وجوهنا، وأحسب أننا مذنبون فى حق بناتنا وأنفسنا وحق وطننا إذا نحن أغفلنا وغضضنا الطرف عن هذا الحدث البشع..وحسنا فعل القضاء المصرى العظيم الذى ثار لبناتنا بهذا الحكم الفذ الذى أصدره الثلاثاء ٢٧ ديسمبر ٢٠١١، ببطلان كشف العذرية..وجاءت حيثيات الحكم كاشفة وقاطعة لمزاعم المجلس العسكرى، حيث قالت: «إن الفحص الطبى الإجباري للكشف عن عذرية الفتيات المحتجزات، لا سند له من القانون ويخالف أحكام الاعلان الدستورى».. ولفتت إلى أنه لا يجوز للقوات المسلحة فى سبيل حماية أفرادها من ادعاء محتمل باغتصاب المحتجزات، ان تلجأ إلى أعمال مخالفة للدستور والقانون، تنتهك بها الحرمات، وتفضح بها الأعراض، الواجب سترها، كما أنها تنطوى على إذلال متعمد وإهانة مقصودة.

أظن ان العالم كله شاهد أعمال القتل التى قامت بها قوات الشرطة العسكرية والجيش، فضلا عن عمليات السحل والقمع والبطش، التى جرت للمعتصمين أمام مجلس الوزراء وفى شارع القصر العينى فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ ديسمبر ٢٠١١..وأظنه شاهد كذلك هذا المشهد المهين للمصريين جميعا، والذى تناقلته صحف العالم، اقصد به مشهد الفتاة (ست البنات) التى تم سحلها وتعريتها من قبل عدد من الجنود..لذا كانت تظاهرة النساء يوم الثلاثاء ٢٠ ديسمبر، عظيمة ورائعة، بل معبرة بحق وصدق عن رفض المصريين جميعا لما حدث..وأعتقد أنها كانت رسالة حاسمة وحازمة للمجلس العسكرى بان فتيات ونساء مصر خط أحمر لن يسمح بالاقتراب منه، فضلا عن المساس به..وجاءت تظاهرة «رد الاعتبار» يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠١١ بهذا الاحتشاد العظيم احتجاجا شديد اللهجة، ودعما وتعزيزا لتظاهرة نساء مصر.

لقد آلمنى وأحزننى كما آلم وأحزن كل إنسان وطنى غيور الموقف السلبى لبعض الفصائل الإسلامية من هذه القضية..وقد سيق فى ذلك تبريرات وأعذار أوهى من بيت العنكبوت..كان أولى ان يصمتوا..وإذا كان موقفهم ذلك راجعا إلى محاولتهم عدم إغضاب المجلس العسكرى، خوفا أو ممالأة، فليعلموا ان الشعب المصرى كان أحق ان يغضبوا له..كان يجب عليهم ان يغضبوا للقيمة والمبدأ..كان عليهم ان ينتصروا للعزة التى استبيحت والكرامة التى انتهكت، وليعلموا ان الشعب والتاريخ لن يغفر لهم ذلك..ان المواطن المصرى له حقوقه التى يجب ان ندافع عنها بكل مرتخص وغال.. وإذا كانت هذه الحقوق قد ضاعت وديست بالأقدام أيام الرئيس المخلوع ونظامه، وقامت ثورة ٢٥ يناير من أجل استعادتها، فلا يجب ان نشارك ولو بالسلب فى ضياع هذه الحقوق..ولنتذكر جيدا تلك التضحيات الغالية من مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين، التى بذلت من اجل الحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية».

(3)
الجماعة تقرر عدم الترشح للرئاسة

كنت فى أسيوط عندما اتصل بى الدكتور محمد بديع هاتفيا ليلة الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١، أى قبل تنحية الرئيس المخلوع بيوم واحد، ليدعونى لحضور اول اجتماع لمجلس شورى الجماعة بعد ١٦ عاما من تجميده، بسبب التضييق والملاحقة والمطاردة التى فرضت على الجماعة من قبل نظام مبارك..رفضت تلبية الدعوة، نظرا للخلاف الذى كان بينى وبين أعضاء مكتب الإرشاد فى أواخر عام ٢٠٠٩، والذى أعلنت على اثره استقالتى من مناصب: النائب الأول للمرشد العام، وعضوية مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العالميين، وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، واحتفظت فقط بعضوية مجلس شورى الإخوان فى مصر..اتصل بى أيضا فى تلك الليلة الدكتور أبو الفتوح ليحثنى على حضور الإجتماع، لكنى أصررت على عدم الحضور تجنبا لإثارة أى خلافات لا جدوى منها، وعلى اعتبار ان أية قرارات سوف يتم اتخاذها، هى فى حكم المقررة من قبل مكتب الإرشاد.

فى هذا الاجتماع، قرر مجلس شورى الجماعة عدم الموافقة على ترشح أى فرد منها لمنصب رئيس الجمهورية، واعتبار من يترشح مخالفا لقرار المجلس..

وقد حضر أبو الفتوح هذا الاجتماع ، وقيل انه ظل موجودا حتى نهايته.. المهم أن هذا القرار كان رسالة تطمين للراى العام، الداخلى والخارجى، ان الجماعة لا تريد ان تتصدر المشهد السياسى..فهل علمت قيادة الجماعة بنية أبو الفتوح فى الترشح للمنصب، فأرادت ان تقطع الطريق عليه؟! لا أدرى.

بعد أن أعلن أبو الفتوح عن ترشحه لرئاسة الجمهورية، سألنى كثير من الشباب عن رايى فى ذلك، فكان ردى هو عدم الموافقة على الترشح، وان رأى شورى الجماعة هو الصواب أو الأصوب، وان كنت أرى أهلية الرجل للمنصب. كثر اللغط بين أفراد الجماعة، خاصة فى المستويات القاعدية من التنظيم، وتساءلوا: كيف لقامة مثل قامة أبو الفتوح تخالف قرار شورى الجماعة، ولا يتم اتخاذ اى موقف ضده؟! إزاء ذلك، قيل - والعهدة على الراوي - ان قيادة الجماعة قامت بإرسال وفد من اثنين أو ثلاثة من الاخوان اليه لاثنائه عن عزمه، لكن الوفد لم يوفق فى مهمته..وقد أرسلت شخصيا إلى الدكتور بديع أوصيه بان يذهب ومعه بعض من إخوانه فى زيارة ودية للدكتور أبو الفتوح ومراجعته فى أمر الترشح، وانا واثق انه سيستجيب، لكن تلك الخطوة - للأسف - لم تتم..وحتى تبدو قيادة الجماعة امام قواعدها بالحسم والحزم اللازمين، وانه لا يوجد احد مهما طالت قامته فوق المساءلة، انتهى المجلس ـ بعد مناقشة الأمر ـ إلى اتخاذ قراره بفصل أبو الفتوح من الجماعة.

لم يخالف أبو الفتوح ثوابت الجماعة حتى يتم فصله..فهذه الثوابت تتضمن العقيدة التى تدين بها الجماعة (فلا يتبنى فكر التكفير مثلا)، أو منهجها (فلا يسلك سبيل العنف فى الإصلاح والتغيير)، أو المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها..لقد خالف ابوالفتوح قرارا إداريا أو سياسيا..وهذا أو ذاك كان يناسبة تجميد عضوية الرجل لفترة معينة، ثلاثة أو ستة أشهر أو حتى سنة..لكن

يبدو أن النفوس كان فيها شئ تجاه الرجل، وقد تسبب هذا الموقف فى تحول رأيى تجاه ترشح ابوالفتوح وإعلان دعمى له.
كان واضحا ان قيادة الجماعة لا تريد لأبو الفتوح ان يستمر فى ترشحه لانتخابات الرئاسة، وأنه فى حالة إصراره على ذلك يجب أن يعلم الرأي العام ألا علاقة لها به من قريب أو من بعيد..لهذا كان موقفها حادا إزاء الرجل.

لعلنا نذكر جيدا تلك الحوارات التى أجريت فى أكثر من صحيفة مع خيرت الشاطر عقب خروجه من السجن مباشرة بعد الثورة..كانت إجابات الرجل واضحة وقاطعة بعد تكرار تجربة جبهة الإنقاذ فى الجزائر فى بداية التسعينيات من القرن الماضى، مع الفارق بين الجزائر ومصر..وعدم تكرار تجربة حماس فى فلسطين فى يناير ٢٠٠٦.

لم تكن قيادة الجماعة تريد لأبى الفتوح ان ينجح فى انتخابات الرئاسة بأى شكل..
ا) كان معنى نجاح الرجل أن يحدث تصادم بينهم وبينه لا محالة..فابوالفتوح كان ينادى علنا بضرورة تقنين أوضاع الجماعة وإخضاع كل شئونها للقانون، من حيث الهياكل الإدارية والتنظيمية، والأنشطة المختلفة، والتمويل وطرق إنفاقه، وان من حق الرأي العام ان يعرف كل شئ عن الجماعة، وأنها ليست ملكا لأفرادها، بل ملك للأمة كلها.
ب) وكان معنى نجاح أبو الفتوح خطأ قرار مجلس شورى الجماعة، وصواب موقفه، وبالتالي اهتزاز صورة قيادات الجماعة فى نظر أفرادها.
ج) وكان معنى نجاح أبو الفتوح حدوث انشقاقات داخل صفوف الجماعة، واحتمال خروج أعداد غير قليلة من التنظيم.



(4)
الجماعة تتراجع وتقرر الترشح للرئاسة

إلى جانب شعور قيادة جماعة الاخوان بالخطورة من ترشح أبو الفتوح، فإنها أحست أيضا بانها فى مازق امام دخول التيار السلفى إلى حلبة الحياة السياسية والحزبية..هى تعلم أن التيار السلفى ليست لديه اى خبرة فى العمل السياسى، لكنها تعلم من ناحية أخرى مدى الشعبية التى يتمتع بها، وأنه من الممكن ان يتصدر المشهد السياسى، وهذا بالطبع سوف يكون له اثره على مستقبل العمل السياسى والدعوى..لذا كان لابد لقيادة الجماعة أن تحسم أمرها، فقررت إعلان ترشح شخصية ذات توجه اسلامى لانتخابات الرئاسة، لكن ليس من داخل التنظيم.

إزاء هذا القرار، أعلنت شخصيا على مستوى الفضائيات وفى حسابى الشخصي على «تويتر»،أنه إذا كانت قيادة الجماعة تريد ذلك، فأمامها أبو الفتوح، حيث يتحقق فيه ما تنشده، فهو ذو توجه اسلامى ولم يعد له علاقة بأى تنظيم، لكن هذا الطرح لم يكن ليلقى قبولا على أى نحو.

وفيما أعلم، حاولت قيادة جماعة الإخوان التفاهم مع شخصيات قضائية، كالمستشارين محمود مكى وحسام الغريانى، للترشح لانتخابات الرئاسة، لكن



الرجلين رفضا ذلك.
عند تلك المرحلة، قررت قيادة الجماعة ترشيح أحد أفرادها، وهو المهندس خيرت الشاطر، خاصة بعد ان أعلن حازم صلاح أبو إسماعيل عن ترشحه.. وحسب ما أعلنته إحدى بنات خيرت الشاطر على صفحة التواصل الاجتماعي الخاص بها أن هذا الترشح جاء نتيجة اتصال المشير طنطاوي بوالدها.

وعلى اثر الاعلان عن هذا الترشح، أعلنت فى منتهى الوضوح ان هذا الأمر يعتبر خطأ استراتيجيا، وانه سوف يكلف الجماعة والوطن غاليا..وقد حدث ما حذرت منه فعلا.
وقد علمت أن مجلس شورى الجماعة فى جلسته الأولى لم يكن موافقا على الترشح..فكان ان تأجلت الجلسة بضعة أيام إلى جلسة أخرى..وما بين الجلستين، قام مكتب الإرشاد بممارسة الضغط على أعضاء المجلس لتغيير رأيهم..وقد حدث فعلا، إذ جاءت نتيجة التصويت بموافقة ٥٦ عضوا مقابل رفض ٥٢ عضوا..وهذا يدل على ان ما يقرب من نصف أعضاء مجلس الشورى كانوا مدركين لحجم التحديات الداخلية والخارجية التى يمكن ان تواجه الجماعة حال فوز مرشحها فى انتخابات الرئاسة.

فى تصورى، كان السماح بنزول خيرت الشاطر للترشح فى مواجهة حازم أبو إسماعيل، هو تفتيت الأصوات حتى يفوز المرشح الذى يراهن عليه المجلس العسكرى..وتكتمل الصورة مع ترشح اللواء عمر سليمان لانتخابات الرئاسة مع أنه سبق أن أعلن رفضه للفكرة، ثم يتبين بعد ذلك ان عدد التوكيلات التى قدمها كان ينقصها ٣١ توكيلا، وهو ما يعنى عدم استيفاء العدد الضرورى للترشح، وبالتالي خروجه من المنافسة، وكأن الرجل قد دخل ميدان الترشح - قصدا - لكى يخرج ومعه الأخوان خيرت الشاطر وحازم ابو إسماعيل (!)

رغم رفضى لفكرة ترشيح الجماعة للمهندس خيرت الشاطر لانتخابات الرئاسة من باب المواءمة السياسية، إلا أنى دافعت عن حق الرجل فى ذلك من المنطلق الأخلاقي والإنساني..وقد نشرت مقالا فى هذا الصدد بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٢ فى جريدة «الوطن» المصرية تحت عنوان «عبثية المشهد السياسى»..وقد جاء فيه ما يلى:

«المشهد السياسى فى مصر ملئ بمظاهر عبثية كثيرة..خذ مثلا ذلك الجدل القانوني الذى ثار منذ فترة قصيرة حول قرار العفو الذى صدر فى حق أخينا خيرت الشاطر، وانه كى يصح ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية لابد من صدور حكم من المحكمة العسكرية العليا برد الاعتبار له (!)..ولما كان قد صدر فى حق الرجل حكم برد الاعتبار فى القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ عسكرية عليا، فقد استنزف حقه فى صدور حكم اخر برد الاعتبار فى القضية ٢ لسنة ٢٠٠٧ عسكرية عليا، من منطلق أنه لا حق لمواطن ان يحصل الا على رد اعتبار واحد فى حياته (!)..ياااساااالاااام..ما هذه الدقة والانضباط والإحكام والالتزام بالقانون؟!

لقد نسى القوم أن هذا القانون من مخلفات عهد بائس ورديئ..وان المخلوع، كى يحكم قبضته ويبسط هيمنته - وبالقانون - على خصومه أو مخالفيه أو معارضيه السياسيين، قد استعان طوال فترة حكمه بفراعين صغار سواء فى شكل ترزية قوانين أو فى صورة مجلس شعب مزور.

ونسى القوم أيضا أن خيرت الشاطر تمت إحالته ومحاكمته امام القضاء العسكرى مرتين، رغم ان الرجل لم يقاوم السلطات، ولم يقم بإتلاف الممتلكات العامة أو الخاصة، ولم يهاجم مؤسسات تابعة للدولة، ولم يحز أسلحة نارية أو بيضاء، ولم يعتد على أفراد الشرطة العسكرية أو غيرهم أثناء تأدية عملهم. ونسى القوم كذلك أن هناك ثورة عبقرية قامت فى مصر..وأن أول ما فعلته



هو إسقاط رأس الاستبداد الأعظم الذى قام بتحويل مصر، الشعب والوطن، إلى عزبة أو تكية يعبث فيها كما يريد..

نسى القوم أن قضية محاكمة خيرت الشاطر عسكريا هى قضية سياسية بامتياز، وانها كانت عنوانا للتعسف الشديد والمزرى فى استخدام السلطة.. كان من الواجب إذن - وقد سقط المستبد الأعظم - أن تسقط معه كل القضايا السياسية، وأن تعود للناس حقوقهم المعنوية والمادية، وان يرد اليهم اعتبارهم دون قيد أو شرط..هذا اقل ما يجب..لكن وجدنا من ينزلق أو يستدرج إلى جدل عقيم ومتهافت، ونسوا أو تناسوا ان ظلما فادحا وجرما بينا قد وقع فى حق الرجل وأهله وأولاده..لقد كان واجبا على المجلس العسكرى منذ اللحظة الأولى التى تم فيها خلع المستبد الأعظم ان يصدر مرسوما بقانون بالعفو الشامل والكامل عن خيرت الشاطر ونظرائه، وان يكون هناك إلغاء لهذا القانون المعيب الخاص برد الاعتبار، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية..لكن ذلك للأسف لم يحدث!!

أنا هنا اريد ان أميز بين حق خيرت الشاطر - إنسانيا وأخلاقيا - فى الترشح لمنصب الرئاسة، وبين رفضى لترشحه من باب المواءمة السياسية..قد يكون لقيادة الجماعة مبرراتها فى الدفع بخيرت الشاطر، ومحمد مرسى من بعد.. وقد تكون هذه المبررات مقبولة لدى البعض، ومرفوضة من البعض الاخر، لكنى اعتقد ان قرار الترشح لم يكن موفقا من حيث المبدأ.

إن الحكومة قادمة لا محالة، وسوف يشكل الاخوان جزءا كبيرا منها، ولن يستطيعوا بمفردهم أن يحملوا التبعة برمتها، وسوف يكونون فى امس الحاجة إلى عون الجماعة الوطنية، وهو ما يستوجب منهم تجسير الثقة معها».

(5)
الدكتور مرسى مرشحا

بعد أن تأكد للجماعة ان المهندس خيرت الشاطر على وشك الخروج من المنافسة، دفعت بالدكتور محمد مرسى مرشحا احتياطيا له..وقد آثار ذلك زوبعة من السخرية والنكات اللاذعة على مستوى المجتمع المصرى فيما أطلق عليه آنذاك بالمرشح «الاستبن»..وللإنصاف تحرك الاخوان بهمة ونشاط شديدين، حيث اقيمت مؤتمرات حاشدة فى مواقع كثيرة من مصر.. وقد قدم الدكتور مرسى برنامجه (مشروع النهضة) الذى سبق ان أعلن عنه المهندس الشاطر وكيف أنه استعان فى إعداده وصياغته بآلاف من الخبراء والعلماء (!)

تبنت الجماعة شعار «النهضة إرادة شعب» فى الحملة الدعائية للدكتور مرسى، الذى ظل يتحدث فى المؤتمرات والفضائيات والبرامج الحوارية عما أسماه بـ «طائر النهضة» الذى سيحلق بمصر عاليا نحو آفاق التقدم والرقى والازدهار (!)..وقد تعهد الرجل بانه خلال ١٠٠ يوم فقط سوف يتمكن من حل ٤ مشكلات يعانى منها المجتمع المصرى، وهى النظافة وجمع القمامة من الشوارع، والخبز، والوقود، والمرور (ملحوظة: بعد أن تولى الدكتور مرسى السلطة، اتضح انه لا يوجد ما يسمى بمشروع النهضة، وان القضية لا تعدو



كونها مجرد أفكار وعناوين عريضة تحتاج إلى حوار موسع مع كافة القوى السياسية والوطنية..وبعد ١٠٠ يوم من توليه، ظهر جليا، أن المشكلات التى وعد بحلها لم يتم فيها شئ..صحيح حدث نوع من التحسن الطفيف فى المرور والتعافى الامنى المحدود فى بعض الجوانب، الا ان المشكلات الأخرى ظلت كما هى، بل شهدت تراجعا وتدهورا).

قبل الجولة الأولى فى انتخابات الرئاسة، نشرت لى جريدة «المصرى اليوم» القاهرية فى مايو ٢٠١٢، مقالا بعنوان «أيام الحسم فى انتخابات الرئاسة، وقد جاء فيه ما يلى:

«يعيش الشعب المصرى هذه الأيام حالة من الترقب غير العادى..وهذا أمر طبيعى وبدهى..فبعد أيام قليلة سوف يذهب الملايين من أبناء مصر إلى صناديق الاقتراع لكى يدلى بصوته فى اختيار الشخص الذى يراه من وجهة نظره الأفضل والأقدر على رئاسة البلاد، خاصة فى هذه المرحلة الحرجة والفارقة من تاريخ مصر..إن الناس لا ينتخبون كل شهر أو كل سنة رئيساً.. ثم ان الرئيس المنتخب القادم سيكون اول رئيس للبلاد بعد الثورة، بل بعد فترة من الارتباك والإرباك، فضلا عن الكوارث والمآسى التى عشناها ولا زلنا نعيش آثارها وتداعياتها.

من المؤكد أن الجماهير فى لهفة وشوق وتطلع لرئيس يختلف جذريا عن الرئيس المخلوع الذى عانت منه طويلا، وذاقت على يديه الأمرّين أشكالا وألوانا على مدى ثلاثين عاما..الجماهير حريصة على ألا تقع فى شرك شخصية تعيد إليها سنوات الهوان..فقد ذاقت طعم الحرية ولن تقبل بحال رئيساً مستبدا متسلطا، فاسدا مفسدا يحيل حياتها إلى جحيم لا يطاق.

يتحرك المرشحون للرئاسة فى طول البلاد وعرضها..يعقدون المؤتمرات الجماهيرية هنا وهناك..يحاول كل واحد منهم أن يحظى بتأييد أكبر قطاع

ممكن، من خلال تسويق برنامجه، وأن هذا البرنامج هو الوحيد القادر على انتشال الشعب المصرى من وهدته وكبوته، والخروج به إلى بر الأمان.. بطبيعة الحال لاباس من الوعود البراقة والفضفاضة، ولا باس أيضا من دغدغة المشاعر وهدهدة العواطف، ولا باس كذلك من مخاطبة العقول المتلهفة والرغبة فى حياة حرة عزيزة كريمة..وتتفاوت حملات الدعاية كما وكيفا بين مرشح وآخر..لكن من الواضح ان هناك عشرات، بل مئات من الملايين من الجنيهات قد أنفقت، وسوف تنفق خلال الأيام القليلة القادمة، خاصة حين تقترب ساعة الصفر.

نحن لدينا ثلاثة عشر مرشحا..صحيح ان استطلاعات الرأي تتغير بين كل فترة وأخرى، فضلا عن عدم دقتها..وقد يفاجئنا الشعب بما ليس فى الحسبان.. رغم ذلك، هناك أربعة من المرشحين يعتقد انهم الأوفر حظا..هؤلاء هم أبو الفتوح وموسى ومرسى وصباحى..ياتى بعد ذلك شفيق..من المحتمل الا يتم حسم المعركة من الجولة الأولى، والإعادة هى الأقرب إلى التوقع..إخواننا المسيحيين سوف تذهب أصواتهم فى المقام الأول لموسى، وجزء لشفيق.. قد ينال أبو الفتوح جزءا منها، وان كان يسيرا..جمهور المسلمين العاديين سوف يتم اقتسامه بين موسى وأبو الفتوح، وربما شفيق ومرسى وصباحى.. المسلمون من أصحاب المزاج السلفى سينقسمون بين أبو الفتوح ومرسى.. أما الاخوان والدوائر المحيطة بهم والمتعاطفة معهم، فسوف يصوتون لمرسى. البعض يتوقع أن تكون هناك إعادة بين أبو الفتوح وموسى..والبعض الاخر يتصور أنها ستكون بين موسى ومرسى..لكن لابد ان نضع فى حسباننا الكتلة المترددة التى لم تحسم أمرها بعد، والتى ربما تقلب الموازين رأسا على عقب..ترى من هو صاحب النصيب؟ ومن هو الذى سيحمل التركة الخربة التى خلفها وراءه الرئيس المخلوع؟!



(6)
الدكتور مرسى فى جولة الإعادة

أحسب أن عدم التنسيق بين أبو الفتوح وحمدين صباحى كان من أكثر السلبيات في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة على كليهما، وأعطى الفرصة بذلك لتفوق مرسى وشفيق عليهما..وأحسب أيضا ان المجلس العسكرى لو انه راهن على عمرو موسى بدلا من احمد شفيق، لكان للتاريخ مسار اخر.. فالثانى كان صورة صارخة لنظام مبارك، بل انه أعلن ان مبارك هو مثله الأعلى، وهدد بانه في حالة فوزه بالرئاسة سوف يتعامل مع الثوار بمثل ما حدث معهم فيما عرف بمذبحة العباسية (٢)، وبالتالي كان الرجل مرفوضا.. لقد كان معنى فوزه هو استعادة نظام مبارك الذى قامت الثورة لتغييره.. وكان معنى فوزه أيضا انه لم يكن هناك شهداء ولا جرحى ولا مصابون..على النقيض، كان عمرو موسى أكثر قبولا..صحيح ان الرجل كان مرتبطا بالنظام السابق على مدى سنوات طويلة شغل فيها منصب وزير الخارجية، ثم أمينا عاما للجامعة العربية، لكنه على أية حال لم يكن على نفس درجة القرب والرضا التى كان عليها الفريق شفيق..ثم إن الرجل اكتسب شعبية يوما ما لموقفه من الكيان الصهيونى.



كانت نتيجة المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة مفاجئة بكل المقاييس..فقد جاء الدكتور مرسى فى المرتبة الأولى، يليه الفريق شفيق بفارق ضئيل..وجاء حمدين صباحى فى المرتبة الثالثة، فأبوالفتوح، ثم عمرو موسى فى المرتبة الخامسة بنسبة أصوات قليلة غير متوقعة..حاز الدكتور مرسى على ما يزيد على ٥ ملايين صوتا، وهو ما يمثل ٥٠٪ مما حصل عليه الإخوان من الأصوات فى الانتخابات النيابية قبل حوإلى ٦ اشهر، الأمر الذى دل بوضوح على تراجع شعبية الاخوان، ربما بسبب الأداء السئ لنوابهم فى مجلس الشعب الذى تم حله بعد ذلك.

فى الأربعاء ١٣ يونية ٢٠١٢، نشرت لى جريدة «الوطن» المصرية مقالا بعنوان «هل يصل القطار إلى محطته الأخيرة»؟ أتناول فيه تلك اللحظات الحرجة التى سبقت عملية التصويت فى جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة.. وقد جاء فى المقال ما يلى:

«غداً الخميس ١٤ يونية ٢٠١٢، أى قبل ٤٨ ساعة فقط من التصويت فى جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة، سوف تنظر المحكمة الدستورية العليا قانونى العزل وانتخابات مجلس الشعب، وسوف تصدر حكمها فى مدى دستوريتهما من عدمه..وبناء عليه يتوقف ان كانت انتخابات الرئاسة سوف تمضى قدما إلى محطتها الأخيرة كى يعرف المصريون من هو رئيس مصر القادم، أو تؤجل إلى موعد آخر حيث تجرى المنافسة فى هذه الحالة بين الاثنى عشر مرشحا..أيضا ربما تصدر الدستورية حكمها بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب، وبالتالي يتوقع البعض ان يتم حل المجلس الحإلى ونعود ادراجنا إلى الوضع رقم صفر..وقد حدث هذا لمجلسى الشعب فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٧، إذ كان الأول مرتكزا على نظام القوائم الحزبية، والثاني على نظام يجمع بين القائمة والفردي..هذا ما كان يقتضيه الوضع فى

دستور ١٩٧١ الذى كان يعطى رئيس الجمهورية حل مجلس الشعب..أما وقد سقط الدستور، ونحن الآن امام إعلان دستورى لا يوجد به أي نص يمنح المجلس العسكرى هذا الحق، فسوف يظل مجلس الشعب قائما حتى يتم الاستفتاء بالموافقة على الدستور الجديد بصلاحيات تعطى للرئيس القادم حق حله.

أتوقع أن تصدر المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية قانون العزل، وبالتالي سوف يمضي قطار الانتخابات الرئاسية إلى محطته الأخيرة..فى هذه المحطة سيجد المواطن المصرى نفسه أمام خيارين؛ احدهما عسكرى وثانيهما مدنى، وليس كما يشاع انه خيار بين مدنى ودينى..ربما يكون هناك خيار من نوع آخر، وهو الا يذهب إلى التصويت ابتداء أو يذهب لكى يبطل صوته من منطلق ان كلا الخيارين لا يختلفان، أو عن قناعته بان الانتخابات سوف تزور لا محالة لصالح أحد المرشحين.

يمثل السيد الفريق شفيق الخيار العسكرى، كما أنه يعتبر امتدادا لنظام الرئيس المخلوع، بل انه جاء ليعيد اليه روحه وحياته، وفوزه يعنى بكل وضوح أنه لم تكن هناك ثورة قامت من أجل إسقاط نظام والإطاحة برأسه ورموزه وتغيير ثقافته، أو كانت هناك ثورة لكنها أنهت مهمتها ولم نعد بعد فى حاجة إليها..كما يعنى فوزه أيضا عودة كل أشكال الاستبداد والفساد والتى عانى منها المواطن المصرى طويلا.

ويمثل الدكتور مرسى الخيار المدنى على اعتبار أن الدولة فى الإسلام مدنية بامتياز..فالإسلام الذى نفهمه يقر الالتزام بالدستور واحترام القانون وتنفيذ أحكام القضاء، كما أنه لا يتعارض مع نظام الحكم الديمقراطي المرتكز على



التعددية السياسية الحقيقية والتداول السلمى للسلطة واعتبار الشعب مصدر السلطات..والإسلام الذى نفهمه يقر أيضا بالمؤسسات والفصل والتوازن بين السلطات؛ التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما انه ليس دين كهنة ولا كهنوت، وأن المؤسسات الدينية لها دورها فى الارتقاء القيمى والأخلاقي والإيماني فى المجتمع، ويتضمن هذا الدور تقديم الرأي فيما يخص الحلال والحرام، كما يتم الاستئناس برأيها العلمى والفقهي - كجهة استشارية - لمجلس الشعب صاحب الحق الأصيل فى التشريع.

ويحمل الدكتور مرسى «مشروعا نهضويا» يتضمن كل مجالات الحياة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، قد نتفق أو نختلف معه، لكنه بالقطع يستلزم تضافر كل الجهود وتكاتف كل القوى، الإسلامية والليبرالية والقومية واليسارية».

(7)
اتفاق فيرمونت

فى مقاله بجريدة الشروق المصرية الصادرة فى السبت ٧ يوليو ٢٠١٢، تحت عنوان «معاهدة فيرمونت بين الرئيس والقوى الوطنية، قال الكاتب الصحفى وائل قنديل ما يلى:

«لمن يسأل عن علاقة القوى الوطنية التى شكلت «الجبهة الوطنية لحماية الثورة» بالرئيس المنتخب محمد مرسى:

العلاقة كما أعلنها الدكتور مرسى عبر عشرة ميكروفونات على الأقل تتأسس على اتفاق واضح ومكتوب جاء بعد مناقشات ماراثونية امتدت لسبع ساعات حتى الفجر، بحضور الرئيس المنتخب ومعاونيه.

وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من البنود أزعم أن الالتزام بها وتنفيذها من الممكن أن يلبى المطالب والأحلام التى يسعى المتمسكون بثورتهم لتحقيقها، إن خلصت النوايا وصار القول مطابقا للفعل والسلوك.

وعلى ذلك فإن ما يجمعنا بالرئيس الجديد هو وثيقة شراكة حقيقية فى مشروع وطنى جامع، ينطلق من أنه رئيس لكل المصريين وليس رئيسا لجماعة أو معبرا عن تيار بعينه..ومن هنا فهذه الجبهة ليست جهة دعم وتأييد غير مشروطين، بل هى حسب الاتفاق الواضح الصريح طرف أساسى وشريك فى شراكة



وطنية، الأمر الذى يفرض عليها واجبات المتابعة والمراقبة والمحاسبة أيضا.
وحتى تكون الأمور واضحة هذا هو النص الحرفى للاتفاقية المعلنة فى مؤتمر ٢٢ يونيو بفندق «فيرمونت»:

اجتمع اليوم مجموعة من الرموز والشخصيات الوطنية والشبابية مع الدكتور محمد مرسى، وذلك للحديث حول الأزمة الراهنة فى ضوء الخطوات التي قام بها المجلس العسكرى بدءا من تمرير قرار الضبطية القضائية وتشكيل مجلس الدفاع الوطنى إلى حل مجلس الشعب وإصدار إعلان دستورى ينتزع من الرئيس سلطاته وصلاحياته، وأخيرا تأخير نتائج الانتخابات الرئاسية بما يثير الشكوك حول جدية تسليم السلطة فى مصر بشكل ديمقراطى.

وقد أعرب الجميع فى الاجتماع عن رفضهم لأى تزوير لإرادة الشعب فى اختيار رئيسه وعن رفضهم لممارسات المجلس العسكرى الأخيرة وما يجرى حاليا من تضليل للرأى العام عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وقد اتفق الحاضرون على ما يلى:

أولا: التأكيد على الشراكة الوطنية والمشروع الوطنى الجامع الذى يعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصرى، ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب.

ثانيا: أن يضم الفريق الرئاسى وحكومة الإنقاذ الوطنى جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة.

ثالثا: تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية للتعامل مع الوضع الحالى وضمان استكمال اجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسى وحكومته بشكل كامل.

رابعا: رفض الإعلان الدستورى المكمل والذى يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ السلطة التشريعية، ورفض القرار الذى اتخذه المجلس العسكرى بحل البرلمان الممثل للإرادة الشعبية، وكذلك رفض

قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطنى.

خامسا: السعى لتحقيق التوازن فى تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين.

سادسا: الشفافية والوضوح مع الشعب فى كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية.

ونؤكد بوضوح استمرار الضغط الشعب السلمى فى كل أرجاء الجمهورية حتى تتحقق مطالب الثورة المصرية ومطالب جميع المصريين.

هذا ويهيب الجميع بالرموز الوطنية ومختلف أطياف الشعب المصرى بالاصطفاف معا حماية لشرعية اختيار الشعب لرئيسه وتحقيقا لأهداف ثورته فى بناء دولة مدنية بما تعنيه من دولة ديمقراطية دستورية حديثة تقوم على العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق والحريات والمواطنة الكاملة بما يتفق ووثيقة الأزهر الشريف».



(8)
الدكتور مرسى رئيسا للجمهورية

قبل إعلان نتيجة جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة بين الدكتور مرسى والفريق شفيق، نشرت لى جريدة «الوطن» المصرية بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٢، مقالا تحت عنوان «ارفض الاعلان الدستورى الثالث»، اى المكمل، ذكرت فيه أنه:

«على خلاف ما كان متوقعا، لم تتجاوز نسبة التصويت فى جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة ٥٠٪، وفى ظنى ان تراجع هذه النسبة عن نظيرتها فى الجولة الأولى عائد إلى عدة أمور:

ا) درجة حرارة الجو العالية، ب) الدعوة للمقاطعة، ج) الحيرة فى الاختيار بين من هو «سئ» و «أسوء»، د) الإحساس السائد بأن الانتخابات سوف تزور لا محالة، هـ) انصراف كتل تصويتية كانت مرتبطة بالمرشحين الآخرين فى الجولة الأولى، وأخيرا و) الإحباط الذى خلفه حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب، وحله.

من المؤكد ان هذه النسبة - اى نسبة الـ ٥٠٪ - سوف تخصم من الرصيد الشعبى للرئيس المنتخب، وهو أن القطاع الأكبر من المصريين كان له موقفه الرافض من الانتخابات.



كنا نتوقع أن يصدر إعلان دستورى، مكمل للإعلان الدستورى الذى صدر فى ٣٠ مارس ٢٠١١، يختص فقط بتحديد الجهة التى سيقسم أمامها الرئيس المنتخب اليمين الدستورية بعد حل مجلس الشعب، غير أننا فوجئنا بالمجلس العسكرى يصدر إعلانا دستوريا بعد غلق باب التصويت مباشرة، متضمنا مجموعة من المواد، وليس مادة واحدة..وقد جاء صدور هذا الإعلان صادما لكثير من المصريين، اذ تعرض لقضايا خطيرة أقل ما يقال عنها أنها انقلاب على الديمقراطية الوليدة..اذ بدا واضحا أن المجلس العسكرى الذى ظل يكرر على مدى شهور عدة انه سيسلم السلطة إلى رئيس مدنى فى موعد غايته ٣٠ يونية ٢٠١٢، يسعى لشئ اخر، هو أنه لا يريد فقط بقاء آمنا، لكن مهيمنا أيضا..ونظرة إلى المادة ٥٣ مكررا، والمادة ٥٣ مكررا ١، والمادة ٥٣ مكررا ٢، والمادة ٥٦ مكررا، والمادة ٦٠ مكررا ١، من الإعلان الدستورى المكمل تؤكد ذلك.

يبدو ان المجلس العسكرى استشعر احتمال فوز الدكتور مرسى فى جولة الإعادة، ولو بفارق ضئيل فى الأصوات عن منافسه الفريق شفيق، فأراد ان يتخذ خطوة استباقية قبل ان تعلن اللجنة العليا قرارها لكى يوجه رسالة شديدة اللهجة للرئيس المنتخب بأنه سيكون - كمجلس الشعب الذى تم حله - منزوع الدسم أو محدود الصلاحيات..بكلمات أخرى، سيظل المجلس العسكرى داخل المشهد وفى بؤرة الضوء، من حيث السيطرة الكاملة على أوضاعه الداخلية من ناحية، وبقائه فى السلطة خلال المرحلة الانتقالية من ناحية أخرى..ثمة أمر اخر هو أن الرئيس المنتخب لن يكون قائدا أعلى للقوات المسلحة، ومعنى هذا أن تكون الأخيرة دولة داخل الدولة، وان المجلس العسكرى سوف يكون بمنأى عن أية مساءلة».

الفصل الثاني



التردد والارتباك

من المؤكد ان إحدى عشر شهرا قضاها الدكتور مرسى فى إدارة شئون البلاد، ليست كافية للحكم على الرجل بالفشل أو النجاح، خاصة فى إدارة دولة فى وزن وحجم مصر..لقد ورث الدكتور مرسى تركة خربة فى كل المجالات والميادين؛ فى التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات والزراعة والصناعة والطاقة..الخ..ناهينا عن مشكلة البطالة وتدنى الأجور والارتفاع الجنوني فى الأسعار، علاوة على هروب الاستثمارات، وضرب السياحة، وتناقص الاحتياطي النقدى، وعدم وجود سيولة نقدية لتشغيل الصناعة..هذا فضلا عن التجريف السياسى الذى حدث، وتخريب العقل المصرى الذى تم، وتغييب الضمائر وإفساد الذمم الذى عم وطم، إضافة إلى تهميش دور مصر المحورى والاستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولى.

من الإنصاف أن نقول إن الدكتور مرسى فى هذه الفترة أصاب فى مواقف، وأخطأ فى مواقف..لكن على وجه الإجمال كانت مواقف الخطأ أكبر - كما وكيفا - من مواقف الصواب..جزء من هذه الأخطاء راجع إلى الدكتور مرسى نفسه، وجزء ثان عائد إلى معاونيه ومستشاريه، وجزء ثالث بسبب تدخل قيادات من مكتب الإرشاد فى شئون الرئاسة وعمل الرئيس، وجزء رابع مرتبط بالعوائق الموجودة بمؤسسات الدولة المختلفة.

فى هذا الفصل، تناولنا أهم الاحداث التى جرت فى الخمسة أشهر الأولى، أى منذ تولى الدكتور مرسى منصبه فى ٣٠ يونية ٢٠١٢ حتى إصداره الإعلان الدستورى فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢..وسوف يتبين لنا أن أهم ما تميزت به هذه الفترة هو التردد والرجوع فى القرارات والارتباك وعدم وجود رؤية استراتيجية حاكمة، إضافة إلى البطء الشديد فى اتخاذ القرارات.

وقد رأيت من المهم ان أضيف بعض مقالاتي التى نشرت فى تلك الفترة فى صحيفتي «المصرى اليوم» و«الوطن» القاهريتين، لما لذلك من فائدة للقارئ وللتاريخ، خاصة ان هذه المقالات كانت تتناول بالتحليل والتعليق ما وقع فى حينه من أحداث..

(1)
خطاب الدكتور مرسى فى جامعة القاهرة

فى السبت ٣٠ يونية ٢٠١٢، ألقى الدكتور مرسى خطابه بجامعة القاهرة، بعد أداء اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا..بدأ الخطاب بقوله: الحمد لله رب العالمين، والله أكبر فوق الجميع..كان فى مقدمة الحضور؛ المشير طنطاوي، الفريق سامى عنان، د. احمد زويل، د. كمال الجنزورى، ود. محمد البرادعى..

قال الدكتور مرسى: «إننا نسطر معا تاريخا، حيث عاشت مصر عصورا يفخر بها العرب والمسلمون، وقد عانت أحيانا لحظات انكسار، لكنها لن تعود للوراء»..ثم تحدث عن الدستور الجديد، وأن الحاكم سيكون فيه «أجيرا وخادما للشعب المصرى»، وأضاف: «هذه أولى مهماتى كحكم بين السلطات، وان أرعى الدستور والقانون»..

لم يغفل الرجل دور المؤسسة العسكرية، وأنها أوفت بعهدها، وستعود لاداء دورها فى حماية امن الوطن، متعهدا العمل على تقويتها..تكلم أيضا عن دعم جهود المواطنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء مصر القوية، مجددا احترامه للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مع تأكيده على دعم القضية



الفلسطينية، وضرورة إيقاف نزيف الدم فى سوريا..كما قال: «إن مصر هى الرائدة، وإذا نهضت نهض العرب جميعا، وأنها ستقف فى وجه المخاطر التى تهدد الدول العربية»..وشدد على دعمه لقطاعات السياحة والاقتصاد والاستثمار، والوحدة الوطنية..واختتم خطابه بقوله: «لن أخون الله فيكم.. سأكون عند رغباتكم..أكرر، إن دماء الشهداء والمصابين حق فى رقبتى».

(2)
نحو مرحلة جديدة

بعد أن تولى منصبه، قلت من البدهى ان يختار الدكتور مرسى بعضا ممن كانوا معه فى حملته الانتخابية، للاستعانة بهم ضمن طاقم الإدارة القريب منه، خاصة إذا كانوا من أهل القدرة والكفاءة..ومن البدهى أيضا أن يختار للفريق الرئاسى شخصيات، بعضها من الاخوان والبعض الاخر من غيرهم، لكن من الضرورى أن تكون من النوعية التى يمكن التفاهم معها، فضلا عن ان تكون ذات قدر متميز من العلم والثقافة وصاحبة رؤى وأفكار فى تخصصاتها، وحتى إذا كان ثمة اختلاف معها فهو اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد، على اعتبار أن الأول يثرى الأفكار وينضج كثيرا من الرؤى، وفى ذلك فائدة كبرى لتقدم الوطن ورقيه وازدهاره.. ومن البدهى كذلك أن يختار الرئيس عددا من رموز الاخوان وحزب الحرية والعدالة كى يكونوا محافظين، خاصة للمحافظات الكبيرة، وأن يكون هناك تعاون ومشاركة فى ذلك مع الأحزاب الأخرى، كحزب النور والوسط (على سبيل المثال) مع الاستفادة بالشخصيات الوطنية المستقلة والتى تتمتع بكفاءة عالية فى هذا المجال.

وقلت أنا لست من المطالبين بأن يكون رئيس الدولة منقطع الصلة عن حزبه الذى رشحه ودعمه ووقف إلى جواره فى انتخابات الرئاسة، فهذا ليس معقولا ولا منطقيا، لكن عليه فى الوقت ذاته أن يكون على اتصال شبه دورى بممثلي كل الاحزاب للتحاور معهم واستطلاع آرائهم فى قضايا الداخل والخارج، على اعتبار أنه رئيس لكل المصريين..ان التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها مصر، شرسة وضارية وتحتاج إلى تضافر كل الجهود وتكاتف كل القوى.

وقلت نتمنى أن تكون المرحلة القادمة مرحلة تأسيس وبناء لكافة المؤسسات فى الدولة، حتى تستطيع مصر ان تتبوا مكانتها اللائقة وتقوم بدورها المأمول على المستويين الإقليمي والدولى.

لكن ما حدث بعد ذلك - كما سوف نرى - خيب الآمال، وكان دون مستوى التوقعات بكثير.

(3)
قرار الدكتور مرسى بعودة مجلس الشعب

كما نعلم، جرت انتخابات مجلس الشعب فى نهاية عام ٢٠١١، وفق نظام انتخابى معقد يخلط بين نظام القوائم النسبية التى خصص لها ثلثا مقاعد المجلس، ونظام الدوائر الفردية التى خصص لها الثلث الباقى..وكما هو معلوم أيضا، فاز حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية لجماعة الاخوان - بأكثر من ٤٠٪ من مقاعد مجلس الشعب، يليه حزب النور السلفى الذى حصل على حوإلى ٢٠٪ من مقاعد المجلس.

وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكمها فى ١٤ يونية ٢٠١٢، بحل مجلس الشعب، على أساس بطلان بعض مواد فى قانون انتخابات المجلس لعدم دستوريتها، والتى تعطى للأحزاب الحق فى الترشح على ثلث مقاعد المجلس المخصصة للمستقلين، والتى تجرى الانتخابات عليها بالنظام الفردي..وعقب ذلك اصدر المشير طنطاوي قراره ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢ باعتبار مجلس الشعب منحلا اعتبارا من الجمعة الموافق ١٥ يونية ٢٠١٢.

وقد اصدر الدكتور مرسى فى ٨ يوليو ٢٠١٢، القرار الجمهورى رقم ١١ لسنة ٢٠١٢ بسحب القرار رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢، وعودة مجلس الشعب لعقد



جلساته لحين اجراء الانتخابات الجديدة.

تباينت ردود الأفعال تجاه هذا القرار، فهناك من اعتبره انتهاكا لسيادة القانون، وهناك من رآه وضعا للأمور في نصابها.

وقد أكد أستاذ القانون الدستوري ثروت بدوى، أن من حق رئيس الجمهورية، باعتباره السلطة التشريعية الوحيدة المنتخبة الآن، أن يتجاهل القرار الصادر من المشير طنطاوي بحل مجلس الشعب بناء على حكم الدستورية..

وقد ذكرت في حسابي الشخصي على «تويتر» أن قرار الدكتور مرسى بإعادة المجلس للانعقاد حتى الاستفتاء على الدستور الدائم، هو قرار سياسى ثورى في المقام الأول.

(4)
مجلس الشعب يعود للانعقاد

جاء بصحيفة الأهرام القاهرية أن مجلس الشعب سيعقد اليوم الثلاثاء ١٠ يوليو ٢٠١٢، جلسة عامة بناء على دعوة من رئيسه سعد الكتاتنى..وقد أعلنت بعض الاحزاب مقاطعتها لتلك الدعوة اعتراضا على القرار الجمهوري، من بينها الوفد ومصر القومى ومصر الثورة والمصريين الأحرار والديمقراطي الاجتماعي والتحالف الاشتراكي..بينما دعا عدد من النواب الرئيس مرسى لحضور هذه الجلسة.

وقد انعقدت الجلسة فعلا، وأصدر مجلس الشعب قراره بتحويل مسألة حل المجلس إلى محكمة النقض لترى فيه رأيها..وفى رأيى أن هذا لم يكن اجراء قانونيا، حيث يختص النقض بصحة العضوية..فهل اراداً المجلس ان يضع النقض فى مواجهة الدستورية؟! على أية حال كان القرار محاولة للخروج من المأزق.



(5)
الدستورية العليا
تبطل قرار رئيس الجمهورية

فى مساء الثلاثاء ١٠ يوليو ٢٠١٢، أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارها بوقف تنفيذ قرار الدكتور مرسى بعودة مجلس الشعب للانعقاد.. كان القرار صفعة موجهة للدكتور مرسى الذى ابتلعها، ويبدو أنه بيت النية لردها عندما يحين الأوان.



(6)
الخطاب الفضيحة

أرسل الدكتور محمد مرسى خطابا لشيمون بيريز، رئيس دولة الكيان الصهيونى بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٢، هذا نصها:

من محمد مرسى رئيس الجمهورية..

صاحب الفخامة السيد شيمون بيريز رئيس دولة إسرائيل..

عزيزى وصديقى العظيم..

لما لى من شديد الرغبة فى أن أطور علاقات المحبة التى تربط لحسن الحظ بلدينا، قد اخترت السيد السفير عاطف محمد سالم سيد الأهل، ليكون سفيرا فوق العادة، ومفوضا من قبلى لدى فخامتكم، وان ما خبرته من إخلاصه وهمته، وما رايته من مقدرته فى المناصب العليا التى تقلدها، مما يجعل لى وطيد الرجاء فى ان يكون النجاح نصيبه فى تأدية المهمة التى عهدت إليه فيها.

ولاعتمادى على غيرته، وعلى ما سيبذل من صادق الجهد، ليكون أهلا لعطف فخامتكم وحسن تقديرها، أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا فتحوطوه بتأييدكم، وتولوه رعايتكم، وتتلقوا منه بالقبول وتمام الثقة، ما



يبلغه إليكم من جانبى، ولاسيما أن كان لى الشرف بان أعرب لفخامتكم عما أتمناه لشخصكم من السعادة، ولبلادكم من الرغد.

صديقكم الوفى

محمد مرسى

من المؤكد أن هذا الخطاب ترك فى نفوسنا جروحا غائرة إلى ابعد مدى.. فما كان لنا أن نخاطب هذا القاتل السفاح، صاحب التاريخ المخضب بالدم، المغتصب لفلسطين، أرض العروبة والإسلام، والمستبيح لكل الحرمات والمقدسات بهذا الأسلوب..هناك فارق كبير بين أى دولة عربية، وبين دولة الكيان الصهيونى..ولم يكن هناك داعٍ إطلاقا للانزلاق إلى كلمات من مثل: صديقكم الوفى..وكان لى الشرف..وتمنى الرغد «لبلاده» (!!!).

وقد عبرت عن استيائى الشديد لهذا الخطاب فى حسابى الشخصى على «تويتر»، واصفا إياه بأنه فضيحة.

(7)
المأزق الذى فيه الرئيس

فى يوم الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠١٢، نشرت لى جريدة «الوطن» المصرية مقالا بعنوان «بين المطرقة والسندان»..وقد تناول هذا المقال حيرة الدكتور مرسى إزاء بعض القضايا الملحة فى تلك المرحلة؛ مثل وضع المجلس العسكرى، طاقم المساعدين والمستشارين، وتشكيل الحكومة..وقد قلت ما يلى:

«لا أحد يختلف على أن مبارك خلف وراءه تركة خربة، لا يستثنى من ذلك مجال أو ميدان..أضف إلى ذلك ما فعله المجلس العسكرى خلال الـ ١٦ شهرا بإدارته السيئة للبلاد، سياسيا وتشريعيا واقتصاديا واجتماعيا..الخ، وهو ما أدى إلى مزيد من التخريب والتعقيد والتشابك للازمات والمشكلات التى كانت موجودة..ويقف الرئيس مرسى حائرا لا يدرى ماذا يصنع، ومن اين يبدأ..فهو حائر بين من يطالبونه بانتزاع صلاحياته كاملة من المجلس العسكرى والا فليعلن استقالته، وبين من يلحون فى ضرورة الاستجابة لطلبات الجماهير التى تمثل المعركة الحقيقية له.

الفريق الأول يرى أن الرئيس لن يستطيع الوفاء بما وعد به جماهير الناخبين الا بكامل الصلاحيات، وأن النهج الإخواني - الذى يقف فى وسط الطريق - فى التعامل مع هذا الوضع الملتبس سوف يحبط محاولات الرئيس فى أى عمل جاد يقوم به..أما الفريق الثانى فيرى ان الصراع مع العسكرى، خاصة



فى هذه الفترة سوف تكون له عواقبه الوخيمة على الجميع ولن يترتب عليه شئ جوهرى يخص مطالب الجماهير.

كلا المطلبين له وجاهته، لكن يجب ان نضع فى اعتبارنا انه لا يوجد موقف سياسى إلا وله إيجابياته وسلبياته، وبقدر ما يتوافر امام متخذ القرار من إيجابيات - كما وكيفا - بقدر ما ينحاز إلى هذا القرار أو ذاك..المشكلة ان الرئيس مرسى لم يقم حتى الآن باختيار طاقم المستشارين والمعاونين الدائمين له، خاصة فى هذا الوقت الحرج..نعم هو التقى العديد من الرموز الوطنية والشخصيات العامة، لكن تبقى المشكلة قائمة وهى الحاجة إلى من يأخذ رأيه أو يستشيره أو حتى يتحاورون معه بصفة دورية، وأظن أن هذا ليس قائما..فإذا ما وضعنا فى الاعتبار حجم التحديات الداخلية والخارجية التى يواجهها، فضلا عن الطقوس والمراسيم والمقابلات التى لا تنتهى، لأدركنا ان الرجل فى مأزق حقيقى.

المشكلة الثانية هى عدم تشكيل حكومة حتى الآن، فقد كان من المفترض الا تنقضي هذه المدة (٢٤ يوما) منذ تولى الرئيس منصبه، إلا وتشكلت الحكومة التى يناط بها القيام بتنفيذ برنامجه الانتخابي..لقد قيل أيام الازمة بين مجلس الشعب «المنحل» والدكتور الجنزورى، إن الاخوان جاهزون بحكومة ائتلافية حال قبول استقالة أو إقالة حكومة الجنزورى، فأين هي هذه الحكومة؟ نعلم جيدا صعوبة اختيار الشخصية المناسبة، وتحديد نسب الفصائل التى سوف تشارك، والتوجهات العامة التى ستلتزم بها الحكومة ومدى التوافق عليها، وتوزيع الميزانية وما يخص كل وزارة..الخ، لكن التأخير فى ذلك ألقى بظلال من الإحباط على الشعب المصرى.

أدرك أن الاخوان لم يتح لهم فى الماضى أن يتولوا إدارة وزارة أو هيئة أو مؤسسة حكومية، وبالتالي فالتجربة مفقودة والخبرة غير متوافرة..ناهيك عن إدارة دولة كبيرة فى وزن وحجم مصر، علاوة على التركة الخربة التى ورثها

الشعب المصرى عن نظام المخلوع..صحيح كان هناك أشخاص من الإخوان متناثرين فى هذه المؤسسة أو تلك ولهم تجربتهم وخبرتهم، لكن مسئولية إدارة الدولة شئ مختلف..وفى هذا الصدد يمكن الاستعانة بأصحاب الخبرة والتجربة من الموجودين فى الجهاز الإدارى للدولة، خاصة أهل الاستقامة الذين لم تتلوث ايديهم بفساد مإلى أو ادارى، والله المستعان.



(8)
استشهاد 16 جنديا مصريا فى رفح

فى يوم الأحد ٥ أغسطس ٢٠١٢، هاجم مسلحون ملثمون كمينا أمنيا مصريا لقوات حرس الحدود بالقرب من معبر كرم أبو سالم..وقد وقع الهجوم ساعة تناول الجنود المصريين لطعام إفطارهم فى رمضان..وقد أسفر الهجوم عن سقوط ١٦ شهيدا، وإصابة ٧ من جنودنا..

وعقب لقائه مساء ذلك اليوم مع قيادات القوات المسلحة ومدير المخابرات العامة ووزير الداخلية، قال الدكتور مرسى: «إن هذا الحادث لن يمر بسهولة، وسيدفع ثمن هذا العدوان كل من تعاون معهم فى كل مكان، وسيرى الجميع أن القوات المصرية قادرة على مطاردتهم أينما كانوا»..فى المقابل، اتهمت القوات الإسرائيلية «إرهابيين مرتبطين بالجهاد العالمى» بالوقوف وراء الهجوم، وقال بيان للجيش الإسرائيلي: «القبض على الإرهابين فى منطقة سيناء من مهام الجيش المصرى»..من جهتها، نددت حماس بالهجوم واصفة إياه بأنه «جريمة بشعة»، وبادرت بإغلاق جميع الإنفاق الحدودية التى تربط قطاع غزة بمصر فى أعقاب الهجوم».

وعقب لقائه بالدكتور مرسى، قال اللواء مراد موافى، مدير المخابرات العامة السابق: «إن مصر كان لديها معلومات بوقوع الحادث الإجرامي فى رفح والعناصر المشتركة فيه..وأن المعلومات الأولية تؤكد ان العناصر الإجرامية



التى ارتكبت الحادث من جماعة تكفيرية منتشرة فى سيناء وغزة»..وقال: «نعم كانت لدينا معلومات تفصيلية بالحادث، لكننا لم نتصور أبدا أن يقتل مسلم أخاه المسلم ساعة الإفطار فى رمضان»..من ناحية أخرى، قال المستشار جاد الله، مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية والدستورية إن ما نشر عل لسان اللواء موافى لا تعلم مؤسسة الرئاسة به ولم يعرضه موافى على رئيس الجمهورية خلال لقائه به عصر الثلاثاء.

(9)
تأملات فى مجزرة رفح

فى يوم الأحد ١٢ أغسطس ٢٠١٢، نشرت لى صحيفة «المصرى اليوم» بالقاهرة مقالا بعنوان «تأملات فى مجزرة رفح»، قلت فيه:

«أثارت المجزرة البشرية التى راح ضحيتها ١٦ شهيدا و ٧ مصابين من جنود مصر فى رفح المصرية فى مغرب يوم الأحد ٥ أغسطس ٢٠١٢، مواجع المصريين..وللأسف كانت المعلومات المتوافرة لدينا آنذاك هى التى بثها إعلام الصهاينة، أنه كان لدى إسرائيل معلومات عن هجوم رفح قبل عدة أيام، وقد تم إنذار المستوطنات المحيطة بها..تساءلنا ساعتها: وأين كانت مخابراتنا العامة والحربية؟! وهل غابت عنها تلك المعلومات؟! وكيف حدث الهجوم؟! ولماذا أخذ الجنود على غرة؟!

فى يوم الثلاثاء ٧ اغسطس، كانت جنازة الشهداء، وكان من المفترض حضور الرئيس مرسى، وأعلن عن ذلك فعلا، لكنه لم يحضر..وقيل فى ذلك تبريرات لا معنى لها..وكانت فرصة تصيدها الخصوم والشامتون للهجوم عليه والانتقاص من هيبته وصدقيته، خاصة فى ظل معاناة الشعب التى يعرفها الجميع..فى يوم الأربعاء ٨ أغسطس خرج علينا مدير المخابرات العامة ليقول: كانت لدينا معلومات مؤكدة باستهداف وحدات فى سيناء، وأنها أبلغت للجهات المعنية..لكنه لم يقل لنا: متى حدث الإبلاغ، ومن هى تلك الجهات المعنية..



هل هى الرئيس، أم المشير، ام هما معا؟! ومن العجيب والغريب أنه أضاف قائلا: لم نكن نتصور أن يقتل مسلم أخاه المسلم ساعة الإفطار فى رمضان!! فى اليوم ذاته اتخذ الرئيس قرارا بإحالة مدير المخابرات العامة للتقاعد، ربما للتصريحات التى تفوه بها، وأقال رئيس الحرس الجمهوري ومدير امن القاهرة ومحافظ شمال سيناء، وكلف المشير طنطاوي بإحالة قائد الشرطة العسكرية للتقاعد..لكن ترك مدير المخابرات الحربية، وقائد حرس الحدود فى مكانهما..لماذا؟! لا ندرى..

ويبدو أن السبب وراء إقالة قائد الشرطة العسكرية ورئيس الحرس الجمهوري هو عدم استعدادهما لحماية وتأمين حضور موكب الرئيس للجنازة التى تركت للعابثين ليفعلوا ما يحلوا لهم من اعتداءات وبلطجة طالت رموزا وطنية، حتى رئيس الوزراء نفسه، وهو أمر أقل ما يوصف به أنه مهزلة تثير الكثير من علامات الاستفهام..بل كان هناك من توعد رئيس الدولة نفسه حال حضوره الجنازة بطريقة مسفة ومدعاة للسخرية والاستهزاء..والسؤال هو: من يحمى هؤلاء ويقف وراءهم، ولمصلحة من؟! نحن ما زلنا لا نعلم شيئا عن الجناة الحقيقين الذين ارتكبوا مجزرة رفح، وكل ما ينسب للتكفيريين أو الجهاديين، من سيناء أو من غزة، مجرد تكهنات..رغم انه من الوارد ان يكون العدو الصهيونى هو الفاعل الحقيقى.. وقد أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة فى بيان لها الأربعاء ٨ أغسطس، «أن عناصر من القوات المسلحة ووزارة الداخلية، تعاونها طائرات القوات الجوية، بدأت خطة استعادة الاستقرار والسيطرة الأمنية بملاحقة واستهداف العناصر الإرهابية والمسلحة فى سيناء»..ونشرت صحف الخميس والجمعة ٩ و ١٠ أغسطس أن القوات المسلحة واصلت عملية «نسر» الموسعة فى شمال سيناء، فى مشهد غير مسبوق منذ انتهاء الحرب مع إسرائيل، وان معدات وحفارات هدم الإنفاق قد بدأت عملها بالفعل.

لقد فرضت معاهدة السلام على مصر قيودا كثيرة فيما يتعلق بالسيادة

المصرية على سيناء..يكفى تلك التدابير الواردة فى الملحق الأول من المعاهدة والتى تنص على نزع سلاح ثلثى سيناء وتحديد (تحجيم) سلاح الثلث الباقى، وهذا أمر يجب أن تكون لنا وقفة معه..لكن من الملاحظ انه منذ وصلت حماس للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة (يناير ٢٠٠٦)، والمؤامرات تحاك ضدها من الصديق قبل العدو..وبدأ الحصار والخنق لقطاع غزة فى ٢٠٠٧، ثم محرقة غزة فى أواخر ٢٠٠٨ أوائل ٢٠٠٩..فهل كان استقبال إسماعيل هنية بالقاهرة كرئيس حكومة والتقائه رئيس مصر، وما ترتب على هذه الزيارة من فتح لمعبر رفح وتوصيل الغاز للفلسطينيين المحاصرين فى القطاع، قد أقلق العدو الصهيونى واعتبره خروجا عن السياسة المصرية، وهو ما استوجب عملا من نوعية ما حدث فى رفح يوم الأحد الماضى؟!

نحن نريد فك الحصار عن قطاع غزة كواجب قومى وانسانى..وإذا كانت الأنفاق تشكل قلقا لمصر، فليكن معبر رفح هو الرئة التى يتنفس منها أهل القطاع، ومن السهولة أن تضبط حركة الدخول والخروج منه كأى منفذ.. نحن لا ننكر وجود تكفيريين داخل القطاع، لكن بالتنسيق مع حكومة حماس يمكن أن يحال بين هؤلاء والأرض المصرية..أيضا لا يستطيع احد أن ينسى أن كثيرا من السيناويين تعرضوا لعمليات اعتقال وقمع وتعذيب وحشى على يد رجال الأمن المصرى، خاصة بعد تفجيرات طابا..هذه المعاملة العنيفة من شأنها أن تولد أفكار التكفير والعنف، ناهينا عن البيئة القاسية التى يعيشها أهالي سيناء، حيث يعانون التهميش والإقصاء وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية..فهل قامت خلايا تكفيرية أو جهادية من السيناويين بارتكاب مجزرة رفح كنوع من الثأر أو الانتقام؟!!



(10)
إقالة قيادات وزارة الدفاع

طبقا لما ذكرته صحيفة «المصريون» بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٢ ان مدير المخابرات العامة اللواء موافى قدم المعلومات المفصلة عن التخطيط لأحداث رفح للمشير طنطاوي ولم يقدمها لرئاسة الجمهورية، الأمر الذى استدعى عزله فى أول وجبة تطهير..وأنه تكشف بعد ذلك أن القادة العسكريين لم يتخذوا اى موقف تجاه المعلومات الخطيرة التى وصلتهم، مما أدى إلى استشهاد عدد كبير من الجنود..

وقد اتخذ الدكتور مرسى قراره بإحالة المشير طنطاوي والفريق سامى عنان وبعض القادة العسكريين إلى التقاعد..وقد وصف اللواء صفوت الزيات هذه الإحالة، إضافة إلى إلغاء الاعلان الدستوري المكمل بانها اول لبنة فى بناء مصر الحديثة، وإنجاز للثورة المصرية.

وفى يوم الأربعاء ١٥ أغسطس ٢٠١٢، نشرت لى صحيفة «الوطن» المصرية مقالا بعنوان «أخيرا زال حكم العسكر»، قلت فيه:

«من نافلة القول التذكير بان إدارة المجلس العسكرى للبلاد، سياسيا وتشريعيا واقتصاديا واجتماعيا، خلال المرحلة الانتقالية كان أداء سيئا بكل المقاييس، وأدخل مصر فى مشكلات معقدة ومتشابكة وجعل الشعب وقواه الحية تدور فى حلقات مفرغة داخل نفق مظلم لا تدرى كيف ومتى

وأين المخرج؟! كان واضحا ان المجلس العسكرى حريص على المحافظة على نظام الرئيس المخلوع، بثقافته ومؤسساته وهيئاته ورجاله، وبذل فى ذلك جهودا مضنية فى سبيل إجهاض الثورة، بل وقف أمامها بكل قسوة كى لا تحقق أهدافها..

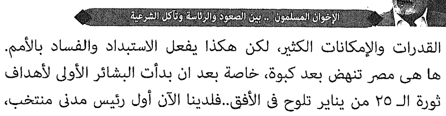
يبدو ان مجزرة رفح التى وقعت مغرب الأحد ٥ أغسطس، وما ارتبط بها كانت القشة التى قصمت ظهر البعير، فقد كشفت عن تدهور فى أمور كثيرة، اذ لم يكن المجلس العسكرى ملتفتا لمهام أساسية، خاصة فيما يتعلق بما يجرى فى سيناء.. وفى يوم الأحد ١٢ أغسطس، اتخذ الرئيس قرارات حاسمة، سواء فيما يخص إحالة المشير طنطاوي والفريق عنان وغيرهما إلى التقاعد، أو إلغاء الاعلان الدستوري المكمل..قيل ان القرارات تمت بالتوافق مع المجلس العسكرى، أو على الأقل المشير طنطاوي والفريق عنان، وقيل أيضا إن القرارات كانت مفاجئة وأن الرجلين لم يكونا على علم بها..أيا كان الأمر، فقد لاقت هذه القرارات ارتياحا لدى قطاعات عريضة من الشعب المصرى، حيث زال حكم العسكر، واصبح الدكتور مرسى اول رئيس مدنى منتخب لمصر يمارس صلاحياته كاملا..

من المتوقع ان يكون لذلك اثره على بؤر الفساد وشبكاته المتغلغلة فى كل أو معظم مؤسسات الدولة..واعتقد ان هذه البؤر سوف تنزوى، لكنها لن تختفى..سوف تتلون..المهم الا تترك..لابد من ملاحقتها وازالتها وتطهير المؤسسات منها، حتى نستطيع ان نمضى قدما نحو تحقيق أهداف الثورة فى التغيير المنشود».

(11)
استراتيجية السياسة الخارجية لمصر

فى يوم الاثنين ٢٧ أغسطس ٢٠١٢، نشرت لى جريدة «الدستور» المصرية مقالا بعنوان «سياسة مصر الخارجية» تناولت فيه ما يجب ان تكون عليه هذه السياسة بعد ثورة ٢٥ يناير، من حيث ترتيب الأولويات واستقلال القرار السياسى والقدرة على ان تتبوأ مصر مكانتها، إقليميا ودوليا..الخ. وفيما يلى تفصيل ما جاء بالمقال:

«لاشك ان معظم علاقات مصر الدولية فى امس الحاجة إلى إعادة النظر فيها بما يحقق مصلحتها العليا من جانب، وبما يؤدى إلى استعادة مكانتها ومنزلتها اللائقة بها من جانب ثان، وبما يجعلها قادرة على القيام بدورها المحورى والاستراتيجي على المستويين، الإقليمي والدولى..لقد أدت سياسات الرئيس المخلوع إلى تهميش دور مصر، ورهن استقلال إرادتها بيد غيرها، وأصالتها بحالة من التخلف والتبلد والعقم فى كل المجالات والميادين، ناهينا عن المشكلات الحياتية التى عاناها المواطن المصرى..غير ان اخطر ما ارتكبه فى حق الشعب المصرى هو تخريب العقل وتغييب الضمائر وإفساد الذمم، وبذلك خسرت مصر كما خسر العالم العربى والإسلامى جراء ذلك كثيرا، بالرغم من ان مصر تمتلك من



القدرات والإمكانات الكثير، لكن هكذا يفعل الاستبداد والفساد بالأمم. ها هى مصر تنهض بعد كبوة، خاصة بعد ان بدأت البشائر الأولى لأهداف ثورة الـ ٢٥ من يناير تلوح فى الأفق..فلدينا الآن أول رئيس مدنى منتخب، وعاد المجلس العسكرى بعد طول معاناة لدوره الطبيعى، وها نحن بسبيل الانتهاء من معركة الدستور الدائم لمصر، يليها انتخابات مجلس الشعب ثم المحليات وبذلك تستكمل مؤسسات الدولة الدستورية، كى تبدأ معركة بناء مصر.

علاقات مصر مع الدول العربية يجب أن تكون لها الأولوية، فما يجمعنا كثير، كروابط اللغة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة.. ولا تقل أهمية فى ذلك دول العالم الإسلامي..وإذا كان عالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة، فإنه يصبح من المحتم ان يكون هناك تكامل على مستوى العالمين العربى والإسلامى فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وربما السياسية أيضا..ولاشك أن ذلك سوف يعين على مواجهة المشروع الامريكى/ الصهيونى الذى يستهدف تفتيت المنطقة وتركيع الأمة والقضاء على خصوصيتها الثقافية وطمس معالم تراثها الحضارى..لعل من اهم المعوقات التى تقف دون إحداث هذا التكامل أو البدء فيه، هو انصياع أنظمة الحكم فى هذه البلدان للإدارة الأمريكية والدوران فى فلكها، بل ان هناك من يسعى لاسترضاء أمريكا عبر البوابة الصهيونية! ثمة مشكلة أخرى وهى ان الأنظمة لها موقفها الرافض، أو على الأقل المتحفظ، تجاه ثورات الربيع العربى، وهو ما قد يحول دون تنسيق أو تعاون جوهرى..لكن على الرغم من ذلك، لدينا فى الوقت الراهن مشكلات صعبة تلقى بظلالها السلبية على الوطن العربى كله، كالمشكلات السورية واللبنانية والعراقية، والمشكلة الحدودية بين إيران والإمارات، فضلا عن القضية الفلسطينية وإدارة الصراع مع العدو الصهيونى..هذه المشكلات تستدعى وبإلحاح تنسيقا وتعاونا بين بعض الدول

العربية والإسلامية، لا أن تترك فى يد الإدارة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو روسيا، واعتقد ان دولا كمصر والسعودية وإيران وتركيا يمكن ان يكون لها دورها المؤثر فى هذا السياق.

لابد ان يتم تواصل وتطوير للعلاقات بين مصر وإيران، بين مصر والصين، وبين مصر ودول أمريكا اللاتينية، بجانب ان تكون هناك علاقات واضحة وقائمة على الندية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي..ولا يخفى أن العلاقات الدولية تحكمها المصالح لا العواطف، وهى على وجه العموم علاقات متشابكة ومتداخلة، فالولايات المتحدة (على سبيل المثال) رغم العداوة الظاهرة مع إيران، إلا أن بينهما نوع من التنسيق فيما يخص العراق وأفغانستان، وهكذا.

من المشكلات الحيوية التى تهم مصر بالدرجة الأولى مشكلة حوض نهر النيل، حيث تمثل قضية الحاضر والمستقبل، الأمر الذى يتطلب وضع استراتيجية جديدة فى التعامل معها..فالزيارات المستمرة لرؤساء دول حوض نهر النيل والتواصل معهم وتقوية الصلة بهم وإيجاد علاقات ثنائية مع كل دولهم على المستوى الزراعى والصناعى والتجارى والثقافى أمور مهمة وضرورية للغاية، حيث يمكن لهذه أن تزيل آثار التوترات والتشوهات التى نشأت نتيجة السياسات الفاشلة والخاطئة خلال السنوات الأخيرة من عهد الرئيس المخلوع..إن هناك من يغذى هذه التوترات ويبذل قصارى جهده للضغط على مصر من الجنوب، وهو ما يستلزم تحركا فاعلا ومرشدا وحكمة ويقظة فى التعامل، حتى لا نفاجأ بما لا يحمد عقباه..إن قضية نهر النيل وكمية المياه التى يجب أن تتدفق إلى مصر يجب أن ينظر إليها على أنها قضية امن قومى، وهى فعلا كذلك، ومحال أن تترك للعبث أو الإهمال أو لمن لا يحسن التعامل معها، ومن ثم يجب أن توضع على رأس اهتمامات رئيس الدولة بشكل مستمر ودائم..وفى هذا الصدد، يجب أن تشهد العلاقة مع السودان



تحسنا واهتماما خاصا فى الأيام القادمة، فهى عمقنا الاستراتيجى ومدخلنا الطبيعى لأفريقيا، وقد أصبح ذلك ضروريا خاصة بعد انفصال الجنوب عن الشمال، وما يحدث فى الجنوب الآن غنى عن البيان».

(12)
الإبحار شرقا

فى يوم الأربعاء ٢٩ أغسطس ٢٠١٢، نشرت لى صحيفة «الوطن» المصرية مقالا بعنوان «الإبحار شرقا»، وكان ذلك بمناسبة سفر الدكتور مرسى إلى الصين وإيران..وقد جاء بالمقال ما يلى:

«كثيرة هى المشكلات التى نواجهها فى الداخل والتى تستقطب اهتمامنا، فلا أحد يستطيع أن يقلل من حجم المشكلات ومدى أهميتها على امن واستقرار مصر، ونظرة إلى ما تعج به الصحف وما يبث فى وسائل الإعلام هذه الأيام، نجده متمحورا حول قضايانا الداخلية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأن القضايا المثارة من حولنا لا تحظى الا بالقليل.. لكن هذا كله لا يمنعنا من النظر إلى ما يجرى خارج حدودنا، خاصة إذا كان مرتبطا بأمننا القومى وقضايانا السياسية والاقتصادية فى الداخل.

اقصد بالإبحار شرقا توجه الرئيس لزيارة الصين وإيران، وهو أمر نراه ضروريا ومهما شريطة أن يتم توظيف الزيارتين، ليس فقط للعلاقات الثنائية بين مصر وهاتين الدولتين، ولكن أيضا للتنسيق والتعاون لحل بعض المشكلات العالقة، على الأقل على مستوى المنطقة العربية..وغنى عن البيان أن التوجه شرقا سوف يعطى لمصر مساحة أوسع للحركة بعيدا عن أسر الولايات



المتحدة ومحاولاتها المستمرة فى الهيمنة والسيطرة..إذ أن المنطقة العربية تكاد تكون متروكة للولايات المتحدة تتحرك فيها بحرية ودون قيود لتحقيق أكبر قدر من المصلحة لها وللكيان الصهيونى.

ولا يخفى علينا الدور المتنامي الذى تلعبه الصين فى هذه المرحلة، اقتصاديا وسياسيا، على المستويين الإقليمي والدولي..يكفى أن يقال إن الصين حققت فائضا تجاريا فى يوليو ٢٠١١ أكثر من ٢٣ مليار دولارا..وأعتقد أن سفر وفد مصرى كبير من الوزراء ورجال الأعمال إلى بكين مواكبا لزيارة الرئيس للوقوف على ما يجرى داخل الصين من صناعات وتقنيات، وما يمكن أن يتم من استفادة فى هذا المجال، هو أمر حيوى ومطلوب.

بالنسبة لمنطقتنا العربية، يمكن اعتبار المشروع الإيراني مقلقا، سواء فيما يتعلق بنشر المذهب الشيعى أو بدعم المواطنين الشيعة فى الخليج، وما يترتب على ذلك من إحداث قلاقل واضطرابات..لكن على الناحية الأخرى، يمكن النظر للمشروع الامريكى / الصهيونى على أنه مفزع، حيث يستهدف تفتيت المنطقة وتركيع شعوبها وسلب خيراتها والقضاء على خصوصيتها الثقافية..وبدهى أننا ونحن نقارن بين هذا الموقف وذاك، سوف ننحاز إلى الموقف الإيراني، خاصة فى حال تعرضه لأى هجوم من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيونى، وان كان ذلك مستبعدا لخطورته على المنطقة كلها..لقد نجحت الولايات المتحدة إلى حد كبير فى إيجاد حاجز مادى ومعنوى بين البلاد العربية وإيران، وقد استخدمت فى ذلك مختلف الوسائل والأساليب.. وآن لمصر أن تخترق هذا الحاجز وأن تأخذ بزمام المبادأة فى الاقتراب من إيران، لكى يكون لها دورها فى حل المشكلات الحدودية بين الإمارات وإيران.

إن المحور الاستراتيجي بين سوريا وإيران يحتاج إلى استيعاب، اذ ما كان للنظام السورى أن يرتكب هذه المجازر الوحشية فى حق الشعب السورى لولا الدعم المادى والمعنوى الذى يلقاه من إيران، إضافة للدعم السياسى

من الصين وروسيا..وفى هذا الصدد يمكن للسعودية أن تمارس ضغطا على الصين التى تعتبر حليفا استراتيجيا لها من خلال ما تحظى به من نفط.. اعتقد أن حضور الدكتور مرسى لمؤتمر عدم الانحياز فى طهران يمكن أن يوظف لتخفيف الضغط على الشعب السورى، حيث يعتبر ذلك واجبا شرعيا وقوميا وإنسانيا».



(13)
مأساة أطفال أسيوط

خمسون طفلا من محافظة أسيوط صعدت أرواحهم إلى بارئها فى حادث مروع ومأساوى وكارثى صبيحة يوم السبت ١٧ نوفمبر ٢٠١٢، إثر اصطدام قطار بالحافلة التى كانوا يستقلونها عند مزلقان السكة الحديد بقرية المندرة، إحدى قرى مركز منفلوط، وإنا لله وإنا إليه راجعون..هذا إضافة إلى ١٥ طفلا آخرين معظمهم كان فى حالة خطرة..كان صباحا حزينا بامتياز..أحدث وجعا فى قلب مصر..غطى على كل الأحداث..أهالى الضحايا كانوا ومازالوا وسوف يظلون موجوعين ومكلومين..الحزن الذى ملأ قلوب الأمهات والآباء لا يمكن أن تغيره أفراح العالم..مشاعر الحزن والألم والوجع سادت وغمرت قلب كل مصرى..ولم لا؟ فالشعب المصرى معروف بشهامته ومروءته ونبله وعاطفته..وأن هؤلاء الأطفال هم أطفاله،ولحمه ودمه وروحه..هذه هى طبيعة وأصالة الشعب المصرى.

الطفولة بكل براءتها ونقائها وطهارتها، نزفت وسال دمها فى تلك الكارثة المروعة..تمزقت أشلاء، واختلط الدم واللحم والعظم والملابس والكتب والكراسات والأحذية..كل طفل من هؤلاء الشهداء كان يمثل حلما جميلا، قصة نبيلة، أملا مشرقا، أمنية غالية، ومستقبلا زاهرا..له ولمصر..هذا الحلم



انتهى، ضاع، انطفأت شمعته، وطويت صفحته..لم يعد إلا ذكرى، لكنها ليست ذكرى سعيدة أو مفرحة أو مبهجة، بل ذكرى حزينة مؤلمة.

استقال وزير النقل والمواصلات ومعه رئيس السكك الحديدية، وقبلت استقالتاهما..كان من المطلوب أن يستقيل أو يقال رئيس الوزراء..هذا أقل ما يجب..كان المطلوب أن يحاسب هؤلاء جميعا..ومعهم سائق القطار وعامل المزلقان الذى قيل إنه كان نائما (!!) وقت وقوع الكارثة.

كان تعليقى على هذه الوزارة وقت الإعلان عن تشكيلها، أنها وزارة عادية.. تقليدية..فاقدة للخيال والطموح..نصيبها من الابتكار والإبداع يكاد يكون معدوما..ويبدو أنها فاقدة أيضا للمشاعر والإحساس بالمسؤولية (!!)

(14)
اتفاق التهدئة
بين حماس والكيان الصهيونى

قبل التوصل إلى اتفاق للتهدئة بين حماس والكيان الصهيونى والذى أعلن عنه فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، بذلت جهود مصرية أمريكية مكثفة، لعقد هذا الاتفاق، لوقف الحرب على قطاع غزة، التى راح ضحيتها عشرات المدنيين من أبناء الشعب الفلسطينى، ووقف تهديد الكيان الصهيونى باجتياح برى لقطاع غزة.

أشارت البيانات الواردة من السفارة الأمريكية بالقاهرة، إلى أن الرئيسين أوباما ومرسى بذلا جهودا كبيرة لوقف إطلاق النار، وأن أوباما اتصل بمرسى، وناقشا سبل تهدئة الوضع فى غزة.

وأكد أوباما على ضرورة إنهاء حماس لإطلاقها الصواريخ على «إسرائيل»، وقدم أيضاً العزاء فى حادث قطار أسيوط.

اتصل أوباما بعد ذلك برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتلقى عرضاً لآخر تطورات الوضع فى قطاع غزة و»إسرائيل»، وقد عبر أوباما، فى كلا الاتصالين،



عن الأسف لفقدان حياة المدنيين «الإسرائيليين» والفلسطينيين، ووافق على البقاء على اتصال وثيق مع الدكتور مرسى ونتنياهو.

على الجانب الآخر نشرت السفارة الأمريكية بيانًا ثانيًا عن زيارة مهمة خلال الساعات القادمة لهيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، جاء فيه: «تغادر اليوم الوزيرة كلينتون مؤتمر قمة شرق آسيا المقام فى كمبوديا للتوجه إلى القدس ورام الله، والقاهرة لتجتمع مع زعماء المنطقة، وذلك للتشاور بشأن الوضع فى غزة».

وأوضح البيان، أن زيارة هيلارى للمنطقة يأتى تأكيدا على الجهود الأمريكية المبذولة مع زعماء المنطقة، خلال الأيام الماضية، بما فى ذلك الجهود المكثفة للرئيس أوباما ورئيس الوزراء نتنياهو والرئيس مرسى، لتهدئة العنف والتوصل إلى نتيجة قابلة للاستمرار لإنهاء الهجمات الصاروخية على المدن والبلدات «الإسرائيلية»، وإعادة الهدوء على نطاق واسع- على حد قول البيان الأمريكى- وكما أوضح الرئيس أوباما فى محادثاته مع الرئيس مرسى، فإننا نثنى جهود مصر لتهدئة الموقف ونأمل فى نجاح هذه الجهود.

وستشدد الوزيرة الأمريكية، بحسب البيان، على اهتمام الولايات المتحدة بالتوصل إلى حل سلمى يحمى ويعزز أمن «إسرائيل» والاستقرار الإقليمى، ويمكن أن يؤدى إلى تحسين ظروف السكان المدنيين فى غزة، ويساعد على إعادة فتح الطريق لتحقيق تطلعات الفلسطينيين و«الإسرائيليين» لدولتين تعيشان فى سلام وأمن.. وأشار البيان إلى أن هيلارى كلينتون عبرت عن قلق الولايات المتحدة للخسائر فى أرواح المدنيين من كلا الجانبين.

وكان القيادى فى حركة حماس، أيمن طه، قد أكد أن اتفاقا للتهدئة تم التوصل إليه برعاية مصرية ووفق شروط الفصائل ليدخل حيز التنفيذ الليلة.

وأوضح القيادى بحماس، أنه ما زالت هناك نقطة خلافية تصر عليها حماس ألا وهى فتح المعابر بشكل كامل.

وكان الرئيس محمد مرسى قد صرح فى وقت سابق بأن «العدوان الإسرائيلى» على غزة سينتهى اليوم، مؤكدا أن جهود عقد الهدنة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى ستسفر عن نتائج إيجابية خلال الساعات القليلة القادمة.

وقد ذكرت جريدة المصريون الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، نص بنود الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين الطرفين برعاية مصرية، حيث يتضمن:
أولا: تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية فى قطاع غزة برا وجوا.
ثانيا: تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل بما فى ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات عبر الحدود.
ثالثا: فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان والتعامل مع اجراءات تنفيذ ذلك بعد ٢٤ ساعة.
رابعا: يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.
وتشمل آلية التنفيذ ما يلى:
١ ـ حصول مصر عل ضمانات من كل طرف بالالتزام.
٢ ـ التزام كل طرف بعدم القيام بأى أعمال من شأنها الخروج عن هذه التفاهمات، وفى حال وجود أى ملاحظات يتم الرجوع لمصر باعتبارها راعية للتفاهم.



الفصل الثالث



تآكل الشرعية

يضم هذا الفصل أهم الأحداث التى جرت خلال الستة أشهر الثانية من حكم الدكتور مرسى، أى منذ إصدار الإعلان الدستورى فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ حتى آخر مايو ٢٠١٣.. وأعتقد أن هذا الإعلان يعتبر فيصلا بين عهدين فى حياة الدكتور مرسى، بل علامة فارقة فى تاريخ الحياة السياسية المصرية.. فقد اندلعت التظاهرات بأعداد هائلة أعادت إلينا أجواء ٢٥ يناير، واجتمع الفرقاء من الليبراليين والقوميين واليساريين على صعيد واحد فيما سمى بـ «جبهة الإنقاذ» ضد الدكتور مرسى، تطالب برحيله، وبدأ الانقسام الحاد فى المجتمع، والاحتراب الأهلى، ومظاهر العنف والقتل وانتهاكات حقوق الإنسان من تعذيب وحشى حتى الموت واغتصاب لعشرات الشباب فى معسكرات الأمن، فضلا عن التعرية والسحل على هامش التظاهرات، والتحرش الجنسى ومحاولات الاغتصاب الجماعى الممنهج والمنظم..ناهينا عن الدخول فى خصومة شديدة مع القضاة والإعلام، والقوى الثورية..ونظرة على المشهد كله تعطينا تقويما كاشفا وواضحا عن فقدان الثقة فى الدكتور محمد مرسى، وسقوط هيبته وضعف قدرته على إدارة شؤون البلاد، فضلا عن تدنى شعبية جماعة الإخوان إلى درجة غير مسبوقة..سوف نرى من



خلال هذا الفصل أيضا إلى أى مدى تآكلت شرعية الدكتور مرسى فى فترة محدودة للغاية، لدرجة يتوقع معها البعض عدم استكمال الرجل لمدته، بينما يطالب البعض الآخر بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة (!)

(1)
الإعلان الدستوري الكارثى

أصدر الدكتور محمد مرسى بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ إعلانا دستوريا يعزز به صلاحياته ويوسع من سلطاته..وقد أشعل هذا الإعلان الكارثى نار السخط والغضب والاحتجاج على المستوى المجتمعى العام..فقد اجتمع الفرقاء من الليبراليين والقوميين واليساريين فى خندق واحد وشكلوا «جبهة إنقاذ» فى مواجهة الرئيس مرسى الذى بدا على حد وصف الدكتور البرادعى بأنه «الحاكم بأمر الله»..وفى حسابى الشخصى على «تويتر»، قلت: أنا مع تعيين نائب عام جديد، ومع إعادة التحقيقات فى جرائم القتل، لكن القررات التى اشتمل عليها الإعلان هى قرارات دكتاتورية بامتياز.

وقد تضمن الإعلان الدستورى المواد الآتية:

المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات فى جرائم القتل والشروع فى قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التى ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا فى ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية : الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى نفاذ الدستور



وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

المادة الثالثة : يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا يقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

المادة الرابعة: تستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ٨ أشهر من تاريخ تشكيلها ، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ٦ أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١.

المادة الخامسة: لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة ٢٥ يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها ، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة السابعة : ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره..وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء ٢١ نوفمبر ٢٠١٢..

(2)
خطاب مرسى لمؤيديه أمام الاتحادية

فى محاولة لتعضيد الإعلان الدستورى الكارثى الذى أصدره الدكتور مرسى، دعت جماعة الإخوان وكل فصائل التيار الإسلامى إلى تظاهرة حاشدة أمام قصر الاتحادية يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢..وفى كلمته التى ألقاها فى حضور عشرات الآلاف من المؤيدين، قال الدكتور مرسى إن الله ورسوله يحبان اليد التى تعمل..وأضاف: أعبر لكم عن حبى وتقديرى، لكم أهل مصر وشعبها..وأقول: اطمئنوا..لن أظلم أحدا أبدا..واطمئنوا..لن أسمح لكل من يريد أن يعرقل الثورة بأن يفعلها..أنتم اليوم تنتقلون من الفساد والظلم والتخلف إلى العدالة الاجتماعية والقانون والأمن..وقال: إن تطبيق القانون سيتم على من يعبث أو يعطل الانتاج.

وأكد الدكتور مرسى أن سوريا فى قلب الشعب المصرى، والشعب السورى فى قلب الشعب المصرى، وأنه يسهر على مصلحة الشعبين المصرى والسورى.. وأضاف: ننتظر أن تنتصر ثورة السوريين..نحن نؤيد الشعب السورى فى مسيرته للحصول على كل حقوقه كاملة كما رأيتم وكما سيكون فى المستقبل. وفيما يتعلق بمأساة أطفال أسيوط، قال الدكتور مرسى: قلوبنا اهتزت وحزننا عميق عليهم، وندعو الله لهم بالمغفرة والرحمة، ونتواصل مع آبائهم وأمهاتهم،



وقد صرفت لهم بعض المبالغ المالية، فى إطار التكافل مع جهات عديدة، وأريد أن أتضامن معهم بـ ٣٠ ألف جنيه لأسرة كل شهيد، و ٢٠ ألفا لأسرة كل مصاب.
وذكر مرسى أنه التقى وفد الكنيسة والبابا الجديد، مشددا على أن الكل أصحاب هذا الوطن، وأن أى حادثة تقع فيه تؤثر على الجميع.
وقد أكد على حقوق شهداء الثورة فى محمد محمود وماسبيرو ومجلس الوزراء والعباسية، وأن هذه الحقوق لن تضيع..وقال: النائب العام الجديد منكم..نحن الآن ننظر فى القانون لحماية الثورة وللقصاص..
وهدد الدكتور مرسى بأنه لن يسمح لفساد أن يؤجر البلطجية..وأن المعارض المخلص حقه كمصرى أن يقف بالطريقة التى يراها وفى المكان الذى يراه مناسبا، لكن لا يعطل مرورا ولا يدعو إلى فرقة، وأنا أضمن له ذلك، لكن أن يكون هناك فاسد، فهذه الأمور سوف يكون هناك تطبيق للقانون..
وحذر مرسى من وصفهم بالمحتمين بالقضاء، وقال: القضاء المصرى كان دائما ومازال وسيظل بأحكامه التى نحترمها، فيه رجال يحترمون الحق، لكن أصابه ما أصابه، بسبب رجال يريدون أن يلتحفوا به..هؤلاء سأكشف عنهم الغطاء..هؤلاء ٥ أو ٧ يحاولون الالتحاف بالقضاء المحترم..أقول لهم: إياكم أن تتصوروا أننى لا أراكم، وإن كنت أغض الطرف عما كنتم تفعلونه..
وتساءل قائلا: من أتى بهم؟، كانوا يبكون بالدموع على النظام السابق..
وأشار الدكتور مرسى إلى أن القرارات والإعلان الدستورى الذى أصدره فى ٢١ نوفمبر، ليس المقصود به تخليص حسابات، فهذا ـ على حد قوله ـ لا يليق بى أو الشعب، لكن عندما أرى أنه فى الفترة الماضية، أن حكم المحكمة يعلن قبل الجلسة بأسبوعين وأكثر، فكيف هذا؟..ثم أردف قائلا: لابد من محاسبة هؤلاء المنفلتين، وأنه لابد من إعمال القانون على الجميع، وأنا أولهم..ثم قال: القانون يجب ألا يفرق بين صغير أو كبير، وأنا الآن أحب إلى قلبى ألا أحمل مسؤولية التشريع، لكننى قلت ومازلت أؤكد أننى لا يمكن أن أستخدمه ضد أحزاب أو رجال أو نساء، أو مسلمين أو أقباط لتصفية حسابات..هذه بضاعة رخيصة.

(3)
الدستورية ترد على مرسى

ردا على ماجاء فى خطاب الدكتور مرسى يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر، أصدرت المحكمة الدستورية العليا السبت ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ بيانا قويا تطالبه فيه بإظهار ما لديه من أدلة حول ما أثاره فى خطابه بشأن المحكمة الدستورية. وقد جاء فى البيان الذى حمل عنوان «بيان من المحكمة الدستورية العليا إلى شعب مصر» ما يلى: «إن مصر تجتاز الآن مرحلة دقيقة فى تاريخها يتعاظم تأثيرها فى مسار التحول الديمقراطى، وإنها تسجل موقفها مما يثار حاليا عن الإعلان الدستورى الصادر فى ٢١ نوفمبر الجارى، فإن المحكمة تمسك عن التعليق عليه وإبداء الرأى بشأنه، لاتصاله بطبيعة عمل المحكمة، وما عساه أن يعرض عليها من دعاوى متعلقة به».

وأضافت المحكمة أنها استقبلت وقضاتها بألم وحزن بالغين ما جاء على لسان رئيس الجمهورية من أن «حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشورى قد أعلن قبل الجلسة بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع، ولابد من محاسبة المنفلتين الذين أعلنوا ذلك، ولابد من إعمال القانون على الجميع وأنا أولهم».

وأشار البيان إلى أن المحكمة «إذ تؤيد ما قاله الرئيس من خضوع الجميع لأحكام القانون بما فيهم سيادته، فإنها كانت تأمل من الرئيس إبلاغها بما



اتصل بعلمه معززا بالأدلة حتى يتسنى للمحكمة اتخاذ ما يلزم قانونا تجاه من يثبت ارتكابه هذا الفعل، إذا كان من بين قضاة المحكمة أو أى من العاملين بها، بحسبان أن هذا المسلك الشائن ـ إن قام الدليل عليه ـ ينطوى على مقارفة جريمة إفشاء أسرار المداولة، وهو الأمر المؤثم بنص القانون، ويبقى بعد ذلك أن المحكمة مازالت تنتظر من الرئيس أن يوافيها بما توافر لديه من معلومات والأدلة المؤكدة لها حتى تجرى شؤونها فيه».

وقال البيان إنه «فى شأن ما تردد ضمن الحملة الضارية التى صوبت سهامها للمحكمة من كل اتجاه، من أنه توجد فى حوزة المحكمة دعوى قضائية تطالب بعزل رئيس الجمهورية من خلال إلغاء الإعلان الدستورى الجديد، وإعادة الإعلان الدستورى المكمل السابق عليه والصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأنه قد تحدد لنظرها جلسة ٢ ديسمبر ٢٠١٢، فهو خبر عار تماما عن الصحة، إذ لا توجد دعوى منظورة أمام المحكمة فى هذه الجلسة بهذا الخصوص، وإنما حقيقة الأمر أن ثمة منازعة تنفيذ معروضة على هيئة المفوضين لتحضيرها وإعداد تقرير بشأنها».

وتؤكد المحكمة فى ختام بيانها إلى شعبْ مصر العظيم أنها لم تكن يوما «أداة طيعة لينة فى يد أحد يستخدمها وقت يشاء فيما يشاء، ولن تكون أبدا..وأن الأمانة التى تحمل المحكمة الدستورية مسؤولية الوفاء بها فى حماية حقوق وحريات هذا الشعب والذود عن حرماته، هى غايتها الأسمى تمضى دواما لبلوغها فى صمت عندما تدعى لتقول كلمتها فى الدعاوى المنظورة أمامها».

(4)
القلق على مصر

فى يوم الأحد ٢ ديسمبر ٢٠١٢، نشرت لى صحيفة «المصرى اليوم» القاهرية مقالا تحت عنوان «القلق على مصر»، جاء فيه:

«تمر مصر بمنعطفات خطيرة هذه الأيام..وبدلا من أن يصدر الرئيس مرسى قرارات تجمع الشمل وتعيد الثقة بين أطراف الجماعة الوطنية، اذ به يطلع علينا بـ «إعلان دستورى» قامت له الدنيا ولم تقعد..فقد انقسم المجتمع المصرى إلى فصيلين؛ أحدهما مؤيد لـ «الاعلان» وضم التيار الإسلامي، والآخر معارض له وضم كل القوى السياسية على اختلاف أنواعها..وقد تضمن هذا «الاعلان» قسما قد لا نختلف حوله، مثل ضرورة تعيين نائب عام جديد، وإعادة محاكمة قتلة الثوار، وتحديد معاشات استثنائية لشهداء الثورة وجرحاها ومصابيها..أما القسم الآخر الذى اشتمل عليه «الاعلان» وكان سببا فى الأزمة المثارة حاليا فهو المتعلق بتحصين قرارات الرئيس - التى صدرت وسوف تصدر حتى إقرار الدستور الجديد - ضد اى طعن عليها، إضافة إلى حماية مجلس الشورى واللجنة التاسيسية لكتابة الدستور من أى حكم يصدر بحلهما..لقد جعلت عملية التحصين هذه، الرئيس فوق الدستور والقانون، كما أنها مثلت اعتداء صارخا على السلطة القضائية..وكلا



الأمرين مرفوض أيا كانت الأسباب والمبررات.

لقد قامت الثورة للقضاء على الاستبداد والفساد، وكان من أهم الأهداف التى سعت إلى تحقيقها: الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية..صحيح سقط راس النظام، لكن بقى كل شئ على حاله..وصحيح أيضا ان الثورة كشفت عن أعظم ما فى هذا الشعب، من نبل وشهامة ومروءة ونخوة ورجولة..الخ، لكنها أماطت اللثام عن مدى التخريب الذى أحدثه مبارك ونظامه، وليس أبشع من تخريب العقل المصرى، وإفساد الذمم، وتغييب الضمائر..لازال هناك فساد يرتع فى كثير من مؤسسات الدولة، والتى تحتاج بالفعل إلى تطهير، لكن ذلك لم يكن ليعالج بهذا «الاعلان» الذى صدر.

لقد أعلنت القوى المعارضة لـ «الاعلان الدستوري» يوم الجمعة الماضية (٢٣ نوفمبر) عن اعتصامها بميدان التحرير حتى إلغاء «الاعلان» وإقامة تظاهرة مليونية الثلاثاء الماضى (٢٧ نوفمبر)..وقد أقيمت التظاهرة فعلا، حيث أعادت إلى الناس أجواء ثورة ٢٥ يناير..وقد واكب هذه الفترة - للأسف - مظاهر عنف بين بعض المتظاهرين وأجهزة الأمن فى المناطق المحيطة بميدان التحرير، وبين بعض المتظاهرين والإخوان فى المحافظات المختلفة..وقد تم اقتحام مقرات حزب الحرية والعدالة.

كان من أبرز آثار وتداعيات «الاعلان الدستورى» الدخول فى خصومة مع عموم القضاة، الذين شعروا أن هناك توغلا سافرا من قبل السلطة التنفيذية على السلطة القضائية..وقد علقت الجمعيات العمومية لكثير من المحاكم أعمالها احتجاجا على «الاعلان»..وكان بيان المحكمة الدستورية العليا ظهر الأربعاء (٢٨ نوفمبر) قويا وواضحا ومحددا..وصرح رئيس مجلس الدولة، قائلا: سنقف حائط صد امام إعلان مرسى غير الدستورى.

وقد أعلن الإخوان وحزب النور السلفى مساء الأربعاء (٢٨ نوفمبر)

أن التيار الإسلامي سوف يقوم بتظاهرة مليونية بميدان التحرير السبت (١ ديسمبر) تأييدا لـ«الإعلان الدستورى»، وذلك قبل يوم واحد من عقد اجتماع المحكمة الدستورية للنظر فى شان وضع مجلس الشورى..وقد تم اختيار ميدان التحرير لهذا الغرض، على اعتبار أنه ليس حكرا على احد (!).. والحقيقة ان هذا الاختيار ليس موفقا ولا مطمئنا..لقد تمنا تأجيل تظاهرة التيار الإسلامي التى كان مزمعا إقامتها امام جامعة القاهرة فى نفس توقيت تظاهرة القوى السياسية بميدان التحرير، وذلك منعا للاحتكاك..والمشكلة فى تظاهرة السبت ان هناك اعتصاما للقوى السياسية لازال قائما، واحتمال الاحتكاكات والاشتراكات وارد بقوة، وربما يتحول الميدان إلى ساحة حرب بين الطرفين..فهل يتدخل العقلاء - حفاظا على مصر - لاختيار مكان اخر؟ أرجو ذلك».*

---

* تم نقل تظاهرة التيار الإسلامي إلى ميدان تمثال نهضة مصر امام جامعة القاهرة.



(5)
وجع فى قلب الوطن

فى يوم الأربعاء ٥ ديسمبر ٢٠١٢، نشرت لى صحيفة «الوطن» المصرية مقالا بعنوان «وجع فى قلب الوطن»، قلت فيه:

«فى هذه الأيام تجرى الاحداث سريعة ومتلاحقة، فى ظل توتر واحتقان بلغ مداه على المستوى المجتمعى العام..زاد الأمر احتقانا هذه العجلة فى التصويت على مواد مشروع الدستور البالغة ٢٣٤ مادة داخل اللجنة التاسيسية خلال ١٧ ساعة متواصلة، وذلك استباقا لاجتماع المحكمة الدستورية العليا يوم الأحد الماضى (٢ ديسمبر).

كما ذكرنا سابقا، كانت تظاهرتان للجبهة المعارضة للقرارات يومى الثلاثاء والجمعة ٢٧ و ٣٠ نوفمبر بميدان التحرير، وكانت تظاهرة للجبهة المؤيدة يوم السبت ١ ديسمبر امام جامعة القاهرة..رفعت الأخيرة شعار «الشرعية والشريعة»، وكأن تظاهرات ميدان التحرير ضد تطبيقها..فى ذات الوقت كانت اللجنة التاسيسية تقوم بتسليم مشروع الدستور لرئيس الجمهورية الذى حدد يوم ١٥ ديسمبر ٢٠١٢ للاستفتاء عليه..ثم كان توجه مجموعة من متظاهرى جامعة القاهرة للإعتصام أمام المحكمة الدستورية، الأمر الذى حال دون تمكن أعضاء المحكمة من القيام بواجبهم وأداء عملهم مما



دفعهم لتأجيل جلسات المحكمة إلى اجل غير مسمى (!)..والعجيب ان المحكمة لم تكن بصدد النطق بالحكم فى قضيتى مجلس الشورى واللجنة التأسيسية، وربما تم الترويج لذلك، ربما لإحداث مزيد من الإثارة والتصعيد.. من ناحية أخرى، أعلن نادى قضاة مصر عن قرارهم بعدم إشراف القضاة على الاستفتاء على الدستور.

إذن نحن أمام مشهد معقد ومتشابك ومتداخل، ويعكس مدى الخلل والارتباك الحاصل فى الحياة السياسية، بل يدل على مناخ ردئ وغير صحى وفاقد للمناعة..لقد اقسم الدكتور مرسى على احترام الدستور والقانون امام المحكمة الدستورية العليا، وأتم بذلك مشروعية منصبه، وتحتم عليه شرعية المنصب اتخاذ كافة الوسائل والتدابير التى تساعد المحكمة فى أداء عملها.. لكن ها هى المحكمة الدستورية تتعرض لحصار وضغط وترهيب..إذا كانت هناك رغبة فى تطهير القضاء، فما هكذا تورد الإبل..ثم اين تطهير وزارة الداخلية؟ ولماذا الانتظار؟

ان الرئيس كان قد وعد بانه لن يطرح مشروع الدستور للاستفتاء الا إذا شعر بوجود توافق وطنى عليه، وأظن أن هذا التوافق غير موجود الآن..إن ما يجرى على الساحة فى ظل هذه الظروف سوف تكون له عواقبه الوخيمة، داخليا وخارجيا..على مستوى الداخل، الأوضاع مرشحة لمزيد من التوتر والاحتقان، وبالتالي عدم الاستقرار، وهذا له تداعياته وآثاره السلبية على كافة الميادين، خاصة ميدان الاقتصاد المازوم، الذى يزداد سوءا يوما بعد يوم..على مستوى الخارج، سوف تمارس الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي دورهما فى الضغط على النظام المصرى وابتزازه..وقد بدا ذلك واضحا فى تصريحات هاتين الجهتين..المهم ان الرئيس مرسى بعد هذا كله، بعث برسالة إلى القوى السياسية والوطنية لعمل حوار حول المرحلة القادمة (!!)، دون ان تكون هناك مبادرة لإزالة السبب الحقيقى الذى أحدث هذا الانقسام الحاد.

(6)
وقفة تأمل
لمجزرة قصر الاتحادية

فى يوم الأحد ٩ ديسمبر ٢٠١٢، نشرت لى جريدة «المصرى اليوم» القاهرية مقالا بعنوان «وقفة تأمل لمجزرة قصر «الاتحادية» بشأن ما حدث من مشاهد عنف وقتل وتعذيب امام قصر الرئاسة يوم الأربعاء ٥ ديسمبر ٢.١٢..تعالوا بنا لنقرأ ونتأمل: ما الذى يمكن أن يفعله الحمق والغباء السياسى والافتقار إلى الحكمة، وما الذى يمكن أن يفعله غرور القوة والسلطة؟!

«اصبح لدينا تاريخ فى المجازر والمذابح البشرية مرتبط بالأماكن..فهذه مذبحة ماسبيرو، وتلك مجزرة محمد محمود، وهذه مذبحة مجلس الوزراء..الخ. نحن الآن أمام مجزرة جديدة يمكن ان نطلق عليها مجزرة قصر الاتحادية، أو اختصارا مجزرة الاتحادية..هذه المجزرة تمت فى الفترة من مساء الأربعاء ٥ ديسمبر حتى صبيحة اليوم التالى..النتيجة ٥ قتلى واكثر من ٦٠٠جريح ومصاب..

لا يهمنا إن كان هؤلاء من الإخوان أو من غيرهم، لكن ما يهمنا هو أنهم مصريون..لا يهمنا من هو المنتصر ومن هو المنهزم، لأن الكل منهزم؛ الرئاسة، والأحزاب جميعا، والقوى السياسية والوطنية..لكن إن شئنا الدقة نقول ان



المنهزم الأول هو رئيس الدولة والاخوان وبقية الفصائل الإسلامية الأخرى التى دعت إلى التواجد مساء ٥ ديسمبر..

لقد كانت خسارة هؤلاء فادحة..خصمت من رصيدهم لدى الشارع المصرى كثيرا..قالوا إنهم جاءوا لتأييد قرارات الرئيس، وأن المعتدى طرف ثالث، لا ندرى من هو..لكن تبقى الحقيقة واضحة ومؤلمة، فالصور وشرائط الفيديو وشهادة المعتدى عليهم بعنف وقسوة ودموية كاشفة وفاضحة ومخزية.. وإذا كانت خسارة هؤلاء كبيرة، فان خسارة مصر، الشعب والوطن، أكبر وأفدح ..كما أن خسارة التاريخ والحضارة واللحظة والسمعة والكرامة لا تعوض..قيل إنه كان هناك تخطيط لمؤامرة لاقتحام القصر واحتلاله..حسنا، فلماذا لم يتم ذلك فى الليلة التى قبلها، خاصة أن الأعداد كانت هائلة؟!

هل كانت الداخلية متواطئة مع المعتصمين الذين حاصروا المحكمة الدستورية العليا مساء السبت ١ ديسمبر واليوم التالى له؟ وهل كانت متواطئة أيضا مع فصائل التيار الإسلامي، والطرف الثالث، التى قامت بمجزرة الاتحادية مساء الأربعاء ٥ ديسمبر، وإن كان بطريقة مختلفة؟ فى الأولى كانت الداخلية بزيها الرسمى ولم تقم بدورها المامول فى تأمين قضاة الدستورية..وفى الثانية كانت بزى مدنى..لقد انطلقت طلقات الخرطوش والرصاص الحى فقتلت من هذا الفريق وذاك..من المعتصمين ومن الإخوان.

انا حزين وموجوع..فالجماعة التى قضيت فيها ٤٣ عاما، هى أحلى سنوات عمرى، أدافع عنها وأدعو إليها، لم أكن أتصور ان تتصرف قياداتها على هذا النحو..لم أكن أتصور أن تأخذ قرارا بإرسال الشباب إلى قصر الاتحادية فى هذا التوقيت الحرج..والقاتل..ليست هذه هى الجماعة التى عرفتها وانتميت إليها فترة ما..لقد كان تصرفها حكيما حين أقامت تظاهرتها بعيدا عن ميدان التحرير يوم السبت ١ ديسمبر، فلماذا فقدت حكمتها هذه المرة؟!

لقد كان أداء شباب الاخوان فى موقعة الجمل عظيما ورائعا..لكن ما أعقب

ذلك، خاصة من قيادة الجماعة، كان مختلفا..انحيازها للمجلس العسكرى كان مخزيا..فى ١ أبريل، وجمعة الوقيعة فى ٢٧ مايو..ثم مذبحة ماسبيرو، ومحمد محمود، ومجلس الوزراء، وإستاد بورسعيد، ومحمد محمود الثانية، والعباسية، ومحمد محمود الثالثة.

كانت تظاهرة «الكارت الأحمر» التى تجمعت عند الاتحادية مساء الجمعة ٧ ديسمبر مذهلة، وتدل فعلا على أن الاعلان الدستورى وقرار الاستفتاء على الدستور مرفوضان من قطاع عريض من الشعب المصرى..عزز ذلك وأيده تظاهرة ميدان التحرير فى ذات الوقت..وبالتالي صار ضروريا ان يستجيب الدكتور مرسى لهذا النداء، حماية لوحدة الشعب المصرى وتماسكه، وللحفاظ على دماء أبنائه..

إن ما يجرى على الساحة الآن ينذر بخراب ودمار، والمسئولية الكبرى تقع على عاتق الدكتور مرسى، وعليه أن ينزع فتيل الأزمة قبل فوات الأوان.. إن الشعب المصرى يمكن أن يتسامح فى أشياء كثيرة، لكنه لا يتسامح فى الدم الذى أريق والتعذيب الذى جرى..وإذا كنا نعتبر مبارك مسؤولا عن قتل ١٢٠٠ متظاهر وإصابة أكثر من ١٠٠٠٠ جريح ومصاب خلال الثمانية عشر يوما الأولى من عمر الثورة، والمجلس العسكرى مسؤولا عما وقع بعد ذلك حتى تسليم السلطة فى ٣٠ يونية ٢٠١٢، فإن الدكتور مرسى مسؤول أيضا عن الدماء التى سالت والأرواح التى فاضت فى محمد محمود الثالثة، ودمنهور، وقصر الاتحادية..حفظ الله مصر، ورزق اهلها الحكمة والرشد والسداد.



(7)
حديث المؤامرة

لقد تعلل الدكتور مرسى بأن السبب الذى دفعه لإصدار إعلانه الدستورى هو وجود مؤامرة..والحقيقة أن نظرية المؤامرة لها من الشواهد والأدلة فى القديم والحديث ما يؤكد صحتها ويبرهن على وجودها، سواء على مستوى الدول أو التنظيمات داخل الدول، أو حتى على مستوى الأفراد..لكن ليس كل ما يحدث حولنا يتم وفق هذه النظرية، فكثيرا ما تقع أحداث، كبيرة أو صغيرة، وليس هناك من خطط أو دبر لها..أحيانا تجرى وقائع قد لا نجد لها تفسيرا أو تأويلا، ثم نكتشف بعد ذلك أنها جرت بسبب خطأ أو قصور أو عجز ما..ولدى الأمم الحية أسلوبها المعتمد فى التعامل مع الأحداث، خاصة الكبيرة منها، فهى تضع أمامها كل الاحتمالات للتعرف على الأسباب الحقيقة التى أدت إلى وقوع هذا الحدث أو ذاك، وقد تنجح أو لا..أما الأمم المتخلفة، فإنها عادة ما تتجه مباشرة إلى نظرية المؤامرة، كى تبرىء ساحتها وتخلى مسؤوليتها عما وقع..فما أسهل تعليق الأخطاء والعجز والفشل على شماعة المؤامرة.

إن الحديث عن المؤامرات مثير..وهو مسألة حيوية لمن يعشق أجواء المخابرات والظلام والتجسس والمغامرات..هو عالم عجيب وغريب..لكن له أهله وناسه..وهؤلاء يجدون لذة قصوى فى البحث عن المعلومات والحكايات

التى ترضى غرورهم وخيالاتهم..وفى الغالب الأعم تبحث أجهزة الاستخبارات المعادية عن هذه النوعية من البشر، فتقوم بتسريب حكايات إليهم ممزوجة بقدر من الغموض والسرية حتى تحدث تأثيرها المرجو وتحقق هدفها المنشود..ونحن هنا فى مصر مولعون بكل ما له علاقة بالأسرار، فقد عشنا دهرا طويلا كنا فيه أسرى لهذا الجو السرى الملىء بالطلاسم والألغاز، لا نعرف كيف نحكم؟ ولا من الذى يصدر الأوامر والتوجيهات؟ ولماذا يعين فلان فى هذا الموقع أو ذاك؟ ولماذا تم اختيار هذا الرجل بالذات كى يترأس الوزارة؟ ولماذا وكيف قبض على هؤلاء وزج بهم فى السجون؟ وغير ذلك كثير.

فى يوم الأربعاء ١٩ ديسمبر ٢٠١٢، كتبت مقالا حول هذا الموضوع نشرته جريدة «الوطن» المصرية أقول فيه:

«فى الآونة الأخيرة، تكلم بعض الإخوان عن مؤامرة حيكت فصولها بليل، شاركت فيها عناصر محلية وإقليمية بهدف إسقاط الدكتور مرسى أو إرباكه، ثم الإطاحة به، وبالتإلى إحلال النظام القديم بكل قبحه ودمامته محله.. وأن هذه المؤامرة هى التى حدت بالرئيس لأن يصدر قراراته العجيبة التى أثارت الدنيا ولم تقعدها..من المتوقع أن يكون الحديث عن المؤامرة قصد به إيجاد تبرير لهذه القرارات..ولا أدرى لماذا لم يتم الكشف عن خيوط هذه المؤامرة حتى الآن؟ ولماذا لم يتم إلقاء القبض على مدبريها والتحقيق معهم؟ قد يقال نحن نريد الانتظار حتى يقع الصيد كله فى الشباك، وحتى لا يفلت من الجريمة أحد..والمنطقى أن الإمساك بخيط واحد يمكن أن يجر بقية الخيوط، لكن يبدو أنه لا توجد مؤامرة أو حتى شبه مؤامرة.. لقد سمعت أحدهم يقول إن البرادعى وصباحى وبقية رموز جبهة الإنقاذ موصولة بالخلية المتآمرة، وهذا كلام أقل ما يقال فيه إنه سفه، فلا يشكك أحد فى وطنية هؤلاء..وأغرب ما قيل هو أن المؤامرة كانت تتضمن احتلال قصر الاتحادية يوم الأربعاء الدامى (٥ ديسمبر)، وتنصيب مجلس رئاسى

يتولى أمور البلاد..وما نعرفه أن المجموعة التى كانت معتصمة أمام قصر الاتحادية لا تتجاوز عشرات الأفراد، بينما كان المتظاهرون فى الليلة السابقة بعشرات إن لم يكن بمئات الألوف، فلماذا لم تتم عملية الاحتلال ساعتئذ؟! ثم أين الحرس الجمهورى؟ وأين قوات الأمن؟ يا قوم: أرجو أن نحترم عقولنا».



(8)
الاستفتاء على الدستور

كنت أتمنى ألا يصدر الدكتور مرسى إعلانه الدستورى المعيب الذى أشعل النار فى جسد الوطن..وكنت أتمنى أن يتأجل الاستفتاء على الدستور ريثما يتم التوافق الوطنى عليه، على الأقل فى المواد المختلف عليها والتى ربما لا تزيد عن ٢٠ مادة، كما وعد بذلك الدكتور مرسى..لكن للأسف، لم يحدث فزاد النار لهيبا.

إن نسبة المشاركين فى الاستفتاء كانت ٣٢٪ فقط، ومعنى هذا أن الذين قاطعوا الاستفتاء بلغت نسبتهم ٦٨٪، أى ما يعادل ٣٥ مليون مواطن..كما أن الذين قالوا «نعم» كان عددهم حوالى ١٠,٧ مليون مواطن، بينما من قالوا «لا» كانوا حوالى ٦,٦ مليونا..وهذا يدل بوضوح على أن الدستور لا يعبر بحال عن توافق وطنى.

أزعم أن أداء الدكتور مرسى، إضافة إلى تراجع شعبية الإخوان والتيار الإسلامى بشكل عام هما السبب الرئيسى فى تدنى نسبة المشاركة..وبالتالى لن يكون الاستفتاء نهاية الأزمة، بل استمرار وربما تعقيد لها، وما لم يتدارك الدكتور المرسى هذا الأمر فسوف تكون العواقب وخيمة، داخليا وخارجيا (راجع مقالى المنشور بجريدة «المصرى اليوم» القاهرية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢)..فى هذا المقال طالبت الدكتور مرسى بأن يرتفع إلى مستوى التحدى

الذى تواجهه البلاد، وأن يقوم بتوجيه الدعوة بنفسه، سريعا وعاجلا، لرموز القوى السياسية والوطنية للحوار والتوافق حول: مواد الدستور المختلف عليها، ومشروع قانون انتخاب مجلس الشعب القادم، والتعديل الوزارى المزمع إجراؤه..إلخ، بذلك يستطيع أن ينزع فتيل الأزمة، ويعيد اللحمة.. وقلت: إن الفرصة مازالت سانحة، وأرجو ألا تفلت من بين يديه كبقية الفرص الأخرى التى ضاعت..إنها لحظة فارقة فى تاريخ الوطن، وما أقلها.. ولعلها تكون بداية لرأب الصدع وجمع الشمل..فهل من مجيب؟ نرجو ذلك.

(9)
لسنا أمام دولة

فى يوم الأربعاء ٦ فبراير ٢٠١٢، نشرت لى جريدة «الوطن» المصرية مقالا بعنوان «تعرية وقتل واغتصاب وطن»، يشير بمنتهى الوضوح إلى أننا نعيش مأساة عهد فقدت فيه الدولة مقوماتها الأساسية..لقد فشل الدكتور مرسى كما لم يفشل رئيس من قبل..تعالوا بنا نلقى الضوء على ماحدث فى هذه الأيام:

«مشاهد الاحتراب الأهلى، والعنف المجتمعى، والقتل، والتحرش الجنسى، ومحاولات الاغتصاب الجماعى، والتعذيب، والاختفاء القسرى، فضلا عن تغييب القانون، والاعتداء على السلطة القضائية، كل ذلك معناه أننا لسنا أمام دولة..سوف نختار فقط ٣ مشاهد، نتناولها بإيجاز شديد لضيق المساحة.

أول هذه المشاهد قصة حمادة صابر..مبيض محارة..أحد ضحايا المجتمع الذين يعيشون على هامش الحياة..حمادة ساقه حظه إلى قصر الاتحادية مع المتظاهرين مساء الجمعة ١ فبراير..وهناك تم ضربه وسحله وإهانته وتعريته أمام العالم على يد الأشاوس من قوات الأمن..الداخلية اعترفت بوقوع المأساة، ورئاسة الجمهورية أبدت أسفها..مسكين حمادة صابر..ترى



كم حمادة صابر فيك يا وطن؟ المشهد كان واضحا وفاضحا..من المؤكد أنه أصاب الجميع بالحزن والألم والوجع..أزعم أنه لايوجد إنسان حر، أيا كانت عقيدته أو ملته أو جنسيته، رأى هذا المشهد ثم لم يتألم..صورة مصر أمام العالم أصبحت مخزية..لم تكتف الداخلية بما فعلت، لكن من الواضح أنها قامت بممارسة الضغط، ترغيبا وترهيبا، على حمادة صابر لكى يغير أقواله، حيث ظهر الرجل المسكين على القنوات الفضائية يقول كلاما أثار من الإشفاق أكثر مما أثار من العجب والدهشة..زعم الرجل أن المتظاهرين هم الذين قاموا بتعريته، وأن الداخلية هى التى أنقذته (!!!)..انكسر الرجل أمام أهله وأولاده والناس..آه يا وطن..أهين حمادة صابر مرات..المهم أنه غير كلامه بعد ذلك وذكر الحقيقة..وما بين الكذب والحقيقة تثار علامات استفهام.

بالنسبة للداخلية، لا جديد تحت الشمس..لم يتغير شىء..نفس المفاهيم، والسياسات، والتوجهات، والممارسات..التعذيب مازال حاضرا بقوة..والقتل أيضا..فكم من الشباب تم قتلهم فى عهد الدكتور مرسى؟

ثانى هذه المشاهد يمثلها ٣ من فتيان الثورة..محمد حسين «كريستى»، وعمرو عبد الرحيم سعد، ومحمد الجندى..قتلتهم رصاصات الداخلية عند قصر الاتحادية فى نفس الليلة..والأخير تم تعذيبه حتى الموت..هل يكونون آخر من يقتل على يد الداخلية، أم سيظل مسلسل الدم مستمرا؟ وإلى متى؟ ربما تكون هناك تحقيقات، أو لا تكون..الكثير يتساءل: هل يذهب هذا الدم هدرا، كما ذهبت دماء أخرى كثيرة قبلها بأيام؟ أعتقد لا..فهذه الدماء الزكية هى الوقود الحى لاستكمال الثورة.

ثالث هذه المشاهد يمثل عارا ونقطة سوداء على جبين الوطن..أعتقد أن الملايين من المصريين، وغير المصريين، شاهدوا شاشة قناة النهار مساء الجمعة ١ فبراير الفتاة ياسمين البرماوى والسيدة هانيا مهيب وهما

تتحدثان عما حدث لهما فى ميدان التحرير، من تحرش جنسى ومحاولات اغتصاب جماعى..الأولى منذ أكثر من شهر، والثانية منذ أسبوع تقريبا.. امتلكت الفتاة والسيدة شجاعة منقطعة النظير، تضاهى شجاعة عشرات ومئات وآلاف الرجال..قالت ياسمين إنها أهينت، لكنها ليست عارا، والعار هم هؤلاء المجرمون والسفلة الممسوخون الذين قاموا بذلك، ومن حرضهم على ذلك..كان واضحا أن العملية منظمة وممنهجة، وتقوم بها مجموعات، وتقف وراءها جهة ما(!!)..الهدف هو تلويث ميدان التحرير، رمز الثورة.. هو منع الفتيات والسيدات عن المشاركة فى التظاهرات..هو إلحاق الهزيمة النفسية بفتيات وسيدات مصر..نعم بدأ التحرش ومحاولات الاغتصاب منذ فترة، لكنها لم تكن بهذه المنهجية..والهمجية (!!)



(10)
خطاب مفتوح إلى الإخوان

لعلمى بما تواجهه مصر من تحديات، داخليا وخارجيا، ولعلمى أيضا بمسؤولية الإخوان عما يجرى ومدى حرصى على أن يتدبروا أمرهم ويدركوا حجم الأزمة التى وضعوا أنفسهم ومصر فيها، فقد توجهت إليهم بخطاب مفتوح تم نشره فى مقالى الأسبوعى بجريدة «المصرى اليوم» القاهرية يوم الأحد ١٠ فبراير ٢٠١٢..وقد جاء فى هذا الخطاب ما يلى:

«من الملاحظ أن الهجوم على الإخوان بلغ حدا غير مسبوق..أسمع عبارات شديدة وقاسية تتردد على ألسنة الكثيرين، إعلاميين وغير إعلاميين..شيوخا وشبابا..فأتألم وأتوجع..فبالرغم من خروجى من الجماعة إلا أن عاطفتى تظل معها، وأتمنى اليوم الذى أراها فيه وقد حققت ما تصبو إليه من الآمال والأحلام..لقد قضيت بها حوإلى ٤٣ عاما، هى أحلى سنوات عمرى، ويعز على أن أراها على هذا النحو..انتقدتها بدافع من حبى لها..وكنت أحيانا أقسو عليها، رغبة فى أن تصوب طريقة تفكيرها وسياساتها وممارساتها، على اعتبار أن الخير الذى يتحقق على يديها هو خير للوطن، قبل أن يكون خيرا لها.

لقد كنت واعيا بحجم التحدى الذى يواجه الإخوان داخليا وخارجيا..حذرت من حجم التنازلات التى سوف يضطر الإخوان لتقديمها حال وصولهم إلى



السلطة..وقد حدث..مع ذلك كنت مضطرا لإعلان وقوفى، بل ضرورة وقوف الجماعة الوطنية إلى جوار الدكتور مرسى وهو يخوض معركة الإعادة مع الفريق أحمد شفيق..وعلى النقيض ممن أعلنوا ندمهم على ذلك، أنا لست نادما، بل إن عاد التاريخ سوف أتخذ نفس الموقف دون تردد..فى رأيى، أداء الدكتور مرسى دون المستوى..أصاب فى أمور وأخطأ فى أمور كثيرة..أعطى وعودا وحنث فيها..خسر الكثير..وخسرت معه الجماعة أكثر.

كان اختياره لحكومة د. هشام قنديل غير موفق، فهى حكومة متواضعة، محدودة القدرات، وفاقدة للحلم والخيال والطموح..أعتقد أن الإبقاء على هذه الحكومة بعد كل هذه الإخفاقات والمصائب والكوارث سوف يغرى من يأتى بعد ذلك بأن يكونوا على نفس القدر من العجز والفشل والإهمال واللامبالاة..لذا أقول للدكتور مرسى: إحزم أمرك وأقل رئيس وزرائك، واختر من هو أولى بالقيادة، خاصة أن مصر ملأى بأصحاب القدرات والكفاءات.. نحن فى حاجة إلى حكومة إدارة أزمات، حتى ولو لمدة شهرين..أرجو أن يكون واضحا أنك المسؤول أمام الشعب عن كل ما يقع، ولا تنس أنه سقط فى عهدك خلال سبعة أشهر ٦٥ شهيدا!!

عموم الإخوان يثقون فى قياداتهم، وهذا ليس عيبا فى حد ذاته، لكن العيب فى تأييدهم المطلق لكل ما يصدر عنهم من تصريحا ومواقف، رغم التناقض البين والصارخ بينها..يتضح هذا للناس..إذا قالت القيادات شيئا، قال عموم الإخوان: آمين..وإذا قيل عكسه بعد يوم أو بعض يوم، قالوا: آمين..التبرير هو سيد الموقف..أيها الإخوان دافعوا عما تقوله قياداتكم، لكن بوعى وتبصر..ناقشوها وحاسبوها وسائلوها..استمعوا إلى ما يقوله منتقدوكم ومخالفوكم، فليس كل ما يقولونه خطأ، كما أن كل ما تقوله قياداتكم ليس صوابا..إن الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق الناس بها، كما جاء فى الحديث..ينسى هؤلاء الإخوان أنهم أصبحوا فى السلطة الآن..فما عاد

هناك تضييق، أو ملاحقة، أو مطاردة..ما عادت هناك سجون تنتظرهم، أو محاكمات عسكرية تنصب لهم، أو حرب على الأرزاق تجتاحهم..وبالتالى لابد أن تتسع الصدور للنقد، وإن كان جارحا..كما نطالب المعارضين أو الرافضين بالكف عن الشتائم والسخائم، وإن كان بعض الإخوان ـ للأسف ـ يقعون فى ذلك، فقد نسوا قوله تعالى: «ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتى هى أحسن».

المجموعة الموجودة الآن فى قيادة الجماعة لم تعد مناسبة..لابد من اختيار غيرها..الظروف والأجواء الآن تحتاج لنوعيات أخرى تناسب طبيعة المرحلة.. كما أن نظم ولوائح الجماعة لم تعد ملائمة..الهياكل الإدارية والتنظيمية واللجان النوعية والفنية يجب أن تتطور لتلاحق متغيرات العصر..كما أنه آن الأوان لتوفق الجماعة أوضاعها لتكون جمعية مسجلة..الدور التربوى والدعوى والاهتمام بالشأن العام لا تقل أهمية عن العمل الحزبى..لابد من فصل حقيقى بين الحزب والجمعية..ولابد أيضا من عدم التدخل فى عمل الرئيس..لابد..فهذا التدخل سبب إرباكا وارتباكا شديدين.

أيها الإخوان.. لطالما نادينا ونادى غيرنا بضرورة شراكة وطنية حقيقية.. مازالت الفرصة سانحة، فلا تدعوها تفلت من بين أيديكم..يجب أن نقر ونعترف بأن العبء أكبر بكثير جدا من الإخوان، ومن التيار الإسلامى بكل فصائله..وها أنتم ترون ما يجرى ويقع من مصائب وكوارث..نريد أن تتحول الشراكة إلى واقع حقيقى على الأرض..والمسؤولية فى ذلك تقع على الجميع، لكنها تقع بدرجة أكبر على التيار الإسلامى، والإخوان بالذات».



(11)
عندما يتكلم الدكتور مرسى

بعد أن تولى الدكتور مرسى منصبه، لم يكن يترك مناسبة مهمة أو غير مهمة إلا وتحدث فيها..وللإنصاف بعض هذه الأحاديث كان قريبا من المواطن العادى البسيط، لكن بعضها الآخر - وما أكثره - لم يكن موفقا على أى نحو، لدرجة أننى كنت أتحسب كثيرا إذا ما أعلن عن خطبة أو حوار له، مسجلا كان أو على الهواء مباشرة..ويبدو أن هناك من نصح الدكتور مرسى أن يقل من أحاديثه، تجنبا للتأثير السلبى على شعبيته، ووصل الأمر إلى أن الرجل امتنع عن الحديث إلى الشعب فى أوقات حرجة وصعبة للغاية.

وفى يوم الجمعة ١٥ مارس ٢٠١٣، وقف الدكتور مرسى خطيبا أمام ضباط وجنود الأمن المركزى فى حى الدراسة بالقاهرة، وقال: «كنتم فى قلب ثورة ٢٥ يناير»..و «أنتم فى قلب العبور إلى ثورة يناير»..ولأن هذا الكلام يجافى الحقيقة والواقع تماماً، فقد أثار دهشة وذهولا، بل تندر كل من سمعه.. وقد قرأنا آنذاك تعليقات على شبكات التواصل الاجتماعي وسمعنا فى الفضائيات، ما أثار كوامن الأشجان..لقد كانت الشرطة فى قلب الثورة فعلا، لكن ليس بالمعنى الذى قصده الرئيس..كانوا فى قلب الثورة، ليس لحمايتها أو للمساهمة فى إسقاط نظام فاسد مستبد، لكن ليمارسوا أعمال القتل



والبطش والسحل..نسى الرجل - أو تناسى - ما فعلته الشرطة بالمتظاهرين فى تلك الأيام العصيبة التى راح ضحيتها ما يقرب من ألف شهيد وآلاف الجرحى والمصابين، وأنها لاتزال تقوم بنفس الدور..يقول الدكتور مرسى: «من حكمة الله علينا، أن جعل ثورة ٢٥ يناير هى نفس يوم عيد الشرطة، دليلا على دورهم الكبير فى الثورة» (!!)..لا أعتقد أن الرجل تاه عنه أن الثورة ما قامت إلا بسبب ممارسات الشرطة التى ذاق الشعب المصرى على يديها ألوانا شتى من القمع والبطش والتنكيل، وانتهاكات حقوق الانسان على مدى عقود طويلة..وإذا كان الدكتور مرسى أراد أن يجامل الشرطة، فهذا شأنه..لكن ليس على حساب الحقيقة والتاريخ..فهل أخطا الرجل أو خانه التعبير، بحيث لم يستطع أن يميز بين جرائم ارتكبتها الشرطة، وبين محاولاته رفع معنوياتها واستعادة عافيتها؟!..ربما..لكن، لا يلهينا ذلك عن المهمة الكبرى التى يجب أن يضطلع الرجل بها، وهى إعادة هيكلة وزارة الداخلية التى تأخرت كثيرا، وذلك بمفاهيم وعقيدة جديدة..وليكن واضحا أن محاكمة القتلة وأخذ حق الشهداء، ليس فقط هو حق العدالة والمجتمع، لكنه الضمانة الأكيدة للأمن والاستقرار.

(12)
لماذا استقال مستشارو الرئيس؟

فيما مضى لم تكن هناك استقالة لأى مسؤول فى الدولة، خاصة المستويات العليا، بل كانت هناك إقالة.. كانت نظم الحكم آنذاك من الكبر والغطرسة والغرور، ومن الاستبداد والعناد، بحيث لا تقبل من مسؤول فيها أن يتقدم باستقالة من موقعه.. كان ذلك يعتبر إهانة لا تغتفر، وتعرض صاحبها للغضب السامى، من فراعين كبار وصغار.. وجاءت الثورة فهدمت بعض حصون الاستبداد، وليس كلها، فذلك يحتاج جهدا ووقتا.. أصبح إذن من الطبيعى والعادى أن يتقدم مسؤول باستقالته من منصبه إذا وجد ما لا يعجبه، أو يتصادم مع قيمه ومبادئه.. هذه بعض نتائج الثورة..

فى عهد الرئيس مرسى، تقدم بعض المساعدين والمستشارين له باستقالاتهم، وشملت القائمة الأساتذة: د. سمير مرقس، د. سيف عبد الفتاح، سكينة فؤاد، فاروق جويدة، عمرو الليثى، محمد عصمت سيف الدولة، أيمن الصياد، خالد علم الدين، وأخيرا المستشار محمد فؤاد جادالله.. وقد قدم المستشار أحمد مكى استقالته، بسبب مشروع قانون السلطة القضائية، وما سوف ينجم عنه من مذبحة غير مسبوقة للقضاة.. لكن يبدو أنها لم تقبل بعد.. المهم أن الرئاسة صمتت.. لم تقل لنا: لماذا استقال كل هؤلاء.. كأن



شيئا لم يحدث.. لكن لسان الحال كان يقول: الحمد لله أنها جاءت منهم (!)
من المؤكد أن لكل واحد من الأساتذة الفضلاء أسبابه ودوافعه، لكن هذه الاستقالات تعكس فى الحقيقة خللا واضحا، خاصة أن المستقيلين يمثلون عددا لا بأس به، نسبة للعدد الكلى وهو ٢١ عضوا.. وأعتقد أن هؤلاء كانوا يتمنون أن يقدموا أحلى ما عندهم لبلدهم، من خلال هذا الموقع.. لقد توقفت وتوقف الكثيرون غيرى طويلا أمام اعتراف المستشار محمود مكى، أيام أن كان نائبا للرئيس، وهو يقول إنه لم يعلم شيئا عن الإعلان الدستورى المعيب الذى أصدره الدكتور مرسى فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، وإنه فوجئ به!! معنى هذا أن الرجل لم يستشر فيه وهو رجل القانون، وأنه تم التعامل معه كأنه واحد من أفراد الشعب، رغم خطورة الموضوع.. وهذا فى حد ذاته أمر كارثى، خاصة فى وقت ومرحلة صعبة ودقيقة وحرجة نحن فى أمس الحاجة فيها إلى العمل المؤسسى وما يقتضيه من شفافية وانسيابية فى المعلومات ومشاركة لأهل العلم والاختصاص بما يمكّن الرئيس من اتخاذ القرار السليم.. لكن يبدو أن الرئيس فى واد والعمل المؤسسى المطلوب فى واد آخر.. لقد نبهت كثيرا إلى أن هناك من يتدخل فى شؤون الرئاسة وعمل الرئيس، وقلت إن هذا هو أحد أهم أسباب الارتباك فى قرارات ومواقف الرجل، وأن هذا الأسلوب لا يتفق وإدارة دولة بوزن وحجم مصر.. لكن من الواضح أنها صيحة فى واد ونفخة فى رماد، وأخشى أن نصحو يوما على ما لا يحمد عقباه، ونسأل الله السلامة.. والسؤال الذى يطرح نفسه: إذا كان هذا هو شأن الرئيس مع نائبه، فكيف شأنه مع مساعديه ومعاونيه؟!
لقد تقدم المستشار محمد فؤاد جادالله باستقالة مسببة، ولا أدرى هل هناك نية للتحقيق فيما جاء بها أم لا؟! قد يكون الرجل محقا أو مخطئا.. لكن المهم أن يجرى تحقيق شفاف ونزيه، أو دراسة مفصلة ومعمقة لما قاله جادالله، حتى يتم الاستفادة بنتائجها.. نريد أن نضع أيدينا على مواطن

الخلل- وهى بالقطع موجودة- ونعمل على تصويبها.. لكن- كما العادة- يخرج علينا المتحدث باسم الرئاسة ليقول تعليقا على الأسباب التى أوردها جاد الله فى استقالته: «إن كل ما جاء فى متن الطلب هو رأى شخصى لا نعلق عليه»(!).. ثم يستطرد قائلا: «لا يجب استخلاص استنتاجات من الاستقالات المتتالية فى الفريق الرئاسى، سواء كانت اختيارا أو عدمه».. وليس عندى من تعليق على هذا سوى: شكر الله سعيكم.. ولا أراكم الله مكروها فى عزيز لديكم.. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

قرأنا من يتهم المستشار جادالله بأنه كان يتمنى أن يعين فى منصب ما، ولما لم يُستَجب له قدم استقالته التى «ويا للمصيبة» أعلنها على الملأ.. وقرأنا أيضا من يقول للرجل: وأين كنت خلال الأشهر العشرة؟ ولماذا كان صمتك خلال تلك الفترة؟ هذه أقوال صغيرة، فضلا عن أنها غير لائقة، وتتجاوز حدود الموضوعية والإنصاف.. قد تتفق أو تختلف مع المستشار جادالله.. لكن، ليكن خلافك راقيا.. وأخلاقيا.. قد تكون هناك أسباب موضوعية وأخرى شخصية.. وارد كل هذا.. وعلى الرئيس أن يزيل اللبس ويكشف الخلط ويضع يده على الحقيقة دون تراخ أو حيود.



(13)
وما زال فقدان التوازن قائما

منذ أن تم الإعلان رسميا عن فوز الدكتور مرسى برئاسة الجمهورية، لاحظنا من خلال متابعتنا لأفراد من الإخوان على مستويات شتى أن هؤلاء الأفراد يتكلمون ويتصرفون كأن كل واحد منهم هو الرئيس..بالطبع نتفهم جيدا مدى الفرحة التى عمت كل الإخوان، والمتعاطفين معهم، وحتى الذين أعطوا أصواتهم للدكتور مرسى نكاية فى الفريق أحمد شفيق، حين علموا الخبر..ونتفهم جيدا أيضا أن وصول أحد الإخوان إلى قمة هرم السلطة فى مصر، بعد عقود طويلة من المعاناة، كان حلما وخيالا بعيد المنال..حقا، كانت هذه النقلة، من السفح إلى قمة التل مباشرة، نقلة ضخمة وكبيرة، لم تستطع عقول الإخوان استيعابها..كنت أشعر أنها أفقدتهم كثيرا من توازنهم، وأنهم يحتاجون إلى وقت وجهد لاستعادة هذا التوازن..كنت ولازلت خائفا وقلقا على مصر، وعلى الإخوان.

إن معنى فقدان التوازن بالنسبة لإدارة شؤون دولة فى حجم مصر، وفى ظل تركة خربة وبيروقراطية عتيدة، شىء مخيف..لأنه ينعكس سلبا على كل شىء..على الرؤية الاستراتيجية، والقدرة على التواصل مع كافة أجهزة ومؤسسات الدولة، وأسلوب وطريقة الحكم، وكيفية مواجهة التحديات

الداخلية والخارجية..إلخ.

البداية لم تكن موفقة بحال..إذ لم تكن هناك عملية تهيئة وإعداد وتأهيل.. حمل القوم إلى الملعب مباشرة دون إحماء أو تسخين، فكانت النتيجة أن تقلصت العضلات وتمزقت الأربطة..لم يكن لدى اللاعبين مدرب ولا معسكر تدريب، ولا دراسة لخطة، فحدث الاضطراب والارتباك والتردد وعدم القدرة على التسديد..وثار الجمهور..لقد جاء ليؤيد ويدعم ويستمتع بأداء فريقه الذى ظاهره وأيده، لكن الأخير خذله وخيب آماله وأحلامه..إكتشف الجمهور على أرض الواقع أن فريقه ينقصه الكثير، وأنه لم يكن بالمستوى اللائق والكفء لخوض المباراة..وقبل أن يغادر، ألقى بالزجاجات الفارغة على أرض الملعب، وقام بإشعال الحرائق وتحطيم كراسى المدرجات..

كنت أتوقع أن تنعكس نتيجة الفوز بمنصب الرئيس على الإخوان، تواضعا ولينا وسماحة، خاصة أنهم أصحاب دعوة ورسالة..لكن العكس هو الذى حدث..شعور بالزهو وإحساس متعاظم بالقوة، مع غرور لا تخطؤه العين.. أصبح من كان يتخفى بالأمس وينكر علاقته بالإخوان، يعلن عن نفسه اليوم بتباه وتفاخر واستفزاز أنه من الإخوان..ولله فى خلقه شؤون.

لاحظنا كثرة المتحدثين، فى الفضائيات وعبر كافة وسائل الإعلام، سواء من حزب الحرية والعدالة أو من الجماعة..وليست هذه مشكلة فى حد ذاتها، فالمطلوب أن تكون هناك شخصيات كثيرة تستطيع أن تعبر عن طبيعة المرحلة ومتطلباتها واستحقاقاتها، شريطة أن تكون هذه الشخصيات على مستوى عال من القدرة والكفاءة والفهم..لكن المشكلة أن كثيرا من المتحدثين لم يكونوا على المستوى اللائق، وكانت تصريحاتهم سطحية وفجة ومستفزة، فضلا عن استهانتها بالعقول فى كثير من المواقف..ناهيك عن الأخطاء والتناقض الواضح والبين..لم يكن هناك بأس من أن تتحدث شخصيات من حزب الحرية والعدالة عن استراتيجية وخطط وبرامج الحزب فى المرحلة

الحالية والمقبلة..وكذلك الحال بالنسبة لشخصيات من الجماعة..لكن أن تتحدث شخصيات من هنا أو من هناك عن شئون الرئاسة وعمل الرئيس، وكأنها هى التى تخطط وتدبر، فهذا أمر مرفوض وغير مقبول..صحيح، كان المتحدث باسم الرئاسة يخرج علينا بين حين وآخر لينفى هذه التصريحات أو تلك..لكننا كنا أمام عملية خلط وتوريط ساهمت بشكل كبير فى إفقاد الثقة فى إدارة الرئيس..يكفينا ما كان يصدر من الرئاسة ذاتها من قرارات غير مدروسة وغير منطقية وغير مناسبة، بسبب المستشارين غير الأكفاء أو نتيجة التدخل الواضح من أعضاء مكتب الإرشاد..فلدينا قرارات نفاجأ بها ليلا وتلغى نهارا، أو يتم التراجع عنها، وقوانين يتم التصديق عليها ويثبت أنها لم تستكمل إجراءاتها..ووزارة تتشكل دون معايير حقيقية وموضوعية.. ومشروع إقليم قناة السويس الكارثى..ومن قبله قانون الصكوك..كل ذلك شاهد ودليل على أن فقدان التوازن ما زال قائما..وكأننا ندير دولة ليس لها تاريخ أوعراقة أومكانة (!)

فيما مضى كانت الجماعة - باستثناءات قليلة - معروف عنها الانضباط فى الكلمة والمواقف، نظرا للضغوط التى كانت تتعرض لها أو الضربات التى كانت توجه إليها من قبل السلطة القمعية..بعد الثورة، نال الجميع، بمن فيهم الإخوان، حريتهم..لم تعد هناك ضغوط أو تضييق أو ملاحقة أو مطاردة أو سجون..أحدثت الثورة نوعا من الاسترخاء، إذ لم يعد الحذر والتحوط واليقظة والانتباه موجودا.

بعد الوصول إلى قمة هرم السلطة، صار الوضع مختلفا تماما..كأنما انفرطت حبات العقد..كما لو كان الأمر كلأ مباحا..الكل يتحدث ويصرح دون قيود أو ضوابط أو اعتبار لأى شىء..وكأن لسان الحال يقول «البلد بلدنا»..

خذ مثلا تلك التصريحات التى أدلى بها الدكتور عصام العريان فى حواره مع حافظ الميرازى على قناة دريم أواخر ديسمبر ٢٠١٢، حيث ناشد



يهود «إسرائيل» الذين هاجروا من مصر أن يعودوا إليها..قال الدكتور العريان: «ياريت اليهود بتوعنا يرجعوا لنا بعد كده، عشان يفسحوا مكان للفلسطينيين..يعنى الفلسطينيين يرجعوا بلدهم واليهود العرب يرجعوا بلدهم إن شاء الله..سأله الميرازى: يعنى أنت بترحب بأن اليهود المصريين يرجعوا؟..فأجاب العريان: اليهود المصريين اللى طردهم عبد الناصر..طردهم ليه؟..طردهم ليه؟..دول راحوا شجعوا الاحتلال..شجعوا الاحتلال..كل مصرى له حق أن يعود، خاصة أنه سيعود ليفسح مكان لفلسطينى..يعنى أنا عايز أخلى الفلسطينى يرجع بلده..حق العودة، حق لا يمكن انكاره ولا يمكن التنازل عنه إطلاقا..قال الميرازى: لكن هو مش بالضرورة مشروط، بمعنى إنه هو كمصرى خرج من بلده فى رأيك إنه من حقه الواجب يرجع..قال الدكتور العريان: أنا بناديهم الآن..مصر أولى بيكم من «إسرائيل»..إنتم ليه تعيشوا فى كيان عنصرى؟..ليه تعيشوا فى كيان احتلال؟ ليه تبقوا ملوثين؟..دى جرائم حرب حيعاقب عليها قادة الاحتلال ولن يفلتوا من العقاب.

ماذا أراد الدكتور العريان بهذه التصريحات؟! ولماذا أدلى بها؟! ولماذا فى هذا التوقيت بالذات؟ ألم يدر بخلد الرجل ما يمكن أن تحدثه هذه النوعية من التصريحات من آثار وتداعيات على المستويين، الداخلى والخارجى؟

لقد أثارت هذه التصريحات سيلا من التساؤلات من كل ألوان الطيف السياسى، فضلا عن الهجوم الكاسح والتعليقات النارية التى صبت جام غضبها على الدكتور العريان، سواء على الفضائيات فى برامج الـ «توك شو»، أو شبكات التواصل الاجتماعى، أو حتى فى المقالات.

وفى مساء الثلاثاء ١ يناير ٢٠١٣، خرج المتحدث الرسمى باسم رئيس الجمهورية، الدكتور ياسر على، ليؤكد على أن مؤسسة الرئاسة غير مسؤولة عن التصريحات التى أدلى بها نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، وقال: إن هذه التصريحات آراء شخصية خاصة..وذكر ياسر على أن مستشارى الرئيس

مرسى لا يتحدثون باسم الرئاسة، وليس لنا أى تعليق حول هذه التصريحات (!)
ومن أغرب التصريحات التى أطلقها الدكتور العريان أيضا هى مطالبته بترخيص سلاح لشباب الإخوان بغرض حماية المقرات(!)..كان ذلك من خلال برنامج «٩٠ دقيقة» الذى يبث من قناة المحور الفضائية..وقد تساءل الكثيرون يومها: وهل سيستخدم شباب الإخوان السلاح لحماية المقرات فقط، أم لأغراض أخرى؟ وهل سيتم الترخيص بحمل السلاح لشباب الإخوان فقط، أم يمتد لغيرهم أيضا؟ وما هو الحال إذا نشب نزاع بين هؤلاء وأولئك؟ وفى رده على تصريحات الدكتور العريان، قال إبراهيم منير، الأمين العام للتنظيم الدولى للإخوان لـ «المجلة» اللندنية بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٣ ما نصه: «لا أقبل أن تحمل جماعة الإخوان المسلمين السلاح أو تتقدم لوزارة الداخلية بطلب الحصول على ترخيص حمل أسلحة نارية للدفاع عن المقرات، ولكنى أرفض فى الوقت نفسه فكرة حمل السلاح لأى فرد خارج الشرعية سواء كان من الإخوان أو من غيرهم، ومن وجهة نظرى أن أضرار حمل السلاح أكبر من منافعه، وقد يوفر هذا الطلب الفرصة أيضا لتسليح الخصوم لمواجهة سلاح الإخوان، وتتحول المواجهات والاختلافات الأيديولوجية والسياسية إلى معارك مسلحة..لذا أرفض تماما حمل الإخوان السلاح بدعوى الدفاع عن مقارهم، حتى لو حرقت كلها».
مثال آخر من التصريحات، ما جاء على لسان الدكتور البلتاجى عن متظاهرى قصر الاتحادية يوم الثلاثاء ٤ ديسمبر ٢٠١٢، والتى قال فيها إن ٦٠٪ منهم كانوا من الأقباط؟! فهل قام الدكتور البلتاجى بحصرهم والتعرف عليهم؟ وما الذى قصده من وراء ذلك؟ وحتى لو كانوا فعلا كما قال، أليسوا مصريين ومن حقهم أن يعلنوا عن رأيهم ورفضهم واحتجاجهم مع إخوانهم؟ لقد خرج الشعب بكل أطيافه فى تلك التظاهرة بمئات الألوف، فلماذا هذا التخصيص؟!



وفى بيانه الذى أصدره «الاتحاد العام لأقباط من أجل الوطن» بالإسكندرية، والذى نشر على موقع مصراوى بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، قال: «إن تلك التصريحات لا تتسم بالمسؤولية وغير قائمة على حقائق واقعية وتختزل كل الأحزاب المعارضة والقوى الثورية، فى تعمد واضح لإعلاء النزعة الطائفية، التى هى عبارة عن «تلاعب بالنار»، وتدعو إلى الفتنة وتقسيم الشعب المصرى بين مسلم ومسيحى على غير الحقيقة».

وقال البيان: «إن الأقباط انتماءاتهم السياسية مختلفة ومتنوعة فمنهم منتمين لأحزاب متعددة ومنهم غير المسيسين مثل بقية الشعب المصرى فى غالبية مواطنيه»

وطالب الاتحاد حزب الحرية والعدالة بموقف واضح من تلك التصريحات المؤسفة، والتى تضر ضررا بالغا بالوحدة الوطنية التى ننشدها جميعا بين شركاء الوطن الواحد..

ونأتى إلى ثالثة الأسافى، أقصد التحرش اللفظى الذى صدر من وزير الإعلام بحق صحفيات مصريات فى مؤتمرات عامة، ومن قبل مع مذيعة مشهورة فى قناة فضائية عربية، وهو ما أثار استهجان وغضب الكافة..ولعل التظاهرات التى قامت بها الإعلاميات أمام ماسبيرو، والتعليقات الحادة والساخرة على شبكات التواصل الاجتماعى، وما جاء فى البرامج الحوارية من احتجاج وردود أفعال رافضة بخصوص هذه القضية كانت أبلغ رد..فى الواقع نحن نعانى حالة انفلات وتدهور قيمى وأخلاقى..تخوين واتهامات بالعمالة وشتائم وسخائم، نالت الجميع؛ الرئيس وجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وأحزاب المعارضة..إلخ..ولاشك أن المسؤولية الكبرى تقع فى ذلك على عاتق رئيس الدولة، علاوة على وزارات التعليم والثقافة والإعلام..وقبل ذلك وبعده احترام سيادة القانون.

وقد نجحت وسائل الإعلام فى تصيد بعض الأخطاء التى وقع فيها الرئيس



وقيادات من حزبه وجماعته، وقامت بتضخيمها والتركيز عليها وإبرازها بشكل مثير..وبدلا من الاعتذار والاعتراف بالخطأ، وضبط إيقاع التصريحات ومحاسبة أصحابها، إذا بالإخوان يشنون الهجوم على الإعلام ويتهمونه بالتضليل (!)..ونسى هؤلاء أن أحد مهام الإعلام هو تسليط الضوء على الأخطاء التى تصدر من أى مؤسسة أو هيئة أو حزب أو قيادة مسؤولة فى الدولة، كى يعلم الرأى العام ما يجرى، وحتى يتمكن الشعب من المراقبة والمحاسبة..أما الإعلام الذى يتعمد الكذب، وينشر أخبارا مجتزأة أو مبتوتة الصلة عن سياقها، فى محاولة منه لتشويه صورة هذا الحزب أو ذاك، أو هذه القيادة أو تلك، فلسنا معه بحال.



(14)
السر فى بئر

مشكلة كبيرة ان تتحدث فلا يصدقك احد، حتى وان كنت صادقا..فالثقة بينك وبين الاخرين حين تصل الى الصفر أو قريبا منه، فلا تتصور ان هناك من ياخذ حديثك على محمل الجد، او يضعه محل اعتبار، حتى وان أقمت المهرجانات وأصدرت عشرات التاكيدات..لماذا؟ لان الثقة هى عملية بناء مستمرة لجسور قوية ومتينة بينك وبين الاخرين..وهى عملية تراكمية، تاخذ وقتا وجهدا..واهم عناصرها الشفافية والصدق واحترام عقول الاخرين، فضلا عن عدم التناقض بين القول والفعل..وهى -كما نعلم - امور مفقودة.. خذ مثلا..اتفاق فيرمونت الشهير..او اللجنة التاسيسية لكتابة الدستور..او التوافق على الدستور قبل عرضه على الشعب للاستفتاء عليه..او تعيين نائب عام من اجل حق الشهداء فى القصاص..او مشروع تنمية «اقليم» محور قناة السويس..او مؤتمر العدالة بشان مشروع قانون السلطة القضائية..الخ.

هناك ثلاثة ضباط وأمين شرطة تم خطفهم، وهم على حدود مصر، يوم ٤ فبراير ٢٠١١.. وحتى الآن لا نعرف عنهم شيئا..اين هم؟ من الذى خطفهم؟ هل هم على قيد الحياة، ام تم تصفيتهم؟!

لدينا ١٦ شهيدا قتلوا فى رفح ساعة الإفطار فى رمضان يوم ٥ أغسطس ٢٠١٢.. كان معهم ٧ جنود آخرين أصيبوا ولم يستشهدوا..هؤلاء كانوا شهود عيان



على كل ما حدث..وتم التحقيق معهم على يد رجال المخابرات الحربية والعامة..فاين نتائج التحقيق؟ اليس من حق الراى العام ان يعلم؟ واذا كانت ثمة اخطاء قد وقعت، فهل جرت مساءلة او محاسبة؟ لقد اعلن الدكتور مرسى انه يقود بنفسه عمليات حربية من اجل الوصول الى القتلة، والسيطرة على سيناء..الخ. فالى اين وصلنا؟ وعندما سئل الفريق اول السيسى عن الموضوع، نفى الرجل ان تكون لديه اية معلومات (!!!)

بل قولوا لنا..ما الذى أسفرت عنه تحقيقات كل المذابح التى جرت أثناء تولى المجلس العسكرى السلطة فى البلاد؟

قولوا لنا ايضا، ما الذى كشفت عنه التحقيقات التى اجريت - ان كانت حقا اجريت - بشان ما يقرب من ١٠٠ شهيد سقطوا فى عهد الدكتور مرسى؟!

فى مسالة الإفراج عن الجنود السبعة الذين تم اختطافهم قبل فجر يوم الخميس ١٦ مايو ٢٠١٣، وأفرج عنهم بعد ستة ايام، اى صبيحة يوم الأربعاء ٢٢مايو، هناك على الاقل أطراف أربعة، كان لكل منها دوره..الطرف الأول: المخابرات الحربية، والثاني: شيوخ القبائل، والثالث: الخاطفون أو من ينوب عنهم، والرابع: الجنود المخطوفون انفسهم..

المخابرات الحربية هى الطرف الاخطر والاهم فى الموضوع..اذ لديها المعلومات المفصلة عن الطرفين الثانى والثالث، وما جرى مع الطرف الرابع.. فهذه طبيعة عملها، خاصة فيما يتعلق باخطر مناطق مصر، وهى سيناء.. قيل انه كانت لديها معلومات قبل عملية الخطف..وبالتأكيد اتصلت بشيوخ القبائل..وبالتأكيد ايضا، كان لدى الشيوخ معلومات عن الخاطفين، وانهم اتصلوا بهم وتفاوضوا معهم، حيث نجحوا فى اطلاق سراح الجنود السبعة، والا لم يكن هناك داعٍ لتوجيه الشكر والتقدير لما بذلوه..من هم الخاطفون؟ وكيف تم تحرير المخطوفين؟ ولماذا تم تحرير المخطوفين، وفى مقابل ماذا؟ وهل ثمة تحقيق ومحاكمة سوف تجرى للخاطفين؟ أسئلة تحتاج لاجابات.

بالنسبة لتحديد هوية الخاطفين، لا حديث البتة صدر على لسان اى من المتحدثين..فقد تم تجاهل هذا الامر بالكلية، وكأنهم غير موجودين، أو كان الحديث عنهم سر لا يطلع عليه احد، فهل هو قضية امن قومى؟..كما لم يتحدث احد عن الطريقة التى تم بها «تحرير» المختطفين..وهل كانت الحشود العسكرية هى الغطاء الضاغط الذى تمت من خلاله المفاوضات؟ ثم، لماذا كان الاختطاف أصلا؟ قيل: لإيقاف عملية هدم الإنفاق..وقيل ايضا: للإفراج عن محكوم عليهم فى قضايا..وقيل كذلك: لإيقاف عمليات الملاحقة، والا تكون هناك محاكمة..كل ذلك وارد، وان كان هناك نفى قاطع، سواء من المتحدث باسم الرئاسة أو باسم القوات المسلحة.

اصحاب نظرية المؤامرة يقولون ان القصة تمثيلية استهدفت محاولة اكتساب شعبية للدكتور مرسى وللجماعة، خاصة بعد الإخفاقات الكثيرة التى نجمت عن الإدارة الفاشلة خلال الفترة الماضية..كما استهدفت ايضا مواجهة حملة «تمرد» التى تنتشر بسرعة غير متوقعة والتى تدعو الى سحب الثقة من الدكتور مرسى واجراء انتخابات رئاسية مبكرة..فهل هناك استهدافات أخرى؟



(15)
المشكلة فى القاهرة قبل ان تكون فى سيناء!!

مشهور عن الشعب المصرى عاطفيته وطيبته وتسامحه ولين عريكته الى ابعد مدى، وذلك بسبب تدينه الفطرى العميق..فى مؤلفه القيم «شخصية مصر..دراسة فى عبقرية المكان» يقول جمال حمدان عن خصائص الشخصية المصرية ان: «اولها دائما التدين، وثانيها حتما المحافظة، وثالثها باستمرار الاعتدال، ورابعها غالبا الواقعية، وخامسها احيانا السلبية، وبهذا الشكل تبدو السلسلة كمتوالية تنازلية الى حد ما، تتدرج من الموجب الى السالب او من القوة الى الضعف»..مشهور عن الشعب المصرى ايضا صبره الطويل وقدرته الفائقة على التحمل، وهذا ما جعله مستكينا فى مواجهة الطغاة والفراعين لفترات طويلة من تاريخه.. ولاشك ان القهر السياسى والعنف الاجتماعى الذى عاناه هذا الشعب على مدى عهود طويلة على ايدى هؤلاء الفراعين قد لعبا دورا فى هذه الاستكانة..يضاف الى خصائصه تلك، ضعف الذاكرة، ربما نظرا لقلة المامه واهتمامه بقراءة التاريخ او الوقوف عند أحداثه وتاملها وتدبرها، وبالتالي عدم قدرته على استخلاص او استحضار التجارب والدروس والعظات والعبر، التى تفيده فى مستقبل الايام..حقاً، صدق محفوظ حين قال: «آفة حارتنا النسيان».



تلك هى الحالة العامة..وكما يقال لكل قاعدة استثناء..بمعنى انك سوف تجد فى بعض الأحيان من يخرج عن حد الاعتدال، أو الصبر، فيحمل السلاح دفاعا عما يعتقد انه الصواب، رغم مخالفته للفهم الاسلامى الصحيح والفقه الرصين الذى استقر عليه العلماء فى القديم والحديث على السواء..رأينا ذلك على سبيل المثال فى حادث الفنية العسكرية، ومقتل الشيخ الذهبي، واغتيال السادات، وأحداث امن اسيوط، وأحداث الأقصر، وغيرها..بالطبع كانت هناك أحداث أخرى على المستوى العالمى، كتفجير المدمرة كول فى ميناء عدن، وتفجيرات لندن، وكان تفجير برجى التجارة بنيويورك فى مطلع هذا القرن هو الحدث الأبرز والأشهر.

على الطرف المقابل، كانت هناك أحداث عنف وقتل وتدمير وابادة قامت بها دول كبرى، مثل ما حدث ابان غزو أفغانستان واحتلال العراق، اقل ما توصف به أنها جرائم حرب ضد الإنسانية كان من الواجب ان يحاكم مرتكبوها امام محكمة العدل الجنائية الدولية..ولاشك ان الجرائم والمجازر البشرية التى ارتكبها العدو الصهيونى فى فلسطين لا تقل بشاعة أو وحشية، كان اخرها محرقة غزة، وهى فى حد ذاتها جرائم حرب ضد الإنسانية..ومع ذلك لم يحاسب احد..

وان نسينا فلا ننسى أعمال التهويد التى تجرى على قدم وساق فى القدس الشريف، علاوة على المحاولات المستمرة لهدم المسجد الاقصى المبارك واقتحامه المتكرر من قبل الصهاينة..ورغم ذلك، فان الحكام العرب لا نسمع لهم صوتا، لانهم نائمون أو عاجزون أو فاشلون..وعندما جاء أوباما لزيارة فلسطين المحتلة مؤخراً وقال بملء فيه ان القدس عاصمة أبدية ل «إسرائيل»، لم يحرك احد من حكامنا او زعمائنا ساكنا، ولو من باب الرفض أو الاحتجاج أو الاستنكار، وهم الذين كانوا بالامس القريب يملاون الأرض صياحا وضجيجا وهتافا!!

فاذا اضفنا الى ما سبق، الاستبداد الذى يمارسه الحكام فى حق شعوبهم، وإهدار سيادة القانون، والاستهانة بأحكام القضاء، فضلا عن الانتهاكات البشعة لحقوق الانسان، واستخدام العنف والقمع والقتل والتعذيب ضد المعارضين، لأدركنا الأسباب الحقيقية لنشأة تنظيمات العنف..

باختصار شديد اريد ان اقول ان نشاة التنظيمات الجهادية المسلحة، مع تنوعها واختلاف احجامها واوزانها، ترجع الى اسباب محلية، واقليمية، ودولية..فى سيناء الآن عدد كبير من التنظيمات، كالرايات السوداء والتوحيد والجهاد، وغيرها..قيل ان عددها يفوق ٢٤ تنظيما..وبالتالى، يتعين علينا ونحن نتعامل مع هذه التنظيمات ان نضع فى اعتبارنا عدة امور؛ اولا: انها ليست تنظيما واحدا، ثانيا: ان لكل تنظيم فكره واسلوبه فى الحركة، ثالثا: توافر السلاح، كما وكيفا، لديها، رابعا: الفضاء الواسع الذى تتحرك فيه هذه التنظيمات، خامسا: النهج القمعى الذى مارسته قوات الامن معها، خاصة بعد تفجيرات طابا، سادسا: البيئة البائسة والماساوية لسيناء واهلها بشكل عام، وافتقادها لتعمير وتنمية حقيقين طيلة عقود..كل ذلك يشكل وضعا معقدا وصعبا داخل سيناء، يزيد من تعقيده وصعوبته تماسه مع كلا من العدو الصهيونى من جانب وقطاع غزة من جانب اخر..وبالتالى يحتاج الامر الى وجود استراتيجية واضحة المعالم يشارك فيها خبراء الاستراتيجية والامن القومى، واساتذة القانون الدولى، ورجال الاقتصاد والتخطيط والتنمية المحلية والزراعة والصناعة والبترول والكهرباء، فضلا عن المختصين فى الإجتماع السياسى، ومن قبل ذلك وبعده شيوخ ورموز القبائل..

ان وضع سيناء الجيواستراتيجى والامنى والتاريخى والديمغرافى، مختلف تماما عن بقية اجزاء وقطاعات مصر، ومن ثم يجب ان يكون التعامل مختلفا..المشكلة متعددة الابعاد، على المستويين الافقى والراسى، وتتداخل فيها اطراف كثيرة، منها ما هو محلى، ومنها ما هو اقليمى، ومنها ما هو



دولى..لكن، يجب ان نتفق ابتداء على ان الاسلوب الامنى وحده، وبالشكل الذى كان متبعا، سوف يكون ضرره أكبر من نفعه..كما ان النظرة الضيقة والساذجة والنمطية والتقليدية لن تقدم شيئا ذا بال..بل العكس، سوف تؤدى الى تفاقم الأوضاع وتعقيدها وتشابكها..وسوف نخرج من عملية اختطاف الى اخرى، دون توقف، وربما تكون اشد وانكى..لذا اقول ان المشكلة فى القاهرة قبل ان تكون فى سيناء..بمعنى أدق، المشكلة فى قصر الاتحادية قبل ان تكون فى اى مكان اخر!!

(16)
العودة الى افريقيا..والمنابع

قضية نهر النيل هى قضية الساعة وكل ساعة..قضية الأمس واليوم والغد.. قضية التاريخ، والجغرافيا، والتواصل والترابط الإنساني والحضارى..قضية الحياة والتقدم والنمو والازدهار..صدق هيرودوت عندما قال ان مصر هبة النيل..ومع ايمانا ويقيننا وتسليمنا بهذه الحقيقة، الا اننا للأسف نتعامل معها بقدر من الاستهانة والاستخفاف..ان من عاداتنا السيئة نحن المصريين أننا لا نشعر بقيمة ما بأيدينا، الا إذا فقدناه..وأحيانا نساهم بتهاوننا وغفلتنا وحمقنا فى ضياع ما نملك، رغم أهميته القصوى لنا..لا ندرك ذلك الا بعد فوات الأوان..كالطالب الذى يظل يلهو ويلعب ويعبث طوال العام، ثم ينتبه فجأة الى ان لديه امتحانا فى الصباح..

البعض منا يسعى للظفر ب «كبير» ليستند اليه ويحتمى به، تاركا أهله وناسه، معتقدا ان هذا سوف يمكنه من تحقيق آماله وأحلامه..فإذا ما وجد بغيته، أخذه الكبر والزهو وسيطر عليه الغرور والتعالي ، حتى على أهل حيه، اذ لم يعد بحاجة اليهم أو الاستقواء بهم فى مواجهة الاخرين..هذا ما يحدث فى عالمنا على مستوى الدول..اذ بعد انتصار السادات فى حرب ٧٣، ايقن ان أمريكا هى «الكبير» الذى يجب ان يستند اليه ويعتمد عليه،

فاسلس قياده لها، وأدار ظهره للعرب والافارقة..لم يعد لهؤلاء وأولئك اى اعتبار لديه..ولم لا؟ لقد ضمن الرجل حماية «الكبير» ورضائه عنه، خاصة بعد ان ابرم مع الصهاينة اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام..نفس الشئ حدث مع مبارك..فالرجل سار على درب سلفه، خاصة فيما يتعلق بإفريقيا، ظنا منه ان ولاءه «للكبير» يغنيه عن النظر اليها والاهتمام بها..لقد كانت علاقة مبارك بدول أفريقيا خربة، بل انه لم يسع يوما لتحسين وتطوير علاقته بدول حوض نهر النيل، خاصة إثيوبيا، من اجل الحفاظ على نصيبنا من المياه الذى يتدفق اغلبه إلينا منها عبر النيل الأزرق..هذا فى الوقت الذى كانت فيه ايران والصين والكيان الصهيونى يرتبون أوضاعهم ويحتلون أماكنهم فى أفريقيا..ثم جاءت محاولة اغتيال مبارك فى أديس أبابا فى يونيو عام ١٩٩٥ لتقطع الطريق تماماً على اى اتصال بين مصر وإثيوبيا.

وجاءت ثورة ٢٥ يناير، فاعادت لمصر مكانتها ومنزلتها، اقليميا ودوليا، الا ان المجلس العسكرى الذى ادار شؤون الحكم بعدها، لم تكن لديه الرؤية ولا الاستراتيجية لاستعادة العلاقة مع دول حوض نهر النيل ولا مع اثيوبيا.. وفى العام الاول لحكم الدكتور مرسى، لم تأخذ العلاقة مع إثيوبيا حظها ولا نصيبها من الاهتمام، مع ان الوفد الشعبى الذى زار إثيوبيا عقب الثورة مباشرة لعب دورا كبيرا فى محاولة سد الفجوة بين البلدين واعادة الأجواء الى سابق عهدها..كان من الممكن ان يبنى الدكتور مرسى على ذلك، وان يتابع ما يجرى على الساحة هناك، لكن يبدو ان انشغال الرجل «بأمور أخرى» فى مصر اعاقته عن القيام بالمهمة فى تلك القضية الحيوية والمحورية!

قضية سد النهضة الاثيوبى ليست مفاجأة، ولا هى جديدة، فالكل يعلم بحقيقتها منذ سنوات، ويعلم ان الكيان الصهيونى يقف وراءها بهدف حصار مصر والضغط عليها من الجنوب..المشكلة ان السد سيقام على النيل الأزرق الذى يتوقف عليه حوالى ٨٦٪ مما يصلنا من المياه..وقد اعلنت اثيوبيا منذ ايام قليلة البدء فى تحويل مجرى النهر..ولا شك ان بناء السد

سوف يتحكم فى نصيبنا من المياه، ان شاءوا منحوا وان شاءوا منعوا، وهو ما يمثل خطورة على حياتنا وحياة اجيالنا القادمة، ومن ثم فالقضية فى حقيقتها امن قومى لا يمكن التساهل فيه او العبث به..كنت أتوقع عقب الاعلان الاثيوبى مباشرة ان يدعو الدكتور مرسى خبراء المياه والاستراتيجية والأمن القومى على وجه السرعة الى لقاء عاجل لدراسة هذه القضية ووضع خارطة طريق فيما يجب اتخاذه من إجراءات عملية لضمان عدم المساس بنصيبنا من المياه..لكن ذلك للأسف لم يحدث، على حد علمى.

من المؤكد ان توقيت الاعلان عن تحويل مجرى النهر مناسب جداً لأثيوبيا ولمن يقف وراءها، فالنظام المصرى يكاد يكون فى أضعف واسوء حالاته، من حيث الانقسام والتفكك والتشرذم والدخول فى معارك مع القضاء والإعلام والمثقفين، فضلا عن المشكلات والأزمات الحياتية التى يعانيها المواطن المصرى، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا..لذا نقول انه من الواجب على الدكتور مرسى ان ينهى حالة الاحتقان والتوتر هذه، وما يتطلبه ذلك من سعى لجمع الشمل وراب الصدع، وتجنيب البلاد كل ما يوقظ الفتن ويثير العداوة والبغضاء..وكما سبق ان قلنا مطلوب فى هذا الوقت بالذات شراكة وطنية حقيقية قادرة على تحمل المسئولية والارتفاع الى مستوى التحدى الذى تواجهه مصر..انا اعلم ان هذه النصيحة لن تجد آذانا صاغية، وان هناك من سيهون من شان المشكلة واثارها، وتداعياتها، لكن ليعلم الجميع أننا سنواجه فى المستقبل القريب وضعا كارثيا وماساويا، وهو ما يستلزم حشد كل الطاقات الديبلوماسية، الرسمية والشعبية، للتواصل مع الجانب الاثيوبى للحيلولة دون المساس بنصيب مصر من المياه.

انه يجب على السلطة فى مصر ان تقوم بالتنسيق والتعاون اللازمين مع السودان فى هذا الصدد، والا يدخر البلدان وسعا فى الاتصال برؤساء دول حوض نهر النيل للتحذير من مغبة ما سيلحق بمصر والسودان من مخاطر.. كما يجب ان يكون هناك تحرك نشط وفاعل على المستوى الدولى للتعريف

بالقضية، والضغط فى اتجاه اثبات حقنا القانوني والمشروع..ويبقى لدينا بعد ذلك الاستعداد لاستخلاص حقوقنا بالقوة..ان استطعنا!!

اللقاء الحوارى الذى دعا اليه الدكتور مرسى رؤساء الاحزاب ورموز المعارضة يوم الاثنين ٣ يونية ٢٠١٣، لاستطلاع آرائهم فى أزمة سد النهضة، كان ماساويا واثار سخرية واستهجان كل المصريين..لقد قاطع الحوار الاساتذة: البرادعى، وصباحى، وابوالغار، واحمد سعيد، ولم يحضر ابوالفتوح ربما لسفره..ويرجع سبب مأساوية اللقاء الى أمرين؛ اولهما: ان اللقاء، برغم انه يتناول قضية تمس الامن القومى لمصر فى الصميم، كان مذاعا على الهواء مباشرة، وذكرت فيه عبارات وكلمات اقل ما يقال عنها انها فضيحة لمصر على المستوى الدولى، وتدل على ان ادارة مؤسسة الرئاسة غير واعية ولا مدركة بطبيعة القضية وما يجب فى حقها من إجراءات وترتيبات..هذا فضلا عن ان تلك العبارات كفيلة بالاساءة للعلاقات بين مصر واثيوبيا، وتهدم اى محاولة لحل المشكلة بشكل سلمى مع إثيوبيا..ثانيهما: ان اللقاء كشف عن فقر وضحالة فى الرؤى الاستراتيجية للسياسيين فى مصر، خاصة فى أخطر مشكلة تواجهها.. وهذا طبيعى وبدهى بعد عمليات التجريف السياسى التى حدثت فى مصر عبر العقود الماضية..

خاتمـــــة

مما سبق نستطيع القول إن الآمال التى كانت معقودة على وصول الاخوان إلى سدة الحكم خابت إلى حد كبير..لقد توقع الشعب منهم أداء متميزا، أو على الاقل من نوع مختلف، يعينه على نسيان الماضى بكل ما فيه من قبح ودمامة..لكن للأسف، لم يجد الشعب ما كان يتغياه..كأنه لم يتغير شئ..وكأنه لم تحدث ثورة، ولم يكن هناك شهداء ولا جرحى ولا مضابون.. لا ينكر أحد أن الدكتور مرسى قد تآكلت شرعيته..أصبح واضحا أن المهام والتحديات أكبر بكثير جداً من الإمكانات والقدرات الموجودة.

لقد رفعت ثورة ٢٥ يناير شعار: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية..وكما هو واضح تمثل العدالة الاجتماعية جوهر الثورة..بمعنى أنه لا عيش ولا حرية ولا كرامة انسانية، دون عدالة اجتماعية..

العدالة الاجتماعية التى نقصدها تشمل تقليص الهوة بين الحدين الأقصى والأدنى للدخول، فرض ضرائب تصاعدية على رجال المال، ووصول الدعم لمستحقيه الفعليين، علاوة على إيجاد مظلة تأمين صحى، وإعانة بطالة للعاطلين..سمعنا كثيرا عن الصناديق الخاصة، وأنها تضم المليارات بعيدا عن الموازنة العامة للدولة..فاين هى؟! ولماذا توقف الحديث عنها؟! ولمصلحة من؟!..للأسف، حتى الآن لم تتخذ أى خطوة تجاه العدالة الاجتماعية، بل إن السياسات الاقتصادية الموجودة الآن هى نفس السياسات التى كانت متبعة أيام مبارك.

لا حرية دون عدالة اجتماعية، هو قول صحيح..وإذا كانت الحرية فى أبسط معانيها، هى القدرة على الاختيار بين البدائل، فكيف يمارس الانسان حريته فى النقد والتعبير والتملك والانتقال والتجمع والتظاهر السلمى، واختيار الموقف السياسى الذى يناسبه وهو لا يملك قوت يومه؟!..كثيرا ما تستغل حاجات الفقراء والمسحوقين والمطحونين من أبناء الشعب، خاصة أثناء الانتخابات، فى التصويت لهذا الفصيل أو ذاك، بغض النظر عن مدى صلاحيات أفراده وكفاءاتهم..

لا كرامة إنسانية دون عدالة اجتماعية، هو قول صحيح أيضا..إذ تحت ذل الحاجة، وعدم توافر الحد الأدنى من الدخل الذى يضمن مستوى مقبولا فى التعليم والصحة والإسكان والطعام والشراب والعمل..الخ، لا يستطيع الإنسان أن يعيش بكرامة.

إن الدكتور مرسى يعلم يقينا أن التركة كبيرة والعبء ثقيل، أثقل من أن يتحملها فصيل أو تيار بمفرده أيا كان حجمه أو وزنه..وبالتالي، لابد أن تتكاتف كل القوى وتتضافر كل الجهود، وهو ما لا يمكن أن يتحقق الا بتجسير الثقة بين أطراف الجماعة الوطنية..لقد كانت المهمة الأساسية التى كان على الدكتور مرسى أن يضطلع بها هى تماسك المجتمع المصرى، لكنه فشل فى ذلك أيما فشل، وكان «إعلانه الدستورى» المعيب الذى أصدره فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، أحد أبرز الأسباب التى أدت إلى انقسام المجتمع المصرى، والاحتراب الأهلى، واندلاع موجات العنف، فضلا عن الاعتداء على استقلال السلطة القضائية، وانتهاك سيادة القانون..فى عهد الدكتور مرسى، سقط حوإلى ٨٠ شهيدا، وجرح وأصيب الآلاف، وانتهكت داخليته حقوق الانسان بشكل مفزع، وقامت بتعذيب النشطاء السياسيين حتى الموت، وتم اغتصاب العشرات من الفتيان فى معسكرات الامن.

لقد فشل الدكتور مرسى فى ان يحقق الاستقرار السياسى المطلوب، كما أنه لم يسع إلى إعادة هيكلة وزارة الداخلية بمفهوم جديد، يحترم سيادة القانون

ويحافظ على حقوق الانسان ، ويعيد للمواطن المصرى شعوره بالأمن والأمان..وكان لذلك أثره السلبى على الأزمة الاقتصادية الحادة والخانقة.. كما أنه لم يف بوعوده، خاصة تلك المتعلقة بحق الشهداء فى القصاص.

ربما نستطيع أن نجمل أهم الأسباب التى أدت إلى فشل الدكتور مرسى فى إدارة شئون البلاد خلال العشرة أشهر الماضية فى النقاط الآتية:

١- عدم وجود رؤية استراتيجية فى التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية..وقد اتضح أن الرجل يواجه المشكلات بأسلوب القطعة، دون النظر إلى ارتباط هذه المشكلة أو تلك بالمنظومة الكلية..هذا فضلا عن أنه لا يوجد ترتيب للأولويات..علاوة على غياب الصراحة والوضوح والشفافية.

٢- انعدام الخبرة والتجربة فى إدارة شئون دولة فى وزن وحجم مصر.. نعم كان الدكتور مرسى رئيساً لحزب الحرية والعدالة الذى يمثل الذراع السياسية لجماعة الاخوان، ومعلوم أن أفراد هذه الجماعة يتبعون فكرا واحدا، ومنهجا واحدا ووسائل واحدة، اضافة إلى أنهم يدينون بثقافة السمع والطاعة والثقة فى القيادة..ومن ثم فقيادة هؤلاء الأفراد سهله وميسورة، حتى وإن بلغ عددهم بضعة مئات من الألوف..الأمر بالنسبة لمصر مختلف للغاية..فالشعب يبلغ تعداده أكثر من ٨٥ مليونا، ويمثل تنوعا كبيرا، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافياً..ومن هنا كان التحدى صعبا للغاية.

٣- ضعف قدرة الدكتور مرسى على الاستفادة من الإمكانات والكفاءات الموجودة داخل مؤسسات الدولة والجماعة الوطنية من غير الإخوان، والاعتماد بشكل أساسى على الجماعة رغم عدم توافر الكفاءات المتخصصة لديها.

٤- تدخل قيادات نافذة فى مكتب إرشاد الجماعة فى شئون الرئاسة وعمل الرئيس، وهو ما أربك الرئيس بشكل كبير..نعم مكتب الإرشاد هو الذى رشحه وأيده وحشد له ودعمه، أدبيا وماديا، ولولا الجماعة وتاريخها وخبرتها

ما استطاع الدكتور مرسى أن يفوز بمقعد الرئاسة، وبالتالي فإن الرجل يدين لها بالفضل والولاء..لكنه أصبح الآن رئيس مصر، وعليه أن يقف على مسافة واحدة من كل المصريين، على اختلاف مرجعياتهم وفئاتهم وشرائحهم.. الحاصل أن الرجل يواجه هجوما شرسا من كل شرائح المعارضة، وهو ما يجعله يلوذ بالجماعة، ومن ثم أكثر ارتماء فى أحضانها..مطلوب من الدكتور مرسى أن يتحرر من أسر الجماعة، وأن يستقل فى إرادته وقراره..صحيح أن ذلك أمرا صعبا، لكنه ليس مستحيلا.

٥- يمثل طاقم المعاونين والمستشارين للدكتور مرسى أبرز نقاط ضعفه، من حيث الرؤية والخبرة والتجربة والكفاءة، وعليه أن يقوم بتغيير هذا الطاقم واختيار من هم أكثر قدرة وكفاءة، حتى وإن كانوا من غير الاخوان..

٦- الطريقة التى يدير بها الدكتور مرسى أقرب إلى النظام السرى منه إلى النظام المؤسسى القائم على توافر الشفافية وانسياب المعلومات..فـ«الإعلان الدستورى» المعيب الذى أصدره لم يعلم به نائبه الوحيد المستشار محمود مكى، بل لم يعلم به بعض مساعديه ومستشاريه..هذا فضلا عن أنه لا يوجد توصيف وظيفى حقيقى ولا مهام واضحة ومحددة لهؤلاء المساعدين والمستشارين، وأن المسالة شكلية أكثر منها أى شئ اخر..لقد اشتكى بعضهم من أنه لم يلتق الرئيس طوال أكثر من ٣ أشهر..لذا، رأينا فى النهاية بعض هؤلاء يستقيلون من مناصبهم، مثل: د. سمير مرقس، د. سف عبد الفتاح، ا. سكينة فؤاد، ا. فاروق جويدة، ا. ايمن الصياد، ا. عمرو الليثي، م. محمد عصمت سيف الدولة، د. خالد علم الدين، وأخيرا المستشار محمد فؤاد جاد الله.
٧- اختيار حكومة فاقدة للحلم والخيال والطموح، ولم تستطع ان تقدم حلولا للمشكلات القائمة، وباستثناء وزير التموين يمكن القول بأن هذه الحكومة ثبت عجزها وفشلها..مع ذلك، لا ندرى لماذا يصر رئيس الدولة

على التمسك بها، رغم مطالبة الكثيرين بإقالتها وتشكيل حكومة أخرى أكثر كفاءة وقدرة.

٨- استعجال جماعة الاخوان فى قطف ثمار ثورة لازالت بعد فى بداياتها..لقد دلت بعض ممارسات الجماعة على انتهازية واضحة، وأعتقد أن التفاهمات التى جرت بين الجماعة والمجلس العسكرى منذ تنحية مبارك فى ١١ فبراير ٢٠١١ وحتى تسليم السلطة فى ٣٠ يونية ٢٠١٢ كانت على حساب ألق الثورة ووهجها، وكانت لها آثارها السلبية على العلاقة مع كافة أطراف الجماعة الوطنية.

٩- فشل الدكتور مرسى فى الوفاء بما وعد به من أخذ حق الشهداء فى القصاص، وتراخيه وتقاعسه عن اتخاذ اى خطوة نحو تطبيق العدالة الانتقالية فى هذا الصدد، فضلا عن نكث وعوده وتعهداته التى تم الاتفاق عليها مع رموز الجماعة الوطنية فى لقاء فيرمنت الشهير، الأمر الذى أدى إلى انهيار الثقة فيه كرئيس.

١٠- الدخول فى خصومة مع الجميع، وآخرهم القضاة..وأعتقد أن مشروع قانون السلطة القضائية بشكله الحالى والذى يستهدف إقصاء أكثر من ثلاثة آلاف قاض، سوف يكون أحد أهم تآكل شرعية الدكتور مرسى.

١١- انتهاك أهم القواعد الأساسية للدولة، مثل الاعتداء على سيادة القانون، وعدم تنفيذ أحكام القضاء، وشيوع الفوضى والعنف والبلطجة والانفلات الامنى.

إن الخروج من المأزق ليس صعبا، خاصة إذا توافرت الإرادة..ومما لاشك فيه أن إزالة الأسباب التى أدت إلى الفشل، هى الطريق المؤدى إلى العلاج.. لكن المهم هو إدراك أن ثمة مشكلات موجودة، وأنها تحتاج بالفعل إلى حل.. ومما لاشك فيه أيضا أن البدء فى اتخاذ خطوات جادة وحازمة وفق خطة



وبرنامج واضح ومحدد من شأنه أن يضعنا على بداية الطريق الصحيح..وفى تصورى، يمكن إجمال الحل فى النقاط التالية:

١. لابد من وجود شراكة وطنية حقيقية، وهذه تستلزم شعور السلطة الحاكمة بأن مصر هى وطن الجميع، وأن لكل مصرى الحق فى أن يكون له موطئ قدم فى هذه الشراكة، على الأقل من خلال الأوعية الحزبية والنقابية والنخب، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والأدبية..الخ.

٢. الاستقرار السياسى هو مهمة الجميع، سلطة ومعارضة، واليقين بأن الديمقراطية معناها إقرار المعارضة بحكم الأغلبية، واحترام الأغلبية لرأى المعارضة..وعلى الأغلبية أن تهيئ كافة السبل للمعارضة كى تقوم بدورها على الوجه الأكمل..آن الأوان أن تتوقف الاتهامات وتنتهى عمليات التخوين بين الجانبين، سلطة ومعارضة، وأن يشعر الجميع أنهم فى قارب واحد..

٣. فى ظل حالتنا هذه، لابد من التوافق بين السلطة والمعارضة حول عدة قضايا أراها ملحة وهامة:

ا) التوافق على بعض مواد الدستور المختلف عليها.

ب) إقالة حكومة هشام قنديل، وتشكيل حكومة وحدة وطنية..حكومة إدارة أزمات..لديها القدرة على تقديم حلول غير تقليدية وغير نمطية، حتى يتم إجراء الانتخابات واختيار مجلس النواب الجديد.

ج) مشروعات القوانين الجديدة مثل؛ انتخابات مجلس النواب القادم، مباشرة الحقوق السياسية، الصكوك، التظاهر، إنشاء الجمعيات..الخ، لابد من المناقشة والحوار حولها.

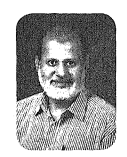
د) يقدم النائب العام المستشار طلعت عبد الله استقالته، ويقوم مجلس القضاء الأعلى بترشيح ثلاثة يختار الدكتور مرسى أحدهم ويصدر قرار تعيين له.

٤. وضع ضوابط حاكمة فى التعامل بين السلطة والمعارضة، وتحديد آليات واضحة وصريحة لحل اى خلاف، كما فى كل بلاد العالم.
٥. الدعوة إلى مؤتمر لمناقشة كيفية هيكلة وزارة الداخلية، بمفهوم وعقيدة جديدين، يدعى إليه ممثلين عن الوزارة، إضافة إلى أهل الاختصاص من رموز القوى السياسية والقانونية والحقوقية ومراكز الدراسات والبحوث.

٦. الدعوة إلى مؤتمر لمناقشة كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة والخانقة، يدعى إليه الخبراء الاقتصاديون ورجال التخطيط والمالية..الخ، من المنتمين لأحزاب سياسية ومن المستقلين، فضلا عن المهتمين بهذا الموضوع من الباحثين والمختصين فى مجالات الزراعة والرى والصناعة والطاقة.

وأخيرا وليس آخرا، يجب أن نضع فى اعتبارنا حقائق التاريخ،القديم والحديث، التى تدل على أن الحلول الأمنية والقمعية ثبت فشلها، بل تؤدى إلى مزيد من التعقيد والتشابك للمشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تواجهها مصر، وبالتالي لابد من التوقف عن اللجوء اليها عند كل ملمة، والاعتماد على الحلول السياسية.





السيرة الذاتية
للدكتور محمد حبيب

ولد الدكتور محمد حبيب فى ٩ مارس عام ١٩٤٣ بمدينة دمياط، جمهورية مصر العربية..
تخرج فى كلية العلوم، جامعة اسيوط، بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف عام ١٩٦٤، وكلف معيدا بها فى نفس العام..
حصل على درجة الماجستير عام ١٩٦٨، ودرجة الدكتوراه فى فلسفة العلوم (جيولوجيا) عام ١٩٧٢، وعين مدرسا بالكلية فى نفس العام..سافر إلى الولايات المتحدة لدراسة الاستشعار من البعد عام ١٩٧٨..حصل على درجة أستاذ مساعد عام ١٩٧٩، فدرجة أستاذ عام ١٩٨٨..وهو الآن أستاذ غير متفرغ..
تزوج عام ١٩٦٨، وله ٦ أولاد و ١٢ حفيدا..
انتمى إلى جماعة الاخوان عام ١٩٦٨، وتدرج فيها إلى ان صار نائبا اول للمرشد العام للإخوان المسلمين عام ٢٠٠٤، واستقال من الجماعة فى يوليو ٢٠١١..
تم التحفظ عليه لمدة ٥ أشهر ضمن ١٥٣٦ من الشخصيات العامة أيام السادات فى ٣ سبتمبر عام ١٩٨١..كما تمت محاكمته عسكريا وحكم عليه



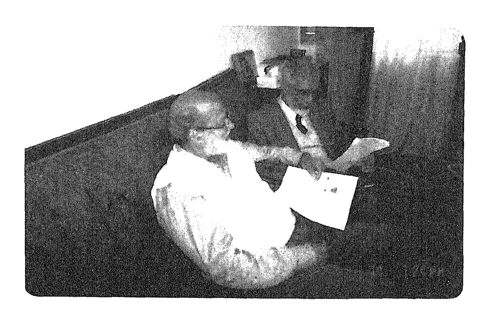
بالسجن لمدة ٥ سنوات فى عهد مبارك؛ من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، وتم حبسه احتياطيا أيضا لمدة ١٥ شهرا؛ من مايو عام ٢٠٠١ إلى أغسطس عام ٢٠٠٢..
كان رئيساً لمجلس إدارة نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة اسيوط لثلاث فترات متتالية؛ من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٥..
انتخب عضوا بمجلس الشعب المصرى عام ١٩٨٧..كما انتخب عضوا بمجلس نقابة المهن العلمية عام ١٩٩٤..
هو الآن رئيس مجلس إدارة جمعية الإحياء والتجديد..

ألبوم صور

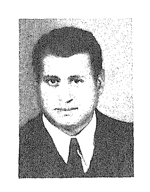






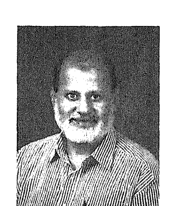


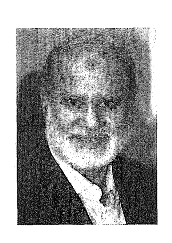

د. محمد حبيب

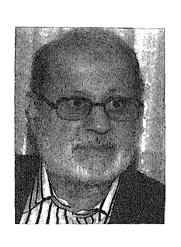




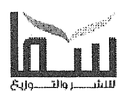








الناشــــــر

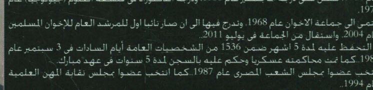


25 امتداد ولي العهد حدائق القبة
تليفون: 24517300 - 01271919100
emil: samanasher@yahoo.com

الإخوان المسلمون

The Muslim Brotherhood

بين الصعود والرئاسة وتأكل الشرعية



ولد الدكتور محمد حبيب فى 9 مارس عام 1943.تخرج فى كلية العلوم، جامعة اسيوط، بدرجة امتياز عام 1964.حصل على درجة الماجستير عام 1968، ودرجة الدكتوراه فى فلسفة العلوم (جيولوجيا) عام 1972.

انتمى الى جماعة الاخوان عام 1968، وتدرج فيها الى ان صار نائبا اول للمرشد العام للإخوان المسلمين عام 2004، واستقال من الجماعة فى يوليو 2011..

تم التحفظ عليه لمدة 5 اشهر ضمن 1536 من الشخصيات العامة أيام السادات فى 3 سبتمبر عام 1981..كما تمت محاكمته عسكريا وحكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات فى عهد مبارك.

انتخب عضوا بمجلس الشعب المصرى عام 1987..كما انتخب عضوا بمجلس نقابة المهن العلمية عام 1994..

هو الآن رئيس مجلس إدارة جمعية الأحياء والتجديد..

عن صعود الاخوان لسدة الحكم يتحدث، ليصف لنا تحليله لتلك القفزة التي كثيرا ما أقسموا أنهم لا يسعون لها و اثبتت الأيام أنهم غير صادقين. وعن الرئاسة و أساليب حكم محمد مرسي و كواليس إدارة مصر من قبل مكتب الإرشاد يتكلم ليروي لنا بحكم منصبه السابق في الجماعة كيف بات يسيطر فصيل اقصائي لا يعترف إلا بالعنف على حكم مصر. و عن تآكل الشرعية للرئيس الحالي و نظام حكمه يتوقف ليوثق لصراع الرئاسة مع القضاء والمحكمة الدستورية العليا وكيف أثر هذا على الوضع السياسي و عدم شرعيته في البلاد. هكذا تسير فصول كتاب دكتور محمد حبيب النائب السابق لمرشد جماعة الاخوان المسلمين. ليزيح عبر أوراق كتابه الكثير من الغموض حول جماعة الاخوان و مكتب ارشادهم التي باتت تحكم مصر اليوم. فيتحدث عن الاعلانات الدستورية لمحمد مرسي، وحادث استشهاد 16 جنديا في رفح، واستراتيجية السياسة الخارجية المصرية و غيرها الكثير.

الناشر



تصميم الغلاف : إيمان صلاح



التوزيع
المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع